A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/13/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 22 أغسطس 2018

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثالثة عشرة
جنيف، من 3 إلى 5 سبتمبر 2018

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على المستوى الوطني والإقليمي

مساهمات من إعداد بيلاروس والصين وفنلندا والمكسيك وبيرو وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي وأوغندا

1. وافقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، في دورتها الثانية عشرة المعقودة في الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر 2017، على أن تنظر، خلال دورتها الثالثة عشرة، في جملة مواضيع منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمات من سبع دول أعضاء () بخصوص تجاربها فيما يتعلق بتنسيق إنفاذ الملكية الفكرية.

2. وتناقش المساهمات في هذه الوثيقة جملة من القضايا المتنوعة والمتعلقة بموضوع تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية وتُبرز التدابير التي تتخذها كل دولة عضو في هذا المضمار. وتشمل المساهمات جملة من المواضيع من بينها مسائل تخصّ توزيع الكفاءات على مختلف السلطات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية. وتبحث أيضا سبل الاستجابة إلى احتياجات قطاعات محدّدة، مثلا من خلال وضع آليات لضمان الفعالية والتوقيت المناسب لمنح بعض حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها وسبل التعامل مع التوجهات التكنولوجية الجديدة في جرائم الملكية الفكرية، مثلا من خلال إنشاء وحدات متفرغة ومتخصصة في التحقيق في الجرائم الرقمية والإلكترونية. ومن بين القضايا الأخرى التي تناقشها هذه المساهمات تعزيز التشريعات بغية التصدي لأعمال التعدي على الملكية الفكرية وضمان التنسيق الفعال بين أنشطة أصحاب الحقوق والسلطات القضائية والوسطاء ولاسيما فيما يتعلق باستخدام خطابات التوقيف والامتناع وإنشاء وحدات الإنفاذ المتخصصة. وهناك موضوع آخر تعالجه مساهمتان من

جمهورية كوريا والمكسيك وهو حملات التوعية والشركات بين القطاعين العام والخاص وآليات التنسيق الإداري ودورها لا سيما فيما يتعلق بالنهوض بالبرمجيات المرخّصة.

3. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية في بيلاروس: الهيئات الحكومية المعنية واختصاصاتها.....3

تعزيز حماية التصاميم الصناعية لتشجيع تطوير صناعة الإضاءة - حماية حقوق الملكية الفكرية في غوزن، تشونغشان، الصين.....7

تجربة الصين في تعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة.....11

أفضل الممارسات عند استخدام خطابات التوقيف والامتناع الموجهة إلى الأفراد في فنلندا.....15

مكافحة قرصنة البرمجيات في المكسيك.....23

أنظمة الإنفاذ في بلدان البرنامج الأيبيري الأمريكي للملكية الصناعية والتنمية.....27

التدابير الإدارية التي يتخذها مكتب الملكية الفكرية الكوري بموجب قانون حظر المنافسة غير العادلة وحماية الأسرار التجارية.....41

التحري الجنائي والملاحقة القضائية للتعدي على الملكية الفكرية في جمهورية كوريا.....47

تطوير آليات لضمان الامتثال لحق المؤلف والحقوق المجاورة في الاتحاد الروسي.....51

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في أوغندا.....55

[تلي ذلك المساهمات]

تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية في بيلاروس: الهيئات الحكومية المعنية واختصاصاتها

مساهمة من إعداد السيد أليكساندر زاياتس، نائب رئيس قسم القانون والمعاهدات الدولية، والسيدة إيلينا مخانكوفا، الرئيسة السابقة لشعبة مراقبة الامتثال لتشريع الملكية الفكرية، المركز الوطني للملكية الفكرية (NCIP)، مينسك، بيلاروس[*]

ملخص

تصف ورقة البحث هذه كيفية توزيع اختصاصات حل المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية بين مختلف الهيئات في بيلاروس. فقد وضعت إجراءات إدارية وقانونية لمعالجة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وتناقش الورقة تحديداً اختصاصات مجلس الاستئناف في المركز الوطني للملكية الفكرية (NCIP) والمحكمة المتخصصة بمسائل الملكية الفكرية في المحكمة العليا لبيلاروس.

أولا. مقدمة

1. إن إنشاء آليات فعالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أي بلد هو أهم عناصر تشجيع تطوير نظام لحماية الملكية الفكرية. واعترافًا بأهمية الملكية الفكرية، تحاول بيلاروس الاستفادة من تجربة البلدان الأخرى في تطوير آلية إنفاذ بغية الحفاظ على المصالح المشروعة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية.

2. ويفصل في المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية في بيلاروس من خلال إجراءات إدارية أو قضائية.

ثانيا. مجلس الاستئناف

3. مجلس الاستئناف، التابع للمركز الوطني للملكية الفكرية (NCIP)، هو الهيئة الإدارية المتخصصة في النظر في المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية. وقد أنشئ المجلس عام 1995 كهيئة شبه قضائية.

4. ويضمّ مجلس الاستئناف حاليًا 15 عضوًا من المتخصصين في القانون أو المسائل الفنية، وينظر الأعضاء في المنازعات على هيئة لجان. ويحدّد الرئيس تكوين اللجنة، شرط أن تضمّ ثلاثة أعضاء على الأقل وتشمل متخصصين في مجال محدد من العلوم أو التكنولوجيا ومحامين.

5. ويقتصر اختصاص مجلس الاستئناف على النظر في منازعات الملكية الصناعية. وتندرج الحالات ذات الأهلية تحت الفئات التالية:

- الشكاوى المقدمة من مودعي الطلبات ضد قرارات المركز الوطني للملكية الفكرية، الصادرة بعد الفحص، بشأن رفض الحماية القانونية لنماذج المنفعة والتصاميم الصناعية والاختراعات والعلامات التجارية والأصناف النباتية والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة أو تسميات منشأ السلع؛

[*] الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

- طعون الغير في قرارات المركز الوطني للملكية الفكرية بمنح الحماية القانونية لنماذج المنفعة والتصاميم الصناعية والاختراعات والعلامات التجارية والأصناف النباتية والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة وتسميات منشأ السلع؛

- طلبات الاعتراف بعلامة تجارية كعلامة تجارية شائعة الشهرة في بيلاروس؛

- طلبات لإنهاء الحماية القانونية لعلامة تجارية كعلامة تجارية شائعة الشهرة في بيلاروس؛

- طلبات إنهاء الحماية القانونية لتسميات منشأ البضائع أو صحة شهادات الحق في استخدام تسمية منشأ السلع.

6. ويجوز للمودعين غير الناجحين تقديم استئناف ضد قرارات المركز الوطني للملكية الفكرية إما عن طريق مجلس الاستئناف أو المحكمة العليا في بيلاروس. ولكن لمجلس الاستئناف وحده اختصاص تلقي طعون الغير بشأن قرارات منح الحماية القانونية بمجرد صدور وثائق الحماية، أو طلبات الاعتراف بالحماية القانونية للعلامات التجارية أو إنهاءها كعلامات تجارية شائعة الشهرة، وكذلك طلبات إنهاء الحماية القانونية لتسميات المنشأ وصلاحية الشهادات الحق في استخدام تسميات منشأ السلع.

7. ويختلف الوقت اللازم لحل القضايا باختلاف طبيعة المنازعات: إذ تستعرض الشكاوى ضد حالات الرفض في غضون شهر واحد، أما استعراض طعون وطلبات الغير فتستغرق ستة أشهر.

8. ويستمع مجلس الاستئناف إلى حوالي من 50 إلى 65 حالة في العام. وفي 60 في المائة من الحالات تقريبا، يكون الطرفان من الأجانب. وكانت 40 في المائة من الحالات التي تلقاها المجلس دعاوى طعن قدمها مودعو طلبات رفض المركز الوطني طلباتهم، وكانت 50 إلى 55 في المائة من الحالات طعونا قدمها الغير في قرارات المركز لمنح حقوق الملكية الصناعية، و5 إلى 10 في المائة هي طلبات بشأن الاعتراف بعلامات تجارية كعلامات تجارية شائعة الشهرة في بيلاروس. وليس لطلبات إنهاء الحماية القانونية لتسميات المنشأ أو صحة شهادات الحق في استخدام تسميات المنشأ دور هام في ممارسات مجلس الاستئناف.

9. ويرتبط ما نسبته 85 في المائة من المنازعات بالعلامات التجارية، و5 في المائة بالاختراعات، و5 في المائة بالتصاميم الصناعية، و4 في المائة بنماذج المنفعة. أي أن الغالبية العظمى من المنازعات التي ينظر فيها مجلس الاستئناف ترتبط بالعلامات التجارية.

10. وتتراوح الرسوم المستحقة الدفع بين 190 و960 يورو، بحسب طبيعة المنازعة. وتفرض رسوم تعادل 190 يورو، على سبيل المثال، لاستعراض قرار صادر عن المركز الوطني، وتبلغ رسوم استعراض التماس للاعتراف بعلامة تجارية كعلامة شائعة الشهرة 960 يورو.

11. ويمكن الطعن بقرار صادر عن مجلس الاستئناف أمام المحكمة المتخصصة بمسائل الملكية الفكرية في المحكمة العليا لبيلاروس في غضون ستة أشهر من استلام الطرفين للقرار. وإن لم يطعن في القرار، فسيدخل حيز النفاذ بعد مرور ستة أشهر.

ثالثا. المحكمة المتخصصة بمسائل الملكية الفكرية

12. إنّ الهيئة القضائية الوحيدة المختصة بالنظر في المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية هي المحكمة العليا في بيلاروس، وتحديداً، المحكمة المتخصصة بمسائل الملكية الفكرية. وكانت بيلاروس أول دولة من دول الاتحاد السوفييتي السابق تنشئ محكمة متخصصة لحل منازعات الملكية الفكرية، وهي عملية بدأها المركز الوطني (مكتب البراءات في بيلاروس سابقا). وفي مارس 2000، أنشئت المحكمة المتخصصة في إطار المحكمة العليا كمحكمة ابتدائية للفصل في المنازعات المتعلقة بالملكية الصناعية. ومنذ توسيع صلاحياتها عام 2003، تفصل المحكمة في جميع النزاعات المدنية في مجال الملكية الفكرية كمحكمة ابتدائية.

13. وتندرج الحالات التالية ضمن اختصاص المحكمة:

- الطعون ضد قرارات مجلس الاستئناف التابع للمركز الوطني للملكية الفكرية؛
- والشكاوى المقدمة من مودعي الطلبات ضد قرارات المركز الوطني للملكية الفكرية، الصادرة بعد الفحص، بشأن رفض الحماية القانونية لنماذج المنفعة والتصاميم الصناعية والاختراعات والعلامات التجارية والأصناف النباتية والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة أو تسميات منشأ السلع؛
- والدعاوى بشأن إبداع ملكية فكرية؛
- وإجراءات طلب الإلغاء المبكر للحماية القانونية لعلامة تجارية في بيلاروس في حالة عدم استخدامها؛
- وإجراءات تحديد حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتعويض عن الأضرار التي تسببها؛
- وإجراءات إصدار التراخيص الإجبارية لحقوق الملكية الصناعية؛
- وإجراءات إنهاء اتفاقات الترخيص والمطالبة بالإتاوات والعقوبات بموجب اتفاقات الترخيص؛
- وإجراءات طلب إقرار أنشطة كأفعال منافسة غير مشروعة فيما يخص تسجيل العلامات التجارية؛
- وبعض الحالات الأخرى.

14. وينظر قاض واحد في المنازعات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة، في حين تعرض القضايا الأخرى على هيئة قضائية من ثلاثة قضاة.

15. وتتألف المحكمة المتخصصة بمسائل الملكية الفكرية في المحكمة العليا لبيلاروس من رئيس المحكمة وستة قضاة. اثنان منهما موظفون سابقون في مكتب البراءات في بيلاروس.

16. وتبلغ رسوم إيداع ملفات الاستئناف والدعاوى أمام المحكمة العليا حوالي 200 يورو للأفراد و500 يورو للأشخاص المعنويين. وتدفع رسوم قدرها 5 في المائة من المبلغ المطالب بتعويضه في الدعاوى القضائية المتعلقة بالملكية، أي الإجراءات التي يطالب فيها شخص بتعويضه عن الخسائر التي تكبدها نتيجة التعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة به.

17. وتدخل قرارات المحكمة المتخصصة حيز النفاذ على الفور ولا تخضع للاستئناف.

18. وتستمع المحكمة إلى حوالي 100 إلى 130 حالة في السنة، وتشمل 30 في المائة منها تقريبا طرفا أجنبيا. وينتهي حوالي 45 في المائة من الحالات بتسوية ودية بين الطرفين.

19. وتشكّل قضايا الملكية الصناعية 45 في المائة من المنازعات (35 في المائة من الحالات بشأن العلامات التجارية و10 في المائة بشأن الاختراعات والتصاميم الصناعية ونماذج المنفعة).

رابعا. هيئة التحكيم في مسائل تكنولوجيا المعلومات والملكية الفكرية

20. وفي مايو 2015، أنشأت رابطة شركات تكنولوجيا المعلومات هيئة تحكيم في مسائل تكنولوجيا المعلومات والملكية الفكرية في بيلاروس، وتتألف الهيئة من 16 محكّما. وتختص بالمنازعات في مجال تكنولوجيا المعلومات و/أو الملكية الفكرية.

21. وتبلغ رسوم التحكيم للدعاوى التي لا تنطوي على مسائل امتلاك حقوق الملكية الفكرية حوالي 350 يورو للأفراد و400 يورو للأشخاص المعنويين. أمّا بالنسبة للدعاوى الخاصة بمسائل امتلاك حقوق الملكية الفكرية، فتتراوح الرسوم ما بين 0.5 في المائة إلى 3 في المائة من تكاليف المطالبات، ولكن لا تقل عن 110 يورو.

22. ولم تنظر هيئة التحكيم في أي حالة حتى الآن.

خامسا. التدابير الإدارية والجنائية فيما يخص حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية

23. يخضع استعراض التدابير الإدارية والجنائية في مجال الملكية الفكرية لسلطة المحاكم ذات الاختصاص العام. ولا توجد محاكم قضائية متخصصة في مثل هذه القضايا، ولم يتلق القضاة تدريبا متخصصا في قانون الملكية الفكرية.

24. ولا تبدأ التدابير الإدارية والجنائية إلا بموجب شكوى يرفعها أصحاب الحقوق الذين انتهكت حقوق ملكيتهم الفكرية، أو ممثلوهم القانونيون.

25. وتشمل المسؤولية الإدارية عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية دفع غرامة و/أو مصادرة السلع المخالفة. وتتراوح مبالغ الغرامات من 100 إلى 3000 يورو تقريبا.

26. وتخضع المسؤولية الجنائية عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية لعقوبات أو عمل تصحيحي لمدة تصل إلى سنتين، أو تقييد الحرية[1] أو السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات.

27. على مدى السنوات السبع الماضية، صدر 100 حكم في قضايا جنائية. ونادرا ما تكون العقوبة السجن. ففي معظم الحالات، يغرّم المتعدي (في 50 في المائة من الحالات) ويخضع لتقييد الحرية.

[1] تقييد الحرية هو شكل مخفف من العقاب مقارنة بالحرمان من الحرية أو السجن. وفي حالة تقييد الحرية، يجب على الشخص المدان الوفاء بواجبات معينة تحد من حريته، ويخضع باستمرار لإشراف سلطات الإنفاذ.

تعزيز حماية التصاميم الصناعية لتشجيع تطوير صناعة الإضاءة – حماية حقوق الملكية الفكرية في غوزن، تشونغشان، الصين

مساهمة من إعداد السيد بين مينغ، مدير مكتب بلدية تشونغشان للملكية الفكرية، مدينة تشونغشان، الصين[*]

ملخص

يهدف نموذج غوزن، الذي أطلق بدعم من مكتب الدولة للملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية (SIPO)، إلى وضع نظام لحماية التصاميم الصناعية يمكّن تسريع منح حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها وتنسيقها في تكتل صناعي محدد، وهو صناعة الإضاءة. وللنموذج أثر إيجابي على تطوير هذه الصناعة والاقتصاد الإقليمي عموما.

أولا. صناعة الإضاءة المزدهرة في غوزن

1. بدأت صناعة الإضاءة في غوزن، تشونغشان بمقاطعة غوانغدونغ، في الثمانينات. وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاما، ازدهرت الصناعة ليبلغ إجمالي انتاجها 100 مليار يوان صيني، أي أكثر من 70 في المائة من عائدات سوق الإضاءة المحلية. وتحوي غوزن حاليا 26000 شركة لتصنيع منتجات الإضاءة وأكسسواراتها. ومن بين 8960 شركة لتصنيع منتجات الإضاءة، اكتسبت ثلاث علامات لقب علامات صينية شائعة الشهرة، وسبعة منتجات كمنتجات شائعة الشهرة في مقاطعة غوانغدونغ و11 علامة كعلامات شائعة الشهرة في مقاطعة غوانغدونغ. وقد أصبحت مدينة غوزن والمنطقة المحيطة بها إلى تكتلا لصناعة الإضاءة مع سلسلة توريد واسعة وتركيز جغرافي عال. وتصدّر المنتجات إلى مناطق جنوب شرق آسيا وأوروبا والمنطقة العربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية كوريا، وغوزن هي أكبر مصدّر لمنتجات الإضاءة في الصين. وقد أصبحت غوزن أكبر مركز لتصنيع منتجات الإضاءة وبيعها في الصين والعالم.

ثانيا. نموذج غوزن كاستجابة لمتطلبات الصناعة

2. نتيجة لدورة الحياة القصيرة لمنتجات الإضاءة وتطورها المستمر مع ازدهار الصناعة، برزت في صفوف الشركات الناشطة في هذا المجال الابتكاري حاجة متزايدة ومتسارعة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

3. ووفقا لدراسة حديثة، فإن دورة مبيعات المصباح الكهربائي هي ثلاثة أشهر فقط. غير أنّ متوسط مدّة فحص براءات التصاميم في الصين تصل إلى ما يقرب من ستة أشهر. وبالتالي قد يصبح التصميم قديمًا حتى قبل الانتهاء من فحص طلب البراءة. أي أنّ الشركات لن تجني الفوائد الكاملة لملكيتها الفكرية لأن هذه الحقوق لم تمنح بعد، وقد ينجم عن ذلك صدور نسخ غير مصرح بها من تصاميمها.

4. وتلبية للاحتياجات الصناعية والسوقية، أجرت الوكالات الإدارية لحقوق الملكية الفكرية بحثا معمّقا في عام 2011، بقيادة مكتب الدولة للملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية، وأنشأت مركز الصين تشونغشان لتسريع إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مجال الإضاءة (مركز تشونغشان لتسريع الإنفاذ) الذي صمم خصيصا لصناعة الإضاءة في غوزن. والفكرة الرئيسية لنموذج غوزن المبتكر هي إنشاء نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية تقوده وتكفله جميع الوكالات الإدارية ذات الصلة، بغية تسريع منح حقوق الملكية الفكرية والإنفاذ والتنسيق.

---

[*] الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

ثالثا. الخصائص المميّزة لنموذج غوزن

5. طوّر نموذج غوزن ليستجيب لخصوصيات صناعة الإضاءة، ويضمن النموذج مستوى عالٍ من الفحص والإنفاذ، ويتوافق مع القواعد الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية. ويركز النموذج بشكل أساسي على التصاميم الصناعية، ولكنه يحمي أيضا حق المؤلف والعلامات التجارية ونماذج المنفعة وبراءات الاختراعات. وتحمى هذه الحقوق بواسطة إجراءات إدارية وقضائية. ويسرّع النموذج هذه الإجراءات بشكل كبير من خلال تحسين الكفاءة الإدارية، دون خفض جودة العمل. ويرتبط النموذج ارتباطا وثيقا بالتنظيم الذاتي للصناعة.

6. ومن خلال التعاون في إطار نموذج غوزن، تقدّم الوكالات الإدارية المعنية بحقوق الملكية الفكرية الخدمات والتوجيهات للسوق. وعلى وجه التحديد، تتعاون نظم الإدارة الحكومية والمحلية لحقوق الملكية الفكرية في إطار قانوني موحد لاستيعاب احتياجات السوق بشكل أفضل. ويشمل هذا النهج التنازلي المبتكر إقرار حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستخدامها، فضلاً عن إدارتها من جانب أصحاب الحقوق وتقديم الخدمات لهم. ويدمج النموذج الإشراف الاجتماعي والتنظيم الذاتي للصناعة والتحكيم والوساطة والتنفيذ الإداري والإجراءات القضائية وغيرها من التدابير القانونية لتلبية احتياجات الصناعة وتعزيز تنميتها.

7. ويعمل مكتب الدولة للملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية ومركز تشونغشان يداً بيد لتحقيق الهدف المتمثّل في تسريع منح حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها وتنسيقها. وينفّذ إجراء المنح السريع باستخدام نظام الصين للبحث الذكي عن التصاميم ونظام تصاريح البراءات على الإنترنت الذي أنشأه مكتب الدولة في مركز تشونغشان. ويشمل الإجراء تسجيلا مسبقا للنفاذ إلى التسجيل والفحص المسبق والمسار السريع لفحص التصاميم. وبفضل إجراءات المنح السريعة، يمكن لمكتب الدولة أن يمنح طلبات التصاميم بسرعة، إذ تبلغ أقصر مدة زمنية للمعالجة 10 أيام عمل.

8. ويضطلع مركز تشونغشان، بإذن من مكتب الملكية الفكرية في تشونغشان، بإجراءات الإنفاذ السريع وتستفيد صناعة الإضاءة في غوزن مباشرة من شبكة حماية حقوق الملكية الفكرية هذه. وقد وضعت آلية الإنفاذ السريع استناداً إلى التجارب العملية في حماية حقوق الملكية الفكرية، وتشمل معالجة سريعة لطلبات التصاميم، على النحو المذكور أعلاه، مع إعطاء الأولوية للوساطة وتدابير الإنفاذ المشتركة والمكيّفة بطريقة استباقية لوقف التعديات على تصاميم الإنارة في معارض الإنارة وعلى منصات الإنارة الإلكترونية وعلى مختلف الأقاليم. وتنسَّق هذه التدابير مع السلطات العامة المسؤولة على التجارة والصناعية وحق المؤلف والأمن العام.

9. ويهدف التنسيق السريع إلى تعزيز التنسيق بين القضاء ومراكز التحكيم وسلطات الإنفاذ الإدارية والجمعية الصناعية. يقود مركز تشونغشان عملية التنسيق لرفع كفاءة الإنفاذ. ويتحقق ذلك عن طريق استخدام آليات متنوعة وغير قضائية لتسوية المنازعات (الانضباط والوساطة والتحكيم) والإنفاذ المشترك ومجموعة من التدابير الإدارية وآليات التحكيم. وفي حال فشلت المقاربات المذكورة أعلاه، تكون إجراءات المحاكم هي الحل النهائي. ويحقق نموذج غوزن السرعة والصرامة والتآزر والشمولية في حماية حقوق الملكية الفكرية، ويعزز أيضًا المعرفة العامة بطرق حل المنازعات ويهيّئ بيئة مواتية للأعمال.

رابعا. فعالية نموذج غوزن

ألف. خلق بيئة ملائمة للإبتكار

10. استناداً إلى المقابلات والاستبيانات التي شملت 34 مؤسسة كبيرة الحجم و350 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم في غوزن، يرى 97 في المائة أنّ النموذج الحالي السريع لحماية التصاميم فعال جداً، ويرى 3 في المائة فقط أنّه ينبغي تحسين فعاليته. وبحلول نهاية عام 2017، عالج مركز تشونغشان 2638 منازعة، أنهيت 2637 منها. ويبلغ متوسط القدرة على المعالجة 377 حالة في السنة. ومن عام 2012 إلى عام 2017، عالج المركز 128 منازعة تتعلق بالتعدي على تصاميم البراءات في المعارض، وأنهيت جميعها، بما في ذلك 47 حالة أسقطت و81 حالة أزيلت فيها المنتجات المتعدية من العرض. ووضع مركز تشونغشان أيضا إجراءات معجّلة لإنفاذ براءات التصاميم على منصات التجارة الإلكترونية لتحسين الفعالية في معالجة قضايا التعدي على منصات التجارة الإلكترونية. وعلى وجه التحديد، تتناول اتفاقات التعاون مع منصات التجارة الإلكترونية المعالجة السريعة للقضايا والربط بين القضايا الشبكية وغير الشبكة والمحافظة على الأدلة الشبكية. وحتى الآن، رفعت 138 حالة على بناء على هذه الإجراءات المعجّلة، أزيلت عقبها الروابط المتعدية على حقوق ملكية فكرية في جميع القضايا. وقد حل المركز كل صعوبات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التي واجهتها صناعة الإضاءة في غوزن، مما شجّع شركات الإضاءة على حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها.

باء. ارتفاع حجم الابتكار في صناعة الإضاءة في غوزن

11. وفقًا للإحصاءات، ارتفع عدد مصممي منتجات الإضاءة منذ إنشاء مركز تشونغشان ليصل إلى 2432 مصمم عام 2017، وهي زيادة بمقدار عشرة أضعاف مقارنة بعددهم عام 2011. وقد وظّفت الشركات خبراء في تصميم منتجات الإضاءة واعتنت بالمواهب، وتعاونت مع معهد الإضاءة في غوزن وغيره من معاهد الإضاءة الدولية لإجراء بحوث مشتركة وتعزيز الابتكار. وأدت جهود استقطاب المواهب إلى طفرة في الابتكار. ففي عام 2017، بلغ عدد براءات التصاميم الممنوحة التي انتفعت بالفحص المسبق السريع 4784 براءة، أي بنمو نسبته 395 في المائة مقارنة بعام 2016.

جيم. الابتكار المتزايد يثمر نموا أكبر في صناعة الإضاءة في غوزن

12. وأشارت شركات الإضاءة إلى أنها ستواصل زيادة حصة المنتجات التي تسعى لحمايتها كتصميمات محمية ببراءة لأنّ هذه المنتجات تباع بسعر أعلى. ووفقاً لدراسة استقصائية أجراها مركز تشونغشان شملت 406 شركات تقدمت بطلب للفحص السريع بين عامي 2015 و2016، بلغ متوسط الإنتاج السنوي للمنتجات المحمية بموجب براءات التصاميم في هذه الشركات 5.48 مليون يوان، وفي حوالي 10 في المائة من هذه الشركات فاق الإنتاج السنوي من المنتجات المحمية ببراءة10 ملايين يوان. وذكرت المؤسسات المشمولة بالدراسة، أنّ ناتج المنتجات المحمية بالبراءات وصل إلى 53 في المائة من إجمالي إنتاجها. وفي 20 في المائة من الشركات تجاوز ناتج المنتجات المحمية بالبراءات 80 في المائة من إجمالي الإنتاج.

13. واستخدم نموذج إحصائي يعتمد على وظيفة (كوب دوغلاس) لتحليل البيانات ذات الصلة بصناعة الإضاءة في غوزن من عام 2000 إلى عام 2016. وتظهر النتائج أن براءات التصاميم ساهمت بنسبة 30.5 في المائة من النمو الاقتصادي لصناعة الإضاءة في غوزن. وازدادت الربحية والحصة السوقية لمشاريع الإضاءة بشكل كبير. وتمثّل منتجات الخزف والمنسوجات ومنتجات الإضاءة المنتجات الصينية الأشهر دوليا.

خامسا. تطوير نموذج غوزن

14. استنادًا إلى نجاح نموذج غوزن، أنشأت الصين 19 مركزًا إنفاذ سريع لصالح التكتلات الصناعية المنتجة للأواني الزجاجية وأدوات المطبخ والأثاث والمنتجات الجلدية في جميع أنحاء البلاد على مدى السنوات السبع الماضية، مما أدى إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بسرعة أعلى وفاعلية أكبر وبأسعار معقولة.

15. ويحتاج نموذج غوزن إلى التطوير ليواكب الزمن والتغيرات في الاقتصاد. وبموجب البحث والتحليل المتاحين لصناعة الإضاءة في غوزن ونموذج غوزن، يمكن الوصول إلى استنتاج مفاده بأنّ تقديم دعم نظام سياسات أكثر شمولية سيفيد النموذج في تعزيز فعالية إدارة حقوق الملكية الفكرية وتسهيل إبداع واستخدام الملكية الفكرية عالية القيمة في التنمية الصناعية. ووفقا لنظام حماية حقوق الملكية الفكرية الحالي، سيواصل نموذج غوزن تعزيز آلية الحماية السريعة والصارمة والتآزرية والشاملة لحقوق الملكية الفكرية، من أجل تهيئة بيئة أعمال مواتية لبناء مركز عالمي للإضاءة.

تجربة الصين في تعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة

مساهمة من إعداد السيد ليانغبين زينغ، مدير قسم الإنفاذ، إدارة حق المؤلف، الإدارة الوطنية لحق المؤلف في الصين، بيجين، الصين [*]

ملخص

تعتبر حماية حق المؤلف للبرمجيات جزءًا هامًا من حماية الملكية الفكرية. وتصف هذه المقالة الجهود التي تبذلها الحكومة الصينية لتعزيز حماية حق المؤلف للبرمجيات. واستناداً إلى قوانينها وأنظمتها الشاملة نسبياً بشأن حماية حق المؤلف للبرمجيات، أطلقت الصين سلسلة من السياسات والتدابير لتعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة. وأنشأت آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات لتعزيز هذا الاستخدام من قبل الوكالات الحكومية والشركات. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسين بيئة حماية حق المؤلف للبرمجيات بشكل فعال وتعزيز تطوير صناعة البرمجيات.

أولا. مقدمة

1. تولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لحماية حقوق الملكية الفكرية. وقد تجلى ذلك عندما ذكر الرئيس شي جين بينغ في كلمته الرئيسية في المؤتمر السنوي لآسيا خلال منتدى بواو في أبريل 2018 "تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية" كأحد التدابير الرئيسية الأربعة لجعل السوق المحلية أكثر انفتاحا.

2. وبما أن حماية حقوق المؤلف للبرمجيات جزء هام من حماية حقوق الملكية الفكرية. تعمل الحكومة الصينية جاهدة على تشجيع استخدام البرمجيات المرخّصة بهدف تعزيز ثقافة الابتكار وبيئته، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتسهيل تطوير صناعة البرمجيات. وتحقيقا لهذه الغاية، وضع عدد من القوانين واللوائح والسياسات والتدابير لتعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة التي توفر بيئة سوقية مواتية لتطوير صناعة البرمجيات.

ثانيا. القوانين واللوائح بشأن حماية حق المؤلف للبرمجيات

3. وضعت الحكومة الصينية نظامًا قانونيًا لحماية حق المؤلف للبرمجيات، ويتألّف النظام من قانون حق المؤلف لجمهورية الصين الشعبية[1] واللوائح المتعلقة بحماية برمجيات الحاسوب[2] بالإضافة إلى قوانين ولوائح داعمة أخرى. وتتاح سبل انتصاف قضائية وإدارية لمعالجة حالات التعدي تضمن الحماية الكاملة لحق المؤلف للبرمجيات. ولحماية حقوقهم ضد الاستخدام المزعوم للبرامج المقرصنة، يجوز لمالكي حق المؤلف للبرمجيات رفع دعاوى قضائية أو تقديم شكاوى إلى الوكالات الإدارية لحق المؤلف. وفي حال شكل التعدي على حق المؤلف للبرمجيات جريمة، خضع مرتكب الجريمة للمسؤولية الجنائية.

---

[*] الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

[1] متاح في ويبو ليكس على الرابط: http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=6062

[2] متاح في ويبو ليكس على الرابط: http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=13396

ثالثا. السياسات والتدابير المخصصة لتعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة

ألف. وضع آلية العمل

4. عام 2012، وبغية تعزيز القيادة التنظيمية والتنسيق الشامل لتعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة، أطلقت الحكومة الصينية المؤتمر الوزاري المشترك لتعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة (المؤتمر المشترك). وتقود الإدارة الوطنية لحق المؤلف المؤتمر الذي يضمّ 15 وزارة، بما في ذلك وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات ووزارة المالية. وينظم المؤتمر المشترك الهيئات والمؤسسات الحكومية وينسق معها ويرشدها في مجال استخدام البرمجيات المرخّصة. وبهذا، تأسست آلية عمل منتظمة لتعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة.

باء. تعزيز القدرات المؤسسية

5. عام 2011، أصدر مجلس الدولة *العديد من السياسات لتعزيز تطوير صناعة البرمجيات وصناعة الدوائر المتكاملة*، التي نصّت على أنّ تدابير السياسة العامة بشأن استخدام البرمجيات المرخّصة من قبل الوكالات الحكومية ينبغي أن تنفّذ بالكامل، وأنّه ينبغي توجيه الشركات والجمهور نحو استخدام البرمجيات المرخّصة أيضا. وفي عام 2013، أصدر مجلس الدولة التدابير الإدارية لاستخدام البرمجيات المرخّصة من قبل الوكالات الحكومية. وأصدر الأعضاء المشاركون في المؤتمر المشترك، كلٌّ حسب مسؤولياته، 18 وثيقة مؤسسية لتعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة.

جيم. تعزيز الإشراف على المصدر

6. نفّذت سياسة تفرض تثبيت برمجيات تشغيل مرخّصة على أجهزة الحاسوب المصنّعة حديثًا لمنع استخدام البرمجيات المقرصنة من المصدر. وطلبت السياسة أيضًا من الوكالات الحكومية، على جميع المستويات، عند شراء أجهزة مكتبية ذات صلة بالحواسيب، وضع خطط لشراء البرمجيات المكتبية وبرامج مكافحة الفيروسات، وشراء منتجات مزوّدة مسبقا بأنظمة تشغيل مرخّصة.

دال. تعزيز إدارة الأصول

7. طرحت وزارة المالية متطلبات محددة لتوريد البرمجيات واستخدامها والتخلص منها في الوكالات الحكومية. وأصدر المؤتمر المشترك دليلاً لإدارة البرمجيات المرخّصة، وقدم للوكالات المحلية نماذج مؤسسية ونموذج دفتر حسابات، وصاغ دليل إدارة أصول البرمجيات، وعقب ذلك قامت 24 مؤسسة كبيرة ومتوسطة الحجم بتوحيد معايير إدارة أصول البرمجيات لديها.

هاء. تعزيز التفتيش والتدقيق

8. وضع مكتب المؤتمر المشترك عملية تفتيش سنوية منتظمة، تخضع فيها الوكالات والمؤسسات الحكومية لفحص في الموقع فيما يخص استخدام البرمجيات المرخّصة. وفي عام 2017، أوفد المكتب 11 مجموعة تفتيش إلى 16 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم وبلدية، وفتشت هذه المجموعات 26989 حاسوبا في 389 وحدة. وأشرفت مجموعات التفتيش على فحص ما مجموعه 48900 وحدة في 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم وبلدية. وتدرج سلطات التدقيق على جميع المستويات استخدام البرمجيات

المرخّصة كمهمة ذات أولوية في برامج التدقيق والتفتيش الخاصة بها. وتجمع نتائج التدقيق في تقارير التدقيق التي يمكن للجمهور الاطلاع عليها.

واو. مكافحة البرمجيات المقرصنة

9. عززت الإدارة الوطنية لحق المؤلف اللوائح الخاصة بالبرمجيات من أجل مكافحة البرامج المقرصنة. وعالجت عددا من حالات التعدي على حق المؤلف للبرمجيات. ومن هذه الحالات تعدي شركة تشينغداو تشيا تاي المحدودة على حق المؤلف للبرمجيات، وبيع شركة أنهوي هيفي أنهاي للإلكترونيات لبرمجيات مقرصنة، وتولى مكتب إنفاذ قانون حق المؤلف في جيمو، مقاطعة شاندونغ. وما سبق هو دليل على أن الحقوق المرخّصة لأصحاب حق المؤلف للبرمجيات من الصين وخارجها محمية.

رابعا. تحقيق نتائج ملحوظة في تعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة

ألف. استخدام البرمجيات المرخّصة في الوكالات الحكومية

10. في نهاية عام 2013، كانت جميع البرمجيات المستخدمة من قبل الحكومة المركزية والوكالات الحكومية على مستوى المحافظات والمدن والمقاطعات برمجيات مرخّصة. ويجري تعميم استخدام البرمجيات المرخّصة على جميع مستويات الوكالات الحكومية، التي تقدم تقارير عن استخدامها للبرمجيات المرخّصة إلى إدارات حق المؤلف على المستوى الإقليمي في نهاية كل عام. وفي عام 2017، اشترت إدارات الحكومة بجميع مستوياتها ما مجموعه 1.277 مليون مجموعة من أنظمة التشغيل وبرمجيات المكاتب ومكافحة الفيروسات (باستثناء برمجيات أنظمة التشغيل المرخصة المثبتة مسبقًا)، وبلغ إجمالي التكلفة 612 مليون يوان صيني. ومن عام 2011 إلى عام 2017، اشترت الوكالات الحكومية ما مجموعه 9.624 مليون برنامج من هذه البرمجيات، وصل ثمنها إلى 5.368 مليار يوان صيني.

باء. تحقيق تقدم إيجابي في استخدام البرمجيات المرخّصة في الشركات

11. بحلول نهاية عام 2017، اجتاز ما مجموعه 37667 شركة عمليات التفتيش على البرمجيات المرخّصة المستخدمة. وتستخدم غالبية الشركات المركزية[3] والمؤسسات المالية الكبيرة والمتوسطة الحجم برمجيات مرخّصة. وفي عام 2017، اشترت الشركات المركزية والمؤسسات المالية مجموعات أنظمة التشغيل وبرمجيات المكاتب ومكافحة الفيروسات بلغ سعرها 2.145 مليار يوان صيني. ومن عام 2014 إلى عام 2017، وصل حجم الأموال التي انفقتها الشركات المركزية والمؤسسات المالية على شراء أنظمة التشغيل وبرمجيات المكاتب ومكافحة الفيروسات إلى 8.568 مليار يوان صيني.

جيم. زيادة في تسجيل حق المؤلف للبرمجيات ونمو في صناعتها

12. في عام 2017، وصل عدد تسجيلات حق المؤلف في البرمجيات إلى 745400 تسجيل، أي بزيادة قدرها 82.79 في المائة مقارنة بالعام السابق. وبلغت إيرادات صناعات خدمات تكنولوجيا المعلومات 5.5 تريليون يوان صيني، وهو ما يمثل

[3] الشركات المركزية هي شركات تخضع لإدارة مركزية وتملكها الدولة وتشرف عليها وتديرها لجنة تملكها الدولة وهي لجنة الإشراف على الأصول وإدارتها التابعة لمجلس الدولة (SASAC).

زيادة سنوية بنسبة 13.9 في المائة. ومن عام 2013 إلى عام 2017، بلغ متوسط الزيادة في تسجيلات حق المؤلف للبرمجيات 41.45 في المائة؛ وتسجيلات صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات 17.44 في المائة.

خامسا. خاتمة

13. لقد وفرت القوانين واللوائح الصينية حماية شاملة لأصحاب حقوق المؤلف في البرمجيات. وبهدف تعزيز حماية هذه الحقوق، أطلقت الحكومة الصينية سلسلة من إجراءات السياسة العامة التي تشجع على استخدام البرمجيات المرخّصة. وتلزم القوانين وتدابير السياسة الوجيهة الوكالات الحكومية والمؤسسات العامة وعامة الناس باستخدام برمجيات مرخّصة، وستبذل الحكومة الصينية مزيدًا من الجهود لتعزيز استخدام البرمجيات المرخّصة.

أفضل الممارسات عند استخدام خطابات التوقيف والامتناع الموجهة إلى الأفراد في فنلندا

مساهمة من إعداد السيدة أنا فوبالا، مستشارة الحكومة، شعبة سياسات حق المؤلف والثقافة السمعية البصرية، إدارة الثقافة وسياسات الفنون، في وزارة التعليم والثقافة في هلسنكي، فنلندا.[*]

ملخص

في أعقاب الزيادة الكبيرة في عدد خطابات الامتناع والتوقف المرسلة باسم أصحاب الحقوق من مكاتب المحاماة ضد من يُزعم تعديهم على حق المؤلف وردة الفعل المضادة الموجهة إلى المحتوى والعملية المرتبطة بهذه الممارسة ممن يتلقوا تلك الخطابات فضلا عن وسائل الإعلام، عينت وزارة التعليم والثقافة فريقا عاملا لدراسة جدوى تلك الخطابات. وكُلف الفريق العامل باقتراح أفضل الممارسات التي تراعي الحقوق الأساسية لمن يتلقى الخطابات، وموازنتها في مقابل حقوق أصحاب حق المؤلف، بحيث تصبح عملية إرسال خطابات التوقيف والامتناع أكثر شفافية ويمكن التنبؤ بها. ووضع الفريق العامل15 ممارسة فضلى على أساس القوانين القائمة، وتزيد هذه الممارسات يقينا تشريعيا وأضفت توازنا على رصد أوجه التعدي على حق المؤلف باستخدام هذه الخطابات.

أولا. مقدمة

1. الوسائل الكافية لإنفاذ القانون أمر لا غنى عنه لأصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة، ولا سيما في البيئة الرقمية. ويمكن أن يذكي أصحاب الحقوق الوعي بالآثار السلبية المترتبة على القرصنة وأن يوجهوا بعض من استثماراتهم إلى إنتاج محتوى فيلمي وتلفزيوني من خلال رصد التعديات على حق المؤلف في شبكات الند للند وتوجيه مطالباتهم بالتعويض إلى الأفراد الذين تعدوا على حق المؤلف.[1] ولتحقيق هذه الغاية، شرع ستة ممثلين عن شركات الأفلام والتلفزيون وترفيه الكبار في عام2013 في إرسال خطابات إلى عشرات الآلاف من الأفراد في فنلندا تتعلق بتعديات مزعومة على حق المؤلف في شبكات الند للند.

2. ويمكن وصف ممارسة ما يعرف في فنلندا باسم "رصد التعديات على حق المؤلف من خلال خطابات موجهة إلى أفراد" على النحو الآتي: عادة تبدأ العملية من خلال أحد مكاتب المحاماة الذي يوجه تكليفا أو يجري رصدا فنيا لتوزيع المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف دون تصريح بناء على طلب من صاحب حق المؤلف. ومن بين وسائل الإنفاذ المدني المتاحة لأصحاب حق المؤلف في فنلندا الحق في طلب الحصول على معلومات بشأن الأشخاص الذين استخدموا عنوانا محددا من عناوين بروتوكول الإنترنت وقت وقوع التعدي. ويجوز على وجه التحديد أن تصدر محكمة السوق في ظل ظروف معينة أمرا لشركات الاتصالات بالكشف عن معلومات تخص المشترك في شبكة الإنترنت الذي كُرس له عنوان بروتوكول

---

[*] الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

[1] وفقا لدراسة أدرتها شركة ميديا فيجين المحدودة (MediaVision Ab) في عام2016، استهلك 325 ألف شخص في الشهر محتوى سمعي بصري من مصادر غير مشروعة في فنلندا (سواء من خلال تنزيله أو بثه). وهذا عدد كبير من الأشخاص في بلد لا يزيد تعداد سكانه عن خمس ملايين نسمة.

الإنترنت المستخدم وقت التعدي المزعوم. وبناء على المعلومات التي يتم الكشف عنها ترسل شركة المحاماة خطابات الامتناع والتوقف (التي تعرف في فنلندا باسم "خطاب تعدي على حق المؤلف") إلى المشتركين في شبكة الإنترنت باسم صاحب الحق.

3. وفي منتصف عام2015، بدأت وزارة التعليم والثقافة في اتباع ممارسات مكاتب المحاماة المختلفة. وفي مايو2017، عينت وزيرة التعليم والثقافة السيدة ساني غران-لاسونن فريقا عاملا معنيا بخطابات التعدي على حق المؤلف.[2] وكان إجراء الوزارة استجابة للتعقيبات السلبية المتزايدة التي تلقتها ممن تسلموا هذه الخطابات، فضلا عن التساؤلات الموجهة من أعضاء البرلمان في فنلندا. ومن بين الأمور التي أُبرزت على وجه التحديد انعدام الممارسات الموحدة مع صعوبة التنبؤ بالحالات التي تُرسل الخطابات بموجبها أو التنبؤ بمحتوى هذه الخطابات. وبالإضافة إلى ذلك كانت الخطابات عادة تحتوي على مطالبات مالية كبيرة نظير التعديات التي يمكن أن تعتبر بسيطة فضلا عن التهديد بسداد رسوم عالية للتقاضي في قضايا لم تُرفع بعد أمام المحاكم. ورأت الوزارة من ثم ضرورة كفالة أن يؤخذ موقف متلقي الخطاب في الاعتبار أيضا. واتسق هذا مع وجهة النظر التي تبنتها المفوضية الأوروبية القائلة بضرورة إقامة توازن عادل بين مختلف الحقوق الأساسية المتعارضة، عند اتخاذ قرار بشأن طلبات الحق في الحصول على المعلومات واستصدار أمر زجري.[3]

4. يقدم هذا البحث توصيات وضعها الفريق العامل عن أفضل الممارسات فيما يتعلق برصد التعديات على حق المؤلف من خلال خطابات موجهة إلى الأفراد فضلا عن بعض الملاحظات الإضافية.[4]

ثانيا. التشريعات والإجراءات المتعلقة برصد قرصنة الند للند من خلال أفراد في فنلندا

ألف. التشريعات الخاصة بالكشف عن معلومات الاتصال في فنلندا وفي الاتحاد الأوروبي

5. بموجب المادة60 (أ) من قانون حق المؤلف الفنلندي (404/1961)[5] يحظر على شركة الاتصالات الكشف عن معلومات الاتصال بأحد الأفراد الذين استخدموا عنوانا محددا من عناوين بروتوكول الإنترنت في وقت معين قبل صدور أمر

---

[2] تألف الفريق العامل من 10 أعضاء وترأسه الوزيرة كالتالي: ثلاثة من أصحاب حق المؤلف وثلاث مكاتب محاماة ترسل خطابات منع وتوقف باسم أصحاب حق المؤلف الأجانب، ومركز معلومات حق المؤلف ومكافحة القرصنة، والاتحاد الفنلندي للاتصالات والمعلوميات عن بعد، وإحدى شركات الاتصالات، ومنظمة الحدود الإليكترونية (Electronic Frontier Finland) التي تمثل الأفراد الذين يتسلمون خطابات التوقف والامتناع. وكان الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في فنلندا وجهاز المنافسة وحماية المستهلك كيانين استشاريين دائمين للفريق العامل. وكان مكتب أمين المظالم لحماية البيانات يرجع إليه للاستشارة عند الضرورة.

[3] European Commission (2017), *A Balanced IP Enforcement System Responding to Today's Societal Challenges* (COM(2017) 708), متاحة على الرابط التالي : https://ec.europa.eu/docsroom/documents/26581.

[4] وينبغي اعتبار هذه التوصيات بوصفها معبرة عن وجهات نظر المؤلف وحده وليست موقفا رسميا للفريق العامل ولا لوزارة التعليم والثقافة.

[5] يمكن الاطلاع على ترجمة باللغة الإنكليزية لقانون حق المؤلف الفنلندي من خلال الرابط الآتي: https://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1961/en19610404.pdf. وتنص المادة60 (ا) من قانون حق المؤلف الفنلندي على ما يلي: "دون المساس بأحكام سرية المعلومات، يحق للمؤلف في حالات فردية الحصول على معلومات الاتصال الخاصة بمشترك في الخدمة اللاسلكية من الجهة التي تحتفظ بجهاز الإرسال أو الحاسب الخادم أو أي جهاز مشابه أو من أي مزود آخر للخدمة بناء على قرار صادر عن إحدى المحاكم، عندما يتيح هذا المشترك مادة محمية بموجب حق المؤلف إلى الجمهور دون تصريح مسبق من المؤلف، بدرجة واضحة مقارنة بالحماية الواجبة بموجب حقوق المؤلف. وتُقدم هذه المعلومات دون تأخير لا مبرر له." وتنص الفقرة 3 على ما يلي: "يتحمل المؤلف التكلفة الخاصة بإنفاذ قرار المحكمة بتوفير المعلومات وتعويض الجهة التي تحتفظ بجهاز الإرسال أو الحاسب الخادم أو أي جهاز آخر مشابه أو أي مزود آخر للخدمة يؤدي دوي الوسيط عن أي ضرر يلحق بها."

بذلك من محكمة السوق. واعتُمد هذا الحكم في عام2006 في إطار تنفيذ المادة 8.3 من التوجيه بشأن مجتمع المعلومات (2001/29/EC)[6]. وتشتمل المادة 8 من التوجيه الأوروبي بشأن الإنفاذ (2004/48/EC) على حكم مماثل فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.[7]

6. ويجب أن يثبت مكتب المحاماة أن له لحق في التقدم بالطلب باسم صاحب أو أصحاب الحقوق الذين خضعت مصنفاتهم إلى عملية رصدها عندما يتقدم بطلب يلتمس فيه الحصول على معلومات اتصال خاصة بفرد بعينه. ويجب أيضا أن يثبت أن مستخدم عنوان بروتوكول الإنترنت قد أتاح إلى الجمهور مادة محمية بموجب حق المؤلف دون تصريح من المؤلف "بدرجة واضحة مقارنة بالحماية الواجبة بموجب حقوق المؤلف."

7. ومدى التعدي المزعوم أمر محوري تراعيه المحكمة في تقييمها. فعند اعتماد الحكم في عام2006، نص على حد "الدرجة الواضحة" التي يتعين الكشف عن المعلومات عندها لكفالة تحقيق التوازن بين احتياج أصحاب الحقوق للمعلومات لأغراض الإنفاذ من ناحية وحقوق خصوصية البيانات من ناحية أخرى، مع مراعاة سرية معلومات الاتصال باعتبارها من البيانات المشمولة بالحماية. ومع ذلك لا يحتوي اقتراح الحكومة المؤدي إلى تضمين الحكم (HE 28/2004) ولا التقارير الصادرة عن اللجان البرلمانية على أية إشارة تفصيلية بشأن كيفية تقييم هذه الدرجة الواضحة. ومن ثم تمتلك محكمة السوق سلطة تقديرية معتبرة في تفسير هذا الشرط.

باء: الفريق العامل المعني بخطابات التعدي على حق المؤلف

8. عينت الوزارة فريقا عاملا لدراسة الوضع الراهن في ضوء اختلاف الممارسات التي تتبعها مكاتب المحاماة التي تعمل في مجال إرسال الخطابات وتباين المشورة المتاحة إلكترونيا، بما في ذلك تلك الصادرة عن مصادر إدارية، بشأن كيفية التعامل مع هذه الخطابات، وعُين الفريق أيضا بغية النظر في مشروعية مثل هذه الخطابات ومدى مناسبتها، حيث كانت موضع تساؤل من وسائل الإعلام. وكُلف هذه الفريق باقتراح أفضل الممارسات المتعلقة بعملية تطبيق الكشف عن معلومات الاتصال بالإضافة إلى تناول محتوى الخطابات بهدف تحسين موقف متلقي مثل هذه الخطابات.

9. ودرس الفريق السوابق القضائية المعنية وأحاط بأن عدد القضايا التي رفعت أمام المحاكم بناء على خطابات التعدي كان محدود للغاية. وبعد دراسة الانطباعات التي جمعتها الوزارة أحاط الفريق أن الانشغال الأساسي المتعلق بالخطابات تمثل في تضارب الممارسات التي تتبعها مكاتب المحاماة فضلا عن عدم اليقين القانوني فيما يتعلق بالظروف التي يمكن بموجبها إصدار أمر بالكشف عن معلومات اتصال سرية.

10. وأحاط الفريق العامل أيضا بالزيادة الهائلة في طلبات الحصول على معلومات اتصال بناء على عناوين بروتوكول الإنترنت في عام2016. ولم توجد إحصاءات متوفرة على وجه السرعة بشأن عدد القضايا التي قضت فيها محكمة السوق

---

[6] Directive 2001/29/EC of the European Parliament and of the Council on the Harmonization of Certain Aspects of Copyright and Related Rights in the Information Society, متاح على الرابط التالي-https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32001L0029.

[7] Directive 2004/48/EC of the European Parliament and of the Council of 29 April 2004 on the Enforcement of Intellectual Property Rights, متاح على الرابط التالي : -https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32004L0048.

بالكشف عن معلومات اتصال. بل في الواقع قد يحتوي الطلب الواحد على حوالي ثمانية آلاف التماس بالكشف بناء على عناوين بروتوكول الأنترنت في حين لا يتتبع نظام تخزين الملفات في محكمة السوق سوى الطلبات فقط. ولم يكن من الممكن الجزم بأن الفترة ما بين عام 2013 وعام 2017 شهدت أوامرصادرة عن المحكمة بالكشف عن معلومات اتصال تعادل 200 ألف عنوان بروتوكول الإنترنت إلا عقب إحصاء هذه الطلبات يدويا، وكان من بينها معلومات اتصال ترتبط بمائة ألف عنوان بروتوكول إنترنت في عام2016 وحده. وبناء على المعلومات التي قدمتها محكمة السوق والمتطوعون ومكاتب المحاماة، قدر الفريق العامل عدد الخطابات المرسلة إلى العناوين البريدية الخاصة بالمشتركين في الاتصال الشبكي بما لا يقل عن عشرات الآلاف.

ثالثا. توصيات الفريق العامل

11. درس الفريق العامل بالتفصيل الممارسات السائدة في الفترة ما بين1 يونيه و31 ديسمبر2017. وأجرى عمله دون التأثير على استقلال المحكمة بشكل عام، ولم يتخذ موقفا تجاه المسائل التي وقعت في نطاق اختصاص المحكمة ولا بشأن المسائل الأخرى التي لم يكن منصوص عليها في مهامه.

12. وباستثناء الممثل عن متلقي خطابات الرصد[8]، رأى الفريق العامل أن الوقت لم يحن بعد لمناقشة ضرورة إدخال تعديلات على أحكام قانون حق المؤلف التي تسمح بإتاحة معلومات الاتصال إلى أصحاب الحقوق من خلال حكم صادر عن المحكمة، ولا سيما بالنظر إلى مواصلة محكمة السوق تطوير ممارساتها. بل في الواقع يمكن أن يؤثر اختصاص محكمة السوق والمحكمة العليا باعتبارها محكمة الاستئناف على خطابات التعدي على حق المؤلف بأساليب لا يمكن توقعها بعد.

13. وقرر الفريق العامل التوصية بممارسات أفضل تستهدف جعل العملية تتسم بالشفافية وتزيد من إمكانية التنبؤ بمآلها، وفيما يلي ملخصا بها في الفقرات المقبلة.[9]

ألف. محتوى الخطابات

14. تركز أفضل الممارسات الاثنا عشرة الأولى على أول اتصال بالمشترك في الاتصال الشبكي، ما لم ترد إشارة خلاف ذلك:

- يجب أن يشتمل الخطاب على *عنوان واضح وإرشادي*، يساعد المتلقي على فهم محتواه.
- يجب إرسال الخطاب إلكترونيا يشرح بطريقة واضحة ويسيرة *التعدي المزعوم الذي جرى رصده* والأحكام والتشريعات *التي يستند المطلب إليها*.
- يجبأن يدرج الخطاب اسم مرسله أي صاحب الحق، الذي يتخذ الإجراء باسمه وأن يذكر اسم متلقي الخطاب.
- يجب أن يذكر الخطاب بوضوح *شركة الاتصالات المحددة التي طُلب منها الكشف عن* معلومات الاتصال بالمشترك في الاتصال الشبكي بناء على أمر صادر من محكمة السوق.

---

[8] سجل التقرير رأيا مخالفا من جانب مؤسسة الحدود الإليكترونية مفاده أنه ينبغي تعديل القانون حيث لا يمكن أن تفي أفضل الممارسات الطوعية المعنية بحماية الأفراد من المطالبات الخاطئة أو التي لا مبرر لها بشأن التعدي على حق المؤلف.

[9] يمكن الاطلاع على النص الكامل للتوصيات باللغة الفنلندية على الرابط التالي:https://www.edilex.fi/julkaisuja_Internetissa/18626

- يجب أن تشتمل جميع الخطابات المتعلقة بالتعدي على تفاصيل حكم محكمة السوق (رقمه وتاريخ صدوره) دون أن تشتمل على نص القرار نفسه.
- *يجب أن ينص الخطاب صراحة على* أهداف المُرسل، أي رصد التعدي المزعوم على حق المؤلف والتحقيق فيه وإمكانية حل المسألة من خلال الوساطة دون اللجوء إلى محاكمة.
- ينبغي أن يكون المرسلون قادرون على *التعامل مع المواقف الخاصة* حينما يكون المتلقي شخص مسن أو شخص دون السن القانونية التي تساوي18 سنة، أو يكون الشخص لا يتحدث إلا لغة أجنبية، أو حينما يكون الاتصال الشبكي موضع القضية مشتركا أو عاما أو تملكه إحدى الشركات. ويجب على المرسلين أيضا الامتثال إلى المعايير المهنية والأخلاقية السارية على المحامين والاستشاريين القانونيين الحاصلين على رخصة.
- يجب أن يحدد الخطاب بالتفصيل *ما تنطوي عليه التسوية المقترحة فيه*، فضلا عن الأساس الذي يستند إليه التعويض وتكاليف التحقيق.
- يجب أن يدعو الخطاب المتلقي عند الضرورة إلى *الاتصال أساسا مع المرسل*، وأن ينص على العواقب المترتبة على عدم رد المتلقي على الخطاب مع انتهاء مدة زمنية محددة.
- ويجوز أن يطلب إلى المشترك في الاتصال الشبكي *المساعدة في* إيضاح[10] المسألة. ويمكن أن يحدد صاحب حق المؤلف آنذاك بناء على تلك المعلومات نوع تدابير المتابعة التي سوف تتخذ.
- *وينبغي تجنب البيانات المضللة في الخطابات متى كان ذلك ممكنا*. وينبغي عدم الإشارة إلى المشترك في الاتصال الشبكي بعبارة "المشتبه فيه الأساسي في التعدي". وينبغي أن يمتنع تماما الخطاب الأول الذي يقيم الاتصال بين المرسل والمتلقي عن ذكر أية رسوم قانونية أو أية تكاليف أخرى يتكبدها الطرف الخاسر فيما يتعلق بالتعدي المزعوم على حق المؤلف ما لم توجد محاكمة قيد الإعداد أو قائمة ضد متلقي الخطاب.
- وينبغي أن يتضمن الخطاب *إشارة إلى موقع وزارة التعليم والثقافة* الذي يحتوي على توصيات الفريق العامل ومعلومات أخرى ذات صلة. ويوصي الفريق العامل برصد جميع الأطراف المعنية المعلومات المتاحة على الموقع، حيث يضمن ذلك لهم اتساق المعلومات ذات الصلة بالعملية فضلا عن كونها جديرة بالثقة إلى أقصى درجة ممكن[11].

باء: التقدم بطلب إصدار أمر بالحصول على معلومات اتصال من محكمة السوق

15. تهدف أفضل الممارسات الثلاث الأخيرة إلى توضيح الشروط التي ينبغي على أصحاب الحقوق أو مكاتب المحاماة التي تمثلهم استيفاءها عند التقدم بطلب إلى محكمة السوق للحصول على معلومات اتصال في المقام الأول:

- يلزم أن *يحدد الطلب ختم توقيت خاص بتوقيت فنلندا*، مصحوبا بالتوقيت العالمي المنسق كلما كان هذا ممكنا، خاص بالتعدي المزعوم. والهدف من ذلك هو أن يكون الكشف عن معلومات الاتصال أكثر فعالية مع الحد من الأخطاء.
- *ويلزم كفالة دقة قائمة عناوين بروتوكول الأنترنت* في جميع المراحل: عند إيداع الطلب وفي قرار محكمة السوق وفي القائمة المرفقة بقرار المحكمة المرسلة إلى شركة الاتصالات. ويُذكّر أصحاب الحقوق أيضا بأن

---

[10] من المهم الفصل بين الرصد والتحقيق المستقل الذي يجريه أصحاب الحقوق (أو ممثليهم) عن التدابير المدنية أو الإدارية التي تتخذ لرفع الدعوى بناء على تعدي على حق المؤلف. ولا يمكن لأحد الاضطلاع بالتحقيق الجنائي في التعديات سوى الشرطة.

[11] لم تكن بعض الجهات على دراية بطبيعة الخطابات القانونية فاقترحت على الأفراد الذين تلقوها التخلص منها. ما أدى إلى إرسال خطابات جديدة ربما بمطالب أشد تتصل بالمسؤولية عن التعديات.

معلومات الاتصال سرية وبضرورة الامتثال إلى حماية البيانات الشخصية عند استخدام هذه البيانات.[12]

- ويهدف الرصد من خلال إرسال خطابات تعدي إلى ضمان بذل جميع الأطراف المعنية الجهد الضروري *للحد من أي تأخير في الإجراءات*، بحيث يمكن التحقيق في التعدي على حق المؤلف وحل المسألة في غضون فترة زمنية معقولة.

رابعًا. رسم بياني معلوماتي خطوة بخطوة

16. نشر على موقع وزارة التعليم والثقافة في مارس2018 رسما بيانيا معلوماتيا يوضح الخطوات التي ينبغي اتباعها تحقيقا للمتابعة وبناء على أفضل الممارسات التي حددها الفريق العامل. ويضيف هذا الرسم توضيح الخطوات اللازمة لكفالة تحقيق التوازن المناسب بين مختلف الحقوق الأساسية التي تتأثر برصد التعديات على حق المؤلف من خلال إرسال خطابات إلى الأفراد:[13]

- *رصد شبكات النذ للند*: مكتب المحاماة الذي يؤدي خدمة الرصد الفني يشرف على توزيع المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف دون تصريح بناء على طلب من صاحب الحق.
- *تطبيق الكشف عن معلومات الاتصال*: يتقدم صاحب حق المؤلف أو من يمثله بطلب إلى محكمة السوق يلتمس فيه من المحكمة إصدار أمر موجه إلى شركة الاتصالات بالكشف عن معلومات الاتصال بالمشترك في الاتصال الشبكي الذي استخدم لأغراض التعدي المزعوم على حق المؤلف.
- *قرار محكمة السوق بشأن الكشف عن معلومات الاتصال*: سوف تُقيّم محكمة السوق طبيعة التعدي والأدلة القائمة عليه (حد الأهمية). ويمكن أن تصدر محكمة السوق أمرا توجهه إلى شركة الاتصالات للكشف عن صاحب حق المؤلف الذي التمس معلومات الاتصال. ويمكن أيضا رفض التماس صاحب حق المؤلف.
- *الكشف عن معلومات الاتصال*: بناء على أمر المحكمة تكشف شركة الاتصالات لصاحب حق المؤلف أو من يمثله معلومات الاتصال بالمشترك لديها.
- *إرسال خطاب*: يرسل صاحب حق المؤلف أو من يمثله خطابا إلى المشترك في الاتصال الشبكي للتحقيق في التعدي المزعوم.
- *إغلاق المسألة*: تغلق المسألة عندما يقبل أحدهم تحمل المسؤولية عن التعدي المزعوم على حق المؤلف.
- *التقييم بغرض اتخاذ المزيد من التدابير*: في حالة معارضة المشترك في الاتصال الشبكي التعدي على حق المؤلف سوف ينظر صاحب حق المؤلف في مختلف البدائل المتاحة.
  - *إسقاط المطالبات*: يمكن إسقاط المطلب في حالة معارضة المشترك في الاتصال بمصداقية التعدي المزعوم على حق المؤلف مع إمكانية تحديد الطرف المسؤول.
  - *تقييم إمكانية رفع دعوى مدنية*: ينظر أصحاب حق المؤلف في مدى إمكانية رفع دعوى مدنية أمام محكمة السوق ضد المشترك في الاتصال الشبكي أو ضد طرف آخر. وسوف تستمع المحكمة للقضية

---

[12] يساعد إعداد قائمة بأرقام عناوين بروتوكول الإنترنت التي خضعت إلى طلبات بحق الحصول على معلومات بشأنها على تتبع مدى الاستفادة من هذه الإجراء.

[13] https://minedu.fi/tekijanoikeuksien-valvonta.

وتصدر حكمها بشأن التعويض عن التعدي المزعوم على حق المؤلف. وتنص القاعدة على أن يسدد الطرف الخاسر جميع تكاليف المحاكمة. ويمكن التقدم باستئناف أمام المحكمة العليا.

- *تقييم ضرورة تقديم بلاغ بفتح تحقيق جنائي*: يحدد صاحب حق المؤلف مدى ضرورة التقدم ببلاغ إلى الشرطة لفتح التحقيق. وتتحمل الشرطة مسؤولية إجراء تحقيق سابق للمحاكمة وبناء عليه ينظر النائب العام في توجيه التهم من عدمه. وتنظر المحكمة الجزئية في المسألة وتصدر قرارها بشأن الدعوى الجنائية المتعلقة بالتعدي المزعوم. ويمكن استئناف قرار المحكمة أمام محكمة الاستئناف وأمام المحكمة العليا.

- *الإشراف على مشروعية استخدام خطابات التعدي على حق المؤلف*: يشرف ديوان المظالم المعني بحماية البيانات على معالجة البيانات الشخصية التي يلزم استخدامها في خطابات التعدي على حق المؤلف. وتشرف هيئة تنظيم الاتصالات في فنلندا على الكشف عن معلومات الاتصال. وتقرر الشرطة عقب الرصد باستخدام خطاب التعدي مدى توافر أسباب للاشتباه في وقوع جريمة من عدمه. ويشرف المجلس التأديبي التابع لنقابة المحامين في فنلندا على الامتثال إلى المعايير المهنية والأخلاقية لمهنة المحاماة التي تنطبق على ممارسة رصد التعديات على حق المؤلف من خلال إرسال خطابات التعدي.

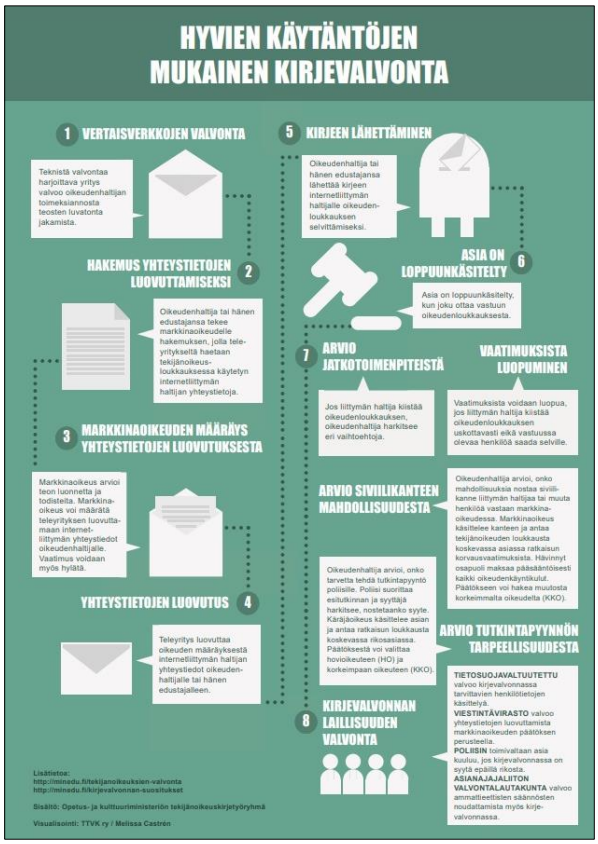

خامسا. النتائج

17. بناء على التوصيات المقدمة في هذا البحث وعلى المعلومات الإضافية على موقع وزارة التعليم والثقافة، توفرت المزيد من المعلومات الجديرة بالثقة بشأن الرصد باستخدام خطابات التعدي. وشدد الفريق العامل على أهمية رجوع جميع الأطراف والهيئات المعنية إلى هذه المعلومات.

18. وأدى عمل الفريق العامل إلى زيادة اليقين القانوني وإلى إحداث قدر أكبر من التوازن في رصد التعديات على حق المؤلف من خلال الخطابات الموجهة إلى أفراد. وسوف تخضع الحاجة إلى المزيد من الإجراءات إلى التقييم في يناير 2019.

مكافحة قرصنة البرمجيات في المكسيك

مساهمة من إعداد السيد ميغيل أنجيل ماراغين، المدير العام للمعهد المكسيكي للملكية الصناعية، ميكسيكو سيتي، المكسيك[*]

ملخص

يضطلع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية بجانب حماية الملكية الفكرية بمسؤولية النهوض بحقوق الملكية الفكرية وتعزيزها. وفي سياق النهوض بهذه الحقوق تشارك المعهد مع جمعية شركات برامج الحاسوب سعيا لتحقيق هدف مشترك ألا وهو كفالة الاحترام الكامل لحقوق الملكية الفكرية التي ينطوي عليها استخدام البرمجيات. وإذ يقر المعهد والجمعية بقيمة المبادرات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص في كبح انتشار البرمجيات غير القانونية وفي تهيئة الظروف المؤاتية لتطوير نظم إيكولوجية تكنولوجية وقع المعهد والجمعية على عدد من اتفاقات التعاون التي تهدف إلى تثبيط ومكافحة استنساخ البرامج الحاسوبية وتثبيتها بشكل غير قانوني. ونُفذت عدة أنشطة تطبيقا لهذه الاتفاقات، وتشمل حملات إذكاء وعي بمزايا استخدام البرمجيات استخداما قانونيا فضلا عن برامج التفتيش التي يباشرها معهد الملكية الفكرية الصناعية المكسيكي بحكم منصبه وبناء على القوائم المقدمة من جمعية شركات برامج الحاسوب للتحقق من الاستخدام القانوني للبرامج الحاسوبية. وعلى الرغم من أن البرمجيات غير القانونية لا تزال منتشرة في الشركات المكسيكية، فإن جهود التعاون المشترك فيما بين المؤسسات أدت إلى تراجع معدل البرمجيات غير المرخصة.

أولا. ولاية معهد الملكية الصناعية المكسيكي وجمعية شركات برامج الحاسوب

1. المعهد المكسيكي للملكية الصناعية أحد مكاتب الملكية الصناعية القليلة في العالم التي لا تكتفي بحماية الإشارات المميّزة والبراءات والتصاميم الصناعية، بل تؤدي أيضا وظيفة مزدوجة بالنهوض بهذه الحقوق وتعزيزها. وعملا بالقانوني الاتحادي بشأن الحقوق المؤلف الذي دخل حيز النفاذ في 24 مارس 1997، يتمتع المعهد بصلاحية التحقيق وفي أعمال التعدي على حق المؤلف وفرض العقوبات على مرتكبيها، في حالات التعدي على حقوق المؤلف المالية وفقلا للإجراءات والتدابير المنصوص عليها في قانون الملكية الصناعية.

2. وبناء على ذلك يضطلع المعهد بالإضافة إلى سلطة ملاحقة الجرائم الإدارية قضائيا بواجب إذكاء ثقافة الشرعية فيما يتعلق بالملكية الفكرية التي تشمل النهوض بالاستخدام القانوني للبرمجيات. ويتضح هذا في الإجراءات التعاونية التي اتخذها المعهد بغية النهوض بحقوق الملكية الفكرية وتقويتها فيما يتعلق باستخدام البرمجيات واستغلالها.

3. جمعية شركات برامج الحاسوب، من جهتها، هي عبارة عن إحدى أكبر الجمعيات الخاصة في العالم التي تمثل صناع البرمجيات. ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية ولها ممثلون في العديد من البلدان من بينها المكسيك. وتشتمل أهدافها على تعزيز التجارة المشروعة الحرة والمفتوحة في مجال البرمجيات من خلال مكافحة القرصنة والتعاون مع الحكومات المحلية بغية إنفاذ القوانين السارية وتنظيم حملات إذكاء الوعي. وبطبيعة الحال ومع مراعاة وضع الجمعية القانوني فلا يجوز لها التفتيش على المؤسسات للتأكد من أن البرمجيات التي تستخدمها مشروعة.

---

[*] الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

4. ويشترك المعهد المكسيكي للملكية الصناعية وجمعية شركات برامج الحاسوب في هدف واحد ألا وهو كفالة الاحترام الكامل لحقوق الملكية الفكرية التي ينطوي عليها استخدام البرمجيات. وفي الوقت نفسه يؤمن المعهد إيمانا راسخا بأهمية بناء الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث اتضح أن مثل هذه المبادرات المشتركة أمر محوري في كبح انتشار البرمجيات غير المشروعة. وبالإضافة إلى حماية مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية تساعد هذه الشراكات على تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التطوير السليم للنظم الإيكولوجية التكنولوجية.

ثانيا. اتفاقات التعاون بين المعهد المكسيكي للملكية الصناعية وجمعية شركات برامج الحاسوب

5. وفي عام 2002، وسعيا إلى تعزيز العمل على مكافحة استخدام البرامج الحاسوبية ونسخها واستغلالها دون تصريح من صاحب الحق، وقع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية اتفاق تعاون وتنسيق مع جمعية شركات برامج الحاسوب لمكافحة الاستغلال والاستخدام غير الشرعي لحقوق الملكية الفكرية في إطار حملة بعنوان عدم التسامح إطلاقا. وهذا الاتفاق عبارة عن صك قانوني للتعاون بشأن الانشطة التي تهدف إلى ردع الاستنساخ والتثبيت غير القانوني للبرامج الحاسوبية ومكافحته.

6. وبناء على ذلك وقع الطرفان في 2015 اتفاق التعاون والتنسيق لمكافحة الاستخدام غير المشروع للبرامج الحاسوبية متابعة للاتفاق المبرم في عام 2002. وكان الغرض من هذا الاتفاق تشجيع مستخدمي البرمجيات وإذكاء وعيهم بأهمية الامتثال بالإطار القانوني ومن ثم كبح القرصنة.

7. وفي فبراير 2018، أكد المعهد المكسيكي للملكية الصناعية وجمعية شركات برامج الحاسوب على التزامهما بإذكاء الوعي باعتباره وسيلة للحد من معدلات استخدام البرمجيات بشكل غير مشروع.

ثالثا. تنفيذ اتفاقي التعاون

8. بموجب هذين الصكين القانونين نُفذ نوعان من الأنشطة التي تعكس الوظيفة المزدوجة الإضافية للمعهد بجانب حماية الملكية الفكرية ألا وهي النهوض بحقوق الملكية الفكرية وإنفاذها:

- تنظيم عدد من حملات التوعية بشأن مزايا استخدام البرمجيات بشكل مشروع بهدف تشجيع انتشار الاستخدام المشروع.
- اتفاق الجمعية والمعهد أيضا على برامج تفتيش سنوية يجريها المعهد بحكم ولايته بغية التحقق من الاستخدام المشروع للبرامج الحاسوبية بناء على القوائم التي توفرها الجمعية. وتضمّ تلك القوائم التي تتيحها الجمعية شهريا على اسماء الشركات التي من يُحتمل أنها تستخدم برامج حاسوبية يُزعم أنها غير شرعية وهي قائمة تعدّها الجمعية بمعرفتها. واستنادا إلى القائمة التي تتيحها الجمعية، يتّخذ المعهد الإجراءات الملائمة للتحقيق في كل واحدة من الشركات المذكورة في القائمة.

9. ويجرى التفتيش بناء على إلى أحكام المادة 203 من قانون الملكية الصناعية والمادة 234 من القانون الفيدرالي بشأن حق المؤلف، ويتم بغية الامتثال لهذين التشريعين. ويُطلب من أصحاب الأعمال التجارية أو من مديريها منح موظفي المعهد المكسيكي للملكية الصناعية المكلفين بإجراء هذا التفتيش حق الدخول، شريطة امتثالهم للشروط القانونية السارية في هذا

الشأن. وعلى وجه الخصوص لا بد من أن يُجري هذا التفتيش موظف مصرح له من المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، وعليه أولا أن يُعرّف نفسه وأن يبرز إثباتا موثقا بإذن التفتيش الخاص بالإجراء.

10. وعلى الرغم من أن إجراء التفتيش مشمول ضمن مسؤوليات الإنفاذ التي يضطلع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية بها، يسعى المفتشون المكلفون أيضا إلى إذكاء وعي المستخدمين بأهمية الامتثال إلى الإطار القانوني الحاكم لاستخدام البرمجيات أثناء عملية التفتيش.

11. وإذا افتُرض عقب إجراء التفتيش أن البرامج الحاسوبية استُخدمت استخداما غير مشروع، فإن أصحاب حق المؤلف يجوز لهم تحريك دعوى عن انتهاك متصّل بالتجارة أمام المعهد المكسيكي للملكية الصناعية. وكنتيجة للتفتيش، يجوز لصاحب حق المؤلف أن يرفع التماسا بالأمر الإداري في حالة التعدي المتصل بالتجارة. ومن شأن هذا الأمر الإداري أن يقرّ بمخالفة بأحكام القانون الاتحادي بشأن حق المؤلف وأن يوقع الغرامة المالية المقابلة.

12. وفي الفترة ما بين 2013 و2017 أجرى المعهد ما مجموعه 5788 تفتيشا على مستوى الدولة بحكم ولايته على عدد من المنشآت التي تستخدم برامج حاسوبية للتحقق من امتثالها إلى القانون الاتحادي لحق المؤلف، ولا سيما إلى الاستخدام المشروع للبرامج الحاسوبية بموجب رخصة سارية.

13. وأثناء عمليات التفتيش، قدِّمت توصيات إلى مستخدمي البرمجيات ونُصحوا بتغيير ممارساتهم. وبفضل عمليات التفتيش التي أجراها المعهد، امتثلت العديد من الشركات لأحكام القانون وغيّرت ممارستها باستخدام برمجيات مشروعة.

14. ويمكن فرض غرامات خلال التحقيق التلقائي في حال رفضت الشركة المعنية أن تسمح بإجراء التفتيش (المادتان 213(28) و214 من قانون الملكية الصناعية)[1]. وحوالي 30 من الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتعدي على البرمجيات تبدأ بعملية التفتيش التلقائي.

رابعا. الآثار المترتبة على قرصنة البرمجيات في المكسيك

15. بناء على استقصاء البرمجيات العالمي[2] الذي أجرته جمعية شركات برامج الحاسوب في عام 2015، شهد معدل قرصنة البرمجيات في المكسيك تراجعا منتظما بفضل التعاون بين القطاعين العام والخاص. وفي الفترة ما بين 2013 و2015، تراجع معدل تثبيت البرمجيات غير المرخصة على الحواسيب بنسبة 2 في المائة، ما أدى إلى تراجع الخسائر جراء البرمجيات غير المرخّصة من 1.211 مليار دولار أمريكي إلى 980 مليون دولار أمريكي.

16. ومع ذلك فإن دراسات جمعية شركات برامج الحاسوب تكشف عن أنه بالرغم من التراجع المذكور فيما سبق فلا تزال قرابة 52 في المائة من الشركات المكسيكية تستخدم برمجيات غير مشروعة. وسوف يساعد تقليص معدل قرصنة البرمجيات

[1] يتمتع المعهد أيضا بالصلاحيات كي يلتمس من الغير تزويده بالمعلومات اللازمة لرصد الامتثال لأحكام قانون الملكية الصناعية (المادة 203(1) من قانون الملكية الصناعية). وفي حال عدم تزويده بالمعلومات المطلوبة، يجوز أيضا فرض غرامة (المادتان 213(29) و214 من قانون الملكية الصناعية). وتجدر الإشارة إلى أن المعهد يجوز لها التماس المعلومات خلال عملية التفتيش وبعدها.

[2] http://globalstudy.bsa.org/2016/downloads/studies/BSA_GSS_InBrief_US.pdf

بعشرة نقاط على تقوية الاقتصاد الوطني من خلال توليد 7 .2 مليار دولار أمريكي واستحداث قرابة 000 7 وظيفة جديدة.

17. ويظهر استقصاء البرمجيات العالمي للجمعية المعنون *إدارة البرمجيات: متطلبات الأمن وفرص الأعمال*، الذي صدر في يونيو 2018[3] أن أمريكا اللاتينية هي حاليا المنطقة التي تراجعت فيها بقدر كبير تثبيتات البرمجيات غير المرخصة على الحواسيب الشخصية، وأساسا لأن البرازيل والمكسيك، أكبر الأسواق في أمريكا اللاتينية، نجحتا في الحدّ من البرمجيات غير المرخصة بدرجة كبيرة.

18. وعلى وجه الخصوص ، أبلغت المكسيك في عام 2011 أن 57 في المائة من تثبيتات البرمجيات كانت غير مرخصة، بقيمة تجارية تبلغ 1.249 مليار دولار. ولكن في عام 2017 ، أفادت أن 49 في المائة من استخدامات البرمجيات كانت غير مرخصة، مما أدى إلى خفض التكلفة التي تم الإبلاغ عنها بالنصف في عام 2011 إلى 760 مليون دولار.

خامسا. الخلاصة

19. يبرز التحليل المذكور آنفا أهمية مواصلة حملات إذكاء الوعي وإجراء التفتيش بحكم الولاية للنهوض بثقافة الشرعية في المجتمع المكسيكي. وعلاوة على ذلك ينبغي تشجيع الشركات على اتباع ممارسات تجارية تنطوي على إدارة البرمجيات المشروعة في إطار الأصول، حيث يؤدي هذا إلى تحسين أرباحها وتنافسيتها.

[3] https://gss.bsa.org/wp.../06/2018_BSA_GSS_Report_A4_en.pdf

أنظمة الإنفاذ في بلدان البرنامج الأيبيري الأمريكي للملكية الصناعية والتنمية

مساهمة من إعداد السيد رونالد جاستيلو، أمين فني، لجنة الإشارات المميزة، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، ليما، بيرو [*]

ملخص

منذ إنشاء المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (المعهد)، يمكن تعريف ثلاث مراحل متميزة للإجراءات المتخذة لمكافحة ممارسات التعدي على للملكية الفكرية. اتسمت المرحلة الأولى باستراتيجية عقابية محلية تعتمد على عمليات يقوم بها المعهد من جانب واحد أو بحكم الصلاحيات المخولة له لمصادرة السلع المقلدة والمقرصنة داخل البلد. أما في المرحلة الثانية، فقد اتُخذت إجراءات استهدفت بصورة رئيسية مستوى الرقابة الجمركية، بغية منع دخول السلع المخالفة إلى السوق. وقد أدركت المرحلة الثالثة الحاجة إلى اتباع نهج شامل في معالجة التعديات على الملكية الفكرية؛ فواصلت من جهة العمل على تغيير الثقافة الاستهلاكية بهدف تقليص الطلب على السلع المقلدة، وعملت، من جهة أخرى، على الحد من توفير هذه السلع، من خلال تقديم حوافز أكبر للشركات الصغرى والصغيرة لإنشاء علاماتها التجارية الخاصة وتسجيلها.

وفي نوفمبر 2017 ، نظم البرنامج الأيبيري الأمريكي للملكية الصناعية والتنمية (IBEPI) حلقة عمل بشأن إنفاذ الحقوق في الإشارات المميزة استضافها المعهد في ليما، بهدف وضع أسس للتنسيق المحتمل في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البلدان المشاركة في البرنامج. تقاسمت البلدان المعلومات وتبادلت الخبرات المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ومن ثمَّ جرى تقييم الجوانب المشتركة وأوجه الاختلاف في الأطر والممارسات القانونية على الصعيد الوطني. واستندت المناقشات إلى الردود التي تلقاها استقصاء مفصل يغطي جملة أمور، من بينها القضايا المتعلقة بالسياسات الوطنية لإنفاذ الملكية الفكرية، وسلطات الإنفاذ، والتدابير القانونية المتاحة، والتخلص من السلع المخالفة للملكية الفكرية. وتستعرض هذه المساهمة نتائج هذا الاستقصاء، وبالتالي تقدم نظرة عامة على نظم الإنفاذ في البلدان المشاركة في البرنامج.

أولا. استراتيجية بيرو لمكافحة التقليد

1. على الرغم من أن الملكية الفكرية في صميم عمل المنظمات التي أقيمت أو تأسست لغرض وحيد هو حماية و/أو تعزيز الملكية الفكرية وإنفاذها، شأنها في ذلك شأن المعهد في بيرو، فإن اقتصاد كل بلد به منظومة معقدة إلى حد ما من المؤسسات (الخاصة والعامة) التي تهتم بالملكية الفكرية، إما لأن لديها وظائف مرتبطة بالملكية الفكرية، أو لأن أنشطتها تعتمد على أفضل استخدام ممكن للملكية الفكرية.

2. ويتعذر على الدولة التي تفشل في توحيد صفوف مؤسساتها للملكية الفكرية تحت راية مهمة ورؤية واضحتين أن تتمكن من اتخاذ إجراءات فعالة ومستدامة للملكية الفكرية. ومن المهم بالقدر ذاته وجود منظمة تتولى قيادة العمل المتضافر للبلد نحو تعزيز الملكية الفكرية.

3. وفي بيرو، يتبوأ المعهد مكانه ككيان عام معترف به كسلطة وطنية مختصة في هذا المجال. تأسس المعهد عام 1992، ولا تقتصر مهامه على تسجيل حقوق الملكية الفكرية، وإنما تشمل أيضا تسوية المنازعات فيما بين مالكي الملكية الفكرية وبينهم والغير. في هذا الصدد، يمكن للمعهد، عملا بالصلاحيات المخولة له، إنفاذ هذه الحقوق، من خلال فرض عقوبات إدارية (غرامات).

---

[*] الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

4. ومنذ إنشاء المعهد حتى يومنا هذا، كانت هناك ثلاث مراحل محددة بوضوح للإجراء المتخذ لمكافحة ممارسات التعدي على الملكية الفكرية، على النحو المبين فيما يلي:.

ألف. المرحلة الأولى: الاستراتيجية العقابية المحلية

5. وفي الفترة ما بين عامي 1992 و2004، قام المعهد، بناء على شكوى من أحد الأطراف أو بمبادرة رسمية ذاتية منه، بالعديد من العمليات لمصادرة البضائع المقلدة والمقرصنة.

6. ويتطلب إجراء هذه العمليات التنسيق على عدة مستويات مع الهيئات الرئيسية، مثل الشرطة الوطنية ومكتب النيابة العامة والسلطة القضائية. وتولى القضاء مسئولية إصدار أوامر قضائية بفتح أماكن العمل التجارية، ولولا لذلك لكان اتخاذ أي إجراء فعال في حكم المستحيل، بالنظر إلى ما استهدفته العمليات من مراكز تجارية كبيرة شديدة الخطورة. وتبرز الفقرات التالية بعض العقبات التي واجهتها هذه الاستراتيجية الأولى.

أ) التكاليف التي تحولها المنظمات الإجرامية إلى موظفي الخدمة المدنية المشاركين في العمليات

7. كان (وما يزال) في وسع المنظمات غير المشروعة المتورطة في التقليد والقرصنة– بسبب أنشطة الاتجار بالمخدرات والتهريب وغسيل الأموال ذات الصلة - تمويل اجراءات التجنب التي تهدف إلى إعاقة عمل وحدات الاستخبارات وتنفيذ العمليات.

8. واستعانت المنظمات الإجرامية بدورها بشركات قانونية للشروع في إجراءات جنائية ضد موظفي الخدمة المدنية المشاركين في العملية لترهيبهم وإثنائهم عن أداء واجباتهم.

ب) التعجيل بإعادة عرض السلع المقرصنة والمقلدة

9. ولوحظ عقب كل عملية، أن الشركات التجارية التي تم مداهمتها تتمكن من تجديد مخزونها من السلع غير المشروعة في فترة زمنية قصير للغاية. ويمكن تفسير ذلك بزيادة الطلب في السوق على السلع المقلدة والمقرصنة، ووجود مصادر مؤكدة لتوريد تلك السلع. وفي المقابل، كان لزاما على المعهد أن يتحمل عبء تكاليف عالية لإجراء عملية جديدة.

ج) تكاليف التخزين

10. وقد يشكل التخزين مشكلة في الإجراءات التي تتم من جانب واحد؛ لأن العملية تُنفذ على مسئولية صاحب المطالبة ونفقته. ومن ناحية أخرى، كانت تكاليف التخزين (وما تزال) في الإجراءات التي تتخذ بحكم المنصب، تُحمَّل على المعهد.

11. وفي التسعينات، تضمنت تكاليف التخزين التي تحملها المعهد تكاليف التخزين والنقل أيضا ، وبعد ذلك في مرحلة التخلص من السلع، يتحمل المعهد هذه التكاليف نفسها إضافة إلى تكاليف الإتلاف. وبصفة عامة ينطوي التخزين على بعض المخاطر، حيث يفتقر المعهد إلى البنية التحتية اللازمة لحصر السلع المُصَادرة، مع ما يترتب على ذلك من انعدام الأمن ومخاطر فقدان تلك السلع.

باء. المرحلة الثانية: الاستراتيجية التجارية العقابية الدولية

12. ومع وضع الدروس المستفادة نصب عينيه، قرر المعهد تحليل التجارب الدولية في مجال مكافحة هذه الممارسات. وبناءً على ذلك، اعتُمد قرار باتخاذ إجراء على مستوى الرقابة الجمركية.

13. وتتسم هذه الاستراتيجية بدرجة عالية من الاستدامة لأن معظم السلع المقلدة والمقرصنة (أو مكوناتها) كانت (وما تزال تنتج) في الخارج، وبخاصة في البلدان التي كان لديها (وما يزال لديها) نوع من الاقتصاد يجعلها ملاذا حقيقيا للصادرات إلى بيرو.

14. وبموجب معايير الإنفاذ الجديدة المعتمدة على الصعيد الإقليمي (لوائح جماعة دول الأنديز)، وعلى المستوى الدولي (معاهدات التجارة الحرة)، وعلى الصعيد الوطني (المرسوم التشريعي رقم 1092 واللائحة ذات الصلة)، انتقلت الجهود المبذولة لملاحقة المتعدين على الملكية الفكرية إلى محطات التخزين المؤقتة التابعة لإدارة الجمارك. وهكذا تحسنت النتائج لأن السلع المقرصنة والمقلدة صودرت فعلياً قبل أن تتمكن من دخول البلد وتوزيعها من خلال القنوات التجارية، وهو ما من شأنه أن يعيق مصادرة هذه السلع.

15. وفي ضوء هذه الخلفية، وقّع المعهد ومكتب مأمور إدارة الضرائب (SUNAT) اتفاق التعاون المشترك بين المؤسسات في عام 2004، تعهدا فيه بالعمل معا على تعزيز إدارة التدابير الحدودية.

16. وشملت الالتزامات الرئيسية للمعهد تعيين المفتشين واعتمادهم للعمل في محطات التخزين المؤقتة التابعة لإدارة الجمارك؛ وسار هؤلاء المفتشون على منوال مسؤولي الجمارك في استخدام أساليب عمل الاستخبارات لمراقبة دخول البضائع التي يرتفع معدل مخالفتها للملكية الفكرية. وعلى هذا الأساس، تم تطوير نظام "الإنذار الجمركي" الذي يتضمن التنسيق الإلكتروني بين إدارة الجمارك و المعهد، وجذب انتباه أصحاب الحقوق إلى واردات مشبوهة ،حتى يتمكنوا من رفع دعاوى أمام المعهد لمصادرة البضائع في غضون مدة زمنية قصيرة للغاية بيقين تام.

17. وأتى هذا التنسيق بين المعهد والهيئة الوطنية الرقابية لإدارة الضرائب بثماره، حيث تم دمج نظام تعاون يتسم بالكفاءة والفعالية، والنجاح من حيث النتائج المحققة في مصادرة السلع المقرصنة والمقلدة بقدر من المخاطر والتكاليف أقل بكثير من تلك المتكبدة في العمليات التي تجري في المناطق التجارية. ولتوضيح هذه النقطة، قُدرت كمية السلع المقرصنة والمقلدة المُصادرة خلال شهرين من العمل في محطات تخزين مصلحة الجمارك، بتكلفة تشغيلية ولوجستية أقل، ما يعادل الكمية المضبوطة في عامين، في المتوسط، في عمليات المناطق التجارية.

18. و إضافة إلى وُصف من تدابير لمكافحة التعديات والجرائم في مجال الملكية الفكرية، ينبغي أن نأتي على ذكر تطورين آخرين.

— في عام 2004، أُنشئت لجنة لمكافحة الجرائم الجمركية بموجب القانون 28289، ولأن صلاحيتها شملت مكافحة القرصنة والتقليد، فقد اتخذت اسم لجنة مكافحة الجرائم الجمركية والقرصنة، وتتألف من 14 مؤسسة عامة وخاصة لمكافحة التقليد والقرصنة والتهريب.

— -في عام 2012، أعلن مجلس الدولة بأن اجراءات مكافحة القرصنة والتقليد في صميم المصلحة الوطنية (D. S No. Produce - 2012 - 003)، مع إيلاء الاهتمام للتدابير الحدودية.

جيم. المرحلة الثالثة: استراتيجية لتعزيز التجارة المشروعة وبناء ثقافة مجتمعية جديدة

19. ويدرك المعهد أن التعامل مع القرصنة والتقليد يستلزم معالجة مشكلة تنطوي على العديد من القضايا الشائكة، تضم عوامل قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية يجب دراستها بصورة كلية إذا كان لهذه الممارسات أن تُقوض بنجاح.

20. وتبرهن التجربة على قصور الإجراءات العقابية التي تتخذها الدولة، فهي وإن كانت ضرورية للغاية وتستحق التعزيز، غير كافية.

21. ولا شك أنه يمكن تعليل تكرار سلوك التعدي على حقوق الملكية الفكرية، مع ضرورة رؤيته دائما من منظور السوق.

22. - وبناء على ذلك ، يمكن تأكيد وجود إمدادات من السلع المقلدة إلى حد وجود طلب على هذه السلع. ومن هذا المنطلق، صيغت استراتيجيات لاعتماد تدابير تتخذها الدولة لتقليص الطلب على هذه السلع، وبالتالي تغيير المعروض من هذه السلع. كما صيغت وفي الوقت نفسه استراتيجيات لمعالجة جانب العرض على وجه التحديد، من خلال تيسير الأمر على القطاع الأساسي الذي يزود هذه السلع (لشركات الصغرى) للتجارة بصورة قانونية، واستخدام علاماتها التجارية الخاصة بها. سيتم القاء الضوء على هذه التدابير بالتفصيل أدناه.

أ) تدابير التصدي للطلب على السلع المقلدة والمقرصنة

23. والسؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا هو ما الذي يدفع المستهلك العادي لشراء سلعة مقلدة.

24. والجواب الأول هو أن المستهلك يقوم بذلك لتصوره أن السلع غير الأصلية أرخص. الشخص (أ) سيفكر المستهلك العادي مليا بداخله: "إذا كانت هذه السلعة المقلدة أقل تكلفة من المنتج الأصلي، سأشتريها لأوفر بعض المال". يغيب عن ذهن الشخص (أ) التكاليف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي سيتكبدها هو جراء تلك السلعة المقلدة.

25. والواقع ، أنه على المدى المتوسط (أو حتى القصير)، تبعاً للسلعة المعنية، تكون السلع المقلدة أقل جودة، أو أقل متانة، أو تشكل مخاطر صحية، أو حتى خطراً على الحياة. على المدى الطويل، يؤدي بيع السلع المقلدة إلى انخفاض في الإيرادات من الضرائب، وتهيئة المناخ للمنافسة غير العادلة، وتثبيط استثمارات الشركات، وتوليد البطالة أو نقص في العمالة ، ضمن أمور أخرى.

26. لا يدرك المستهلك العادي جميع التكاليف الناجمة عن شراء سلع مقلدة، وذلك لأنه لا يرى السلع المقلدة أساساً على أنها مصدر لهذه التكاليف، على الرغم من أن هذه التكاليف ستُنقل إليه، في الواقع العملي عاجلاً أو آجلاً ، بصورة حتمية.

27. ولذلك توجد مشكلة ثقافية لأن المستهلك العادي لا يرى التقليد أو القرصنة شيئا "سيئا". وهو ما حدا بالمعهد أن يقرر أن مكافحة التقليد على نحو مستدام تقتضي قبل كل شيء تغيير سلوك المستهلك.

28. وبناء على ذلك، أدرك المعهد أيضا أن تثقيف المجتمع من الأهمية بمكان حتى يمكن تغيير سلوكه بصورة إيجابية. وفي إطار هذا النهج، من الواضح أن التعليم في سن مبكرة يكتس أهمية بالغة لبناء ثقافة احترام الملكية الفكرية في البلد. ويمكن تعليم الأجيال النامية التي في سن المدرسة مستويات التحمل المناسبة التي يجب إظهارها تجاه مثل هذه الممارسات. ووفقا لحاييم جينوت، اختصاصي علم نفس الأطفال ومعلم مدرسة فإن "الأطفال مثل الصفحة البيضاء، كل ما تخطه فيها يترك انطباعا".

29. وفي إطار اعتماد هذا النهج، وقعت وزارة الإنتاج، بصفتها رئيسا للجنة مكافحة الجرائم الجمركية والقرصنة، اتفاقاً للتعاون المشترك بين المؤسسات مع وزارة التعليم لإدراج موضوعات تعزز ثقافة احترام الملكية الفكرية، والضرائب في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية.

30. وقد نُفذت هذه الخطة التعليمية هذا العام، حيث تم تغيير المناهج الدراسية في 70 مدرسة حكومية في ليما وكالاو، وبلغت 000 50 تلميذ، وذلك عقب شروع المعهد في تنفيذ برنامج مكثف لتدريب المعلمين في تلك المدارس. بهدف تقديم مناهج تعليمية جديدة على الصعيد الوطني بحلول عام 2021.

ب) تدابير التصدي لتوريد السلع المقلدة والمقرصنة

31. وتبين التجربة أن إحدى وسائل التصدي لتوريد السلع المقلدة هو تشجيع للمشاريع التجارية الصغرى والصغيرة على إنشاء علاماتها التجارية . وهو ما يمثل دفعة لاقتصاد البلد ، ومن ثم تتمكن هذه المشاريع من التمتع بمزايا تسجيل العلامات التجارية.

32. والواقع، أن معظم تسجيلات العلامات التجارية المودعة حالياً هي ملك شركات وطنية متوسطة وكبيرة الحجم، وشركات أجنبية. وفي إطار التصدي للتحدي المتمثل في إقناع الشركات الصغرى والصغيرة بتطوير علاماتها التجارية الخاصة أُنشئت منصة الكترونية للاستشارات في مجال الأعمال التجارية، بهدف تعزيز الدعم التقني المقدم لأصحاب المشاريع ومساعدتهم في اختيار العلامات التجارية وتسجيلها على الوجه الأمثل.

33. وبعبارة أخرى، الهدف هو التأكد من أن تسجيل العلامات التجارية، الذي كان حتى الآن أمرا بعيد المنال للعديد من أصحاب المشاريع بسبب تعقيده وتخصصه، سيكون أمرا يسيرا. إذا أصبحت الشركات الصغرى والصغيرة مالكة للعلامات التجارية على نحو متزايد، سيتسع نطاق قاعدة أصحاب المشاريع الحريصين على الاستثمار في علاماتهم التجارية، بدلا من تمضية الوقت في المراقبة عند ظهور تصميم علامة تجارية ناجحة للتمكن من نسخها.

ثانيا. تبادل الخبرات بين البلدان المشاركة في برنامج إيبيروا- أمريكا للملكية الصناعية وتعزيز التنمية.

34. في نوفمبر 2017، عُقدت في ليما حلقة عمل نظمها برنامج إيبيروا- أمريكا للملكية الصناعية وتعزيز التنمية[1] (IBEPI) بشأن إنفاذ الحقوق في إشارات مميزة، وجرى فيها تيسير تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء في البرنامج (الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وغواتيمالا والمكسيك وباراغواي وبيرو والبرتغال وإسبانيا وأوروغواي فيما يتعلق بأنظمتها الخاصة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وخلال حلقة العمل، كما جرى النظر في جملة أمور، من بينها المسائل التالية: (1) الروابط بين الحلفاء الاستراتيجيين (مكاتب الملكية الصناعية الوطنية وسلطات الجمارك والشرطة والمدعين العامين والقضاة والقيادات الحكومية والمشرعين)؛ (2) سن قوانين معيارية بشأن التدابير الحدودية المؤقتة؛ (3) تبادل الخبرة المكتسبة من إنفاذ الحقوق في العصر الرقمي؛ (4) إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغرى والصغيرة لتمكينها من الاستفادة من مزايا تسجيل العلامات التجارية (الدعم التقني وانخفاض تكاليف التسجيل) ؛ (5) التوعية التعليمية للمدارس في مسعى لبناء ثقافة جديدة قوامها احترام الملكية الفكرية؛ (6) ممارسات أفضل لمعالجة السلع المصادرة (التبرع والإتلاف). في هذا الصدد، أسهم تبادل المعلومات في هذه الفعالية في تحديد المكونات الرئيسية التي تصلح لتكون أساسا لسياسة عامة منسقة للإنفاذ في برنامج إيبيروا- أمريكا. واستندت المناقشات إلى الردود الواردة على استقصاء مفصل قدمه المشاركون قبل حلقة العمل. وتلخص الفقرات التالية هذه الردود، وبالتالي تقدم نظرة عامة على نظم التنفيذ في بلدان برنامج إيبيروا.

[1] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن برنامج إيبيروا- أمريكا للملكية الصناعية وتعزيز التنمية على: http://www.ibepi.org.

ألف. سياسات رسمية للملكية الصناعية

35. كان وضع سياسات رسمية للملكية الصناعية أحد المسائل الرئيسية التي تم بحثها. جاءت نتائج الاستقصاء في هذا الموضوع كما يلي:

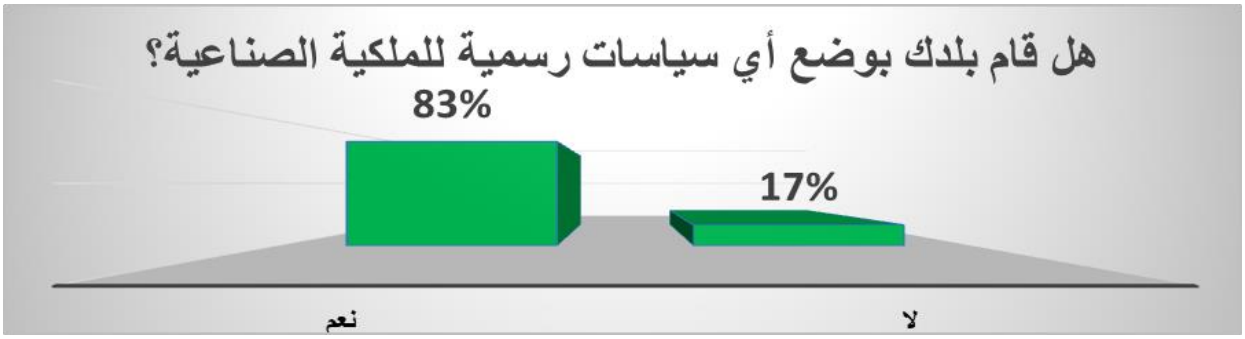

36. وكما يتبين، أن معظم البلدان المجيبة (83 في المائة) أجاب بأن لديه سياسات رسمية للملكية الصناعية.

37. وعلى نحو مماثل، أفاد 91 في المائة من البلدان المجيبة بأن لديه سياسات إنفاذ رسمية (مكافحة التقليد):

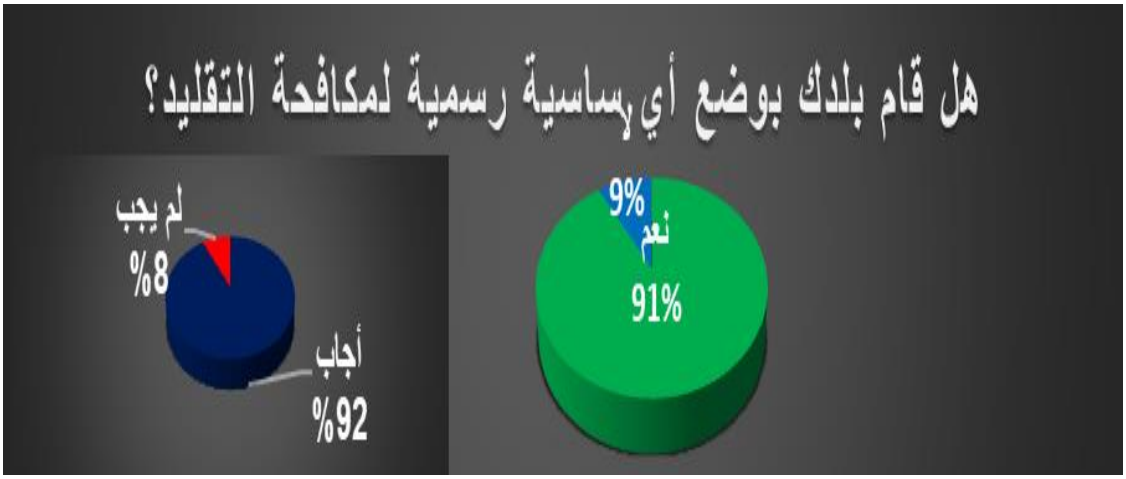

38. وتجدر الإشارة إلى أن النسب المئوية قد انخفضت عندما تحولت الأسئلة إلى تنفيذ السياسات. لذلك، أجاب 67 في المائة من البلدان بأنهم نفّذوا سياسات رسمية الملكية الصناعية.

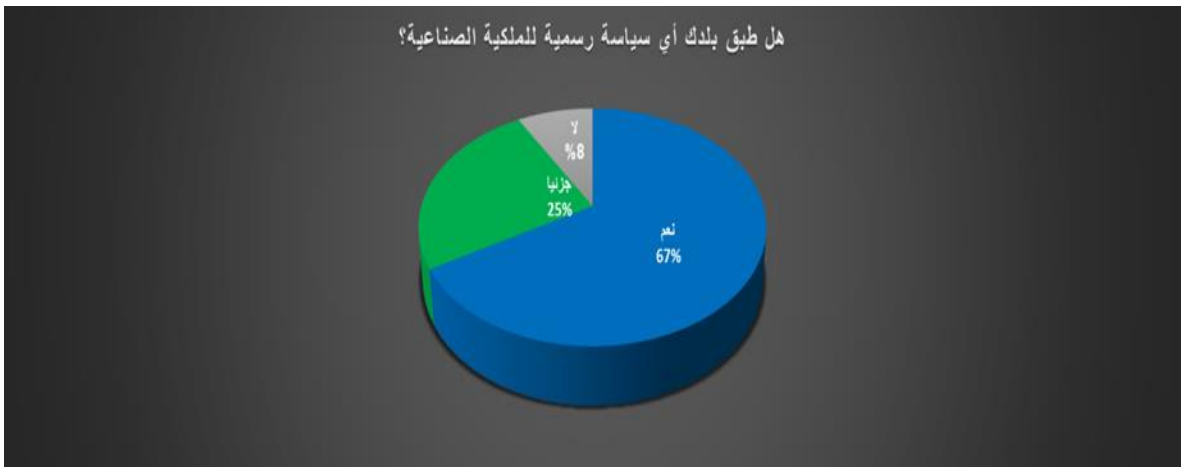

39. وانخفضت النسبة إلى 64 في المائة عندما كان السؤال حول تطبيق سياسات رسمية للإنفاذ (مكافحة التقليد)

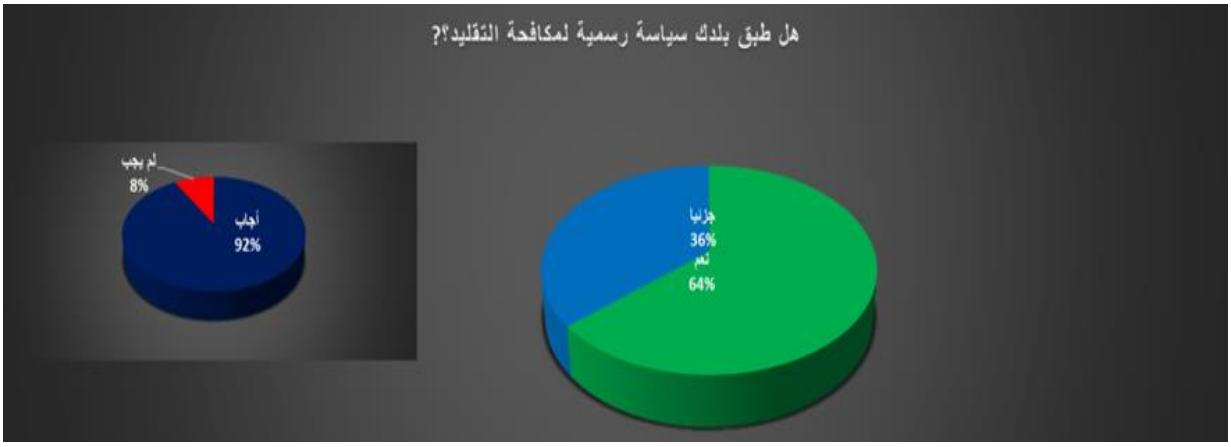

40. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم "السياسة الرسمية" لا يقتصر بالضرورة على أداة تتضمن مبادئ توجيهية عامة بشأن جميع الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف محددة للملكية الفكرية؛ وإنما يمتد ليشير إلى خطط استراتيجية صاغتها المؤسسات المكلفة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

41. وفي ضوء هذه الخلفية، تم، من خلال البرنامج، وضع أسس نموذج للسياسات الرسمية في مجال الملكية الفكرية يضم جميع مؤسسات الملكية الفكرية العامة والخاصة في كل بلد، كوسيلة لإدخال التحسينات.

باء. السياسة العامة بشأن الشركات الصغرى والصغيرة

42. لم تجب سوى نصف البلدان المشمولة بالاستقصاء على السؤال المتعلق بنسبة العلامات التجارية المسجلة للشركات الصغرى والصغيرة. أفاد 32 في المائة من البلدان المجيبة بأن ما يتراوح بين 11في المائة و40 في المائة من التسجيلات الوطنية للعلامات التجارية تطلبها شركات صغرى وصغيرة، بينما أفاد 34 في المائة من البلدان المجيبة أن ما بين 61 و80 في المائة من التسجيلات الوطنية للعلامات التجارية هي للشركات الصغرى والصغيرة.

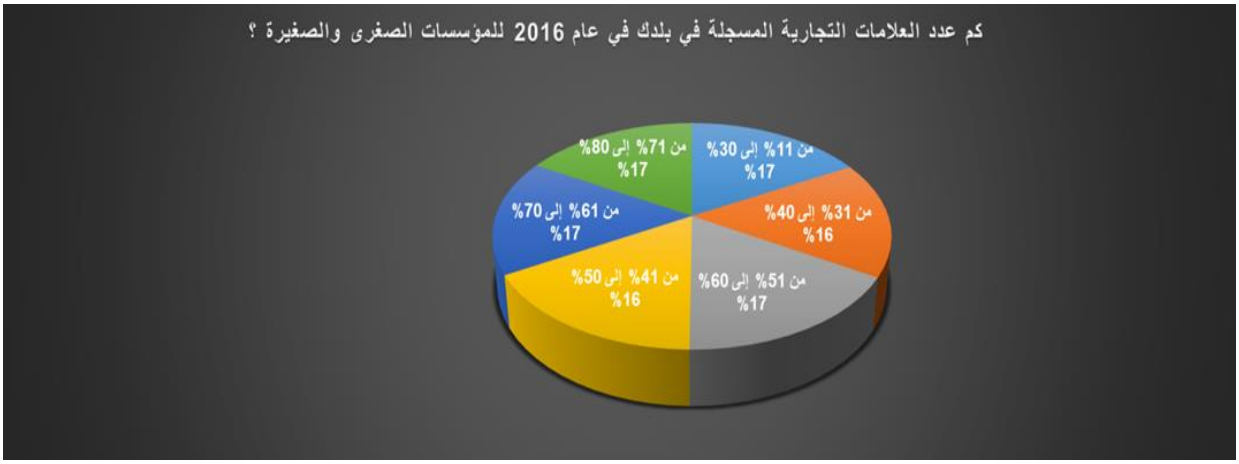

43. وفي بعض الحالات، تكون النسب المئوية المذكورة أعلاه مؤشرا على التدابير الترويجية التي يضطلع بها البلد المعني. على سبيل المثال، في حالة كولومبيا، التي أبلغت أعلى نسبة من العلامات التجارية المسجلة المملوكة للشركات الصغرى والصغيرة بين البلدان المشاركة في البرنامج (ما بين 71 و80 في المائة)، وتبين من المناقشة أن هذه النسبة تُعزى إلى سياسة تخفيض رسوم التسجيل للشركات الصغرى والصغيرة، بنسبة 25 في المائة. أما في حالة غواتيمالا، التي أفادت أن ما بين 61 و 70 في المائة من مالكي العلامات التجارية المسجلين هم شركات صغرى وصغيرة، لا يُعزى هذا المستوى المرتفع إلى تخفيض الرسوم، وإنما إلى سياسة تقديم الدعم التقني للشركات الصغرى والصغيرة، وشملت أنشطة التسويق التي قامت بها وزارة الاقتصاد من خلال جامعة خاصة.

44. وثمة مسألة رئيسية أخرى مثيرة للتفكير تتعلق بالنسبة المئوية الدقيقة للشركات الصغرى والصغيرة التي أفادت بأنها انتهكت حقوق الملكية الصناعية. كان الرد على النحو التالي:

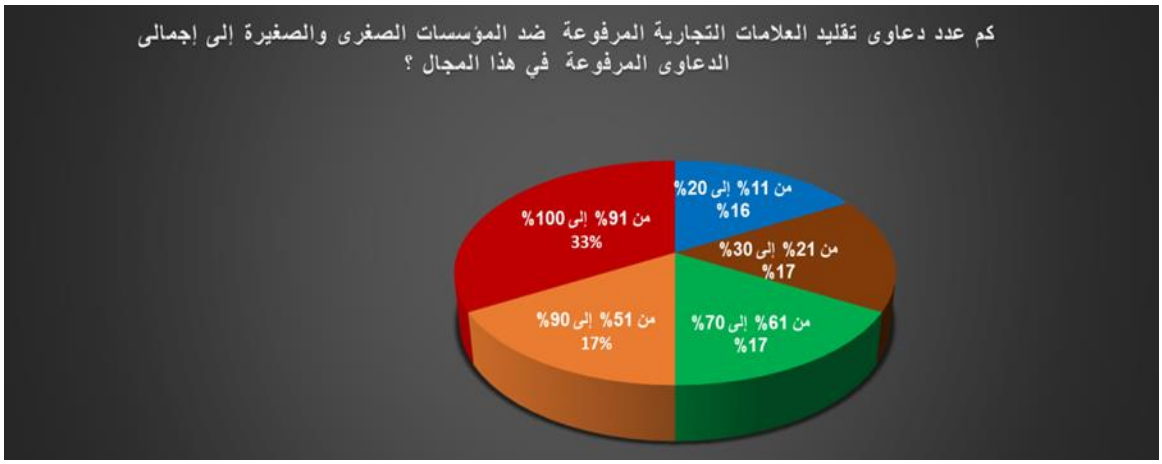

45. - وقد يُستنتج من الرسم البياني أن 67 في المائة من البلدان المجيبة تعترف بأن نسبة تتراوح ما بين 51 و100 في المائة من المنتهكين المبلّغين ينتمون إلى شركات صغرى وصغيرة. وهذه الأرقام تبعث على القلق.

46. في ضوء الاستنتاج القائل بأن الشركات الصغرى والصغيرة متعدية على العلامات التجارية وليست مالكة لها، تقرر انتفاء الحاجة إلى تنفيذ سياسات تسهل تسجيل حقوق الملكية الصناعية لهذه الشركات كوسيلة لجذب هذا القطاع إلى التجارة الرسمية والقانونية، إما من خلال تخفيض رسوم التسجيل أومن خلال تقديم الدعم التقني لتيسير التسجيل.

جيم. سلطات الإنفاذ

47. ومع أن القاسم المشترك بين مختلف مكاتب تسجيل العلامات التجارية في البلدان المشاركة في البرنامج هو أنها سلطات إدارية، لكن ليس بالضرورة أن يكون هذا هو الحال عندما يتعلق الأمر بتحديد السلطة المكلفة بإنفاذ هذه الحقوق. وكانت إجابات البلدان المشاركة في البرنامج التي شككت في الموضوع على النحو التالي:

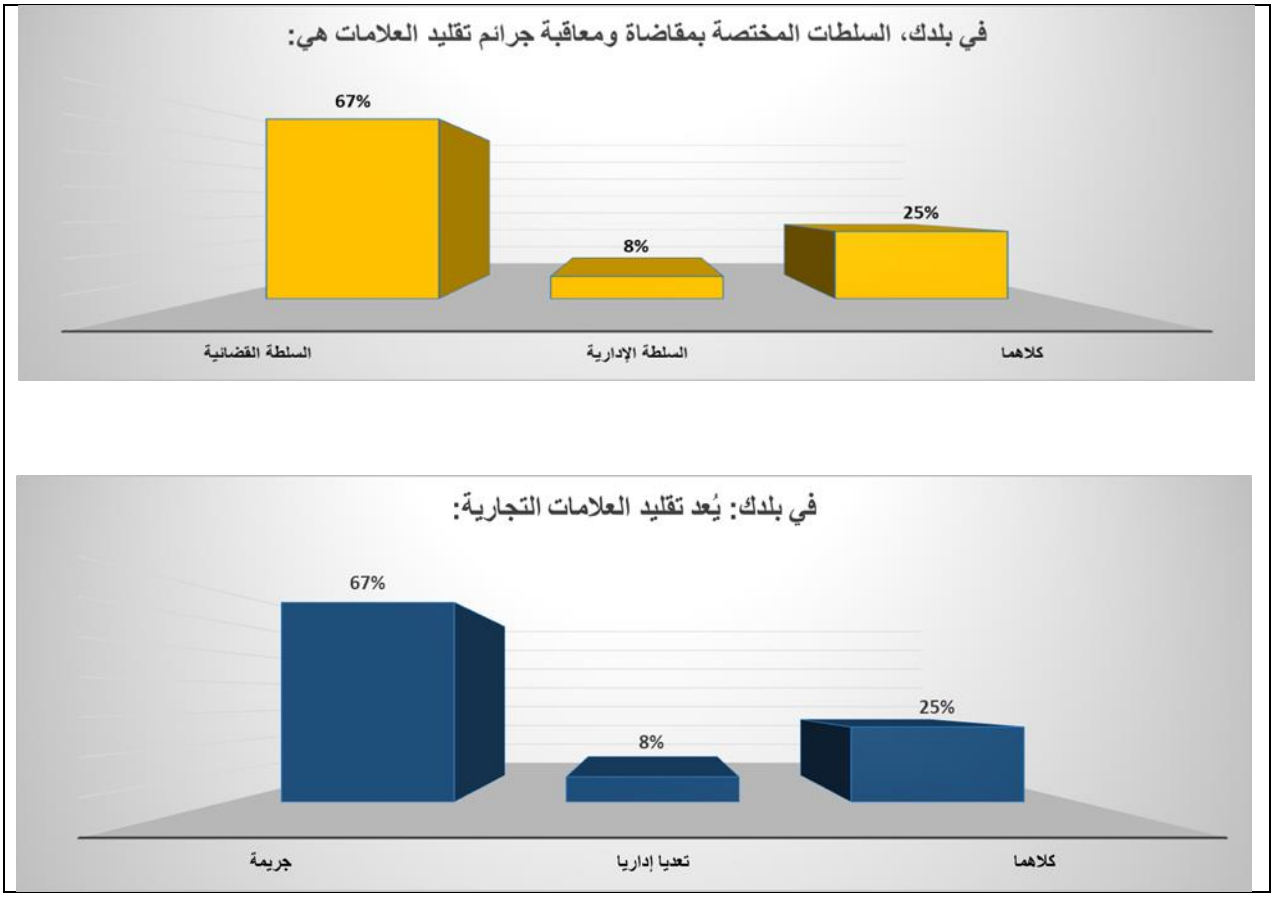

48. وكما يتبين، سلطة الإنفاذ هي السلطة القضائية بصورة حصرية في 67 في المائة من البلدان التي شملها الاستقصاء، وهي سلطة إدارية بصورة حصرية في 8 في المائة فقط من البلدان. ومع ذلك، أفاد 25 في المائة من البلدان التي شملها الاستقصاء بأن الإنفاذ كان مخولاً للسلطات القضائية والإدارية على حد سواء. بعبارة أخرى، من بين 13 بلد عضوا في البرنامج، ثلاثة بلدان فقط لديها نظام مختلط.

49. ومن المهم تحديد ما إذا كانت السلطة الإدارية أم السلطة القضائية هي المختصة في حالة تقليد العلامات التجارية، لأن الإطار الزمني للإجراءات القضائية (في الدرجة الأولى) يختلف عنه في الإجراء الإداري. وقد انعكس هذا الاختلاف في ردود الاستقصاء:

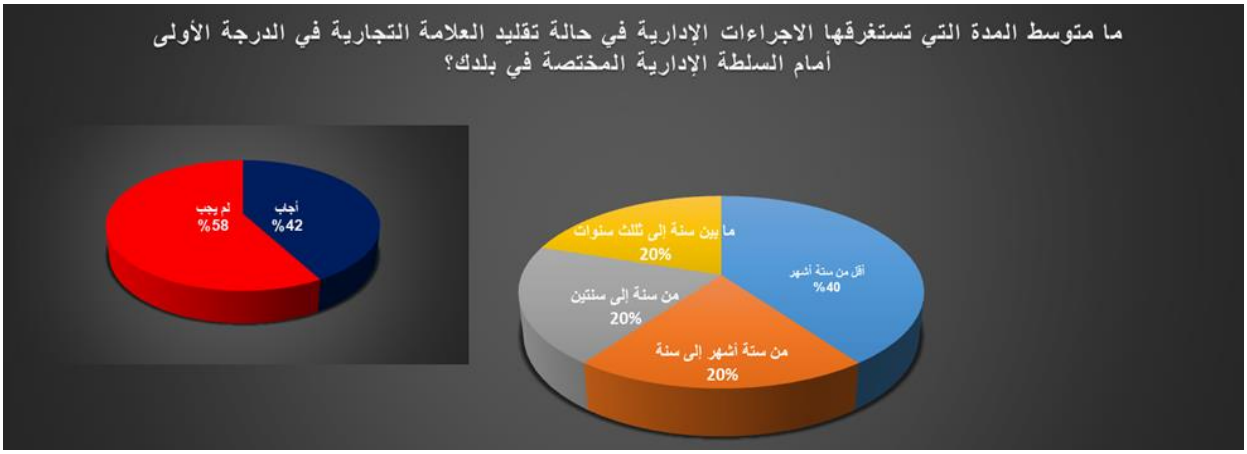

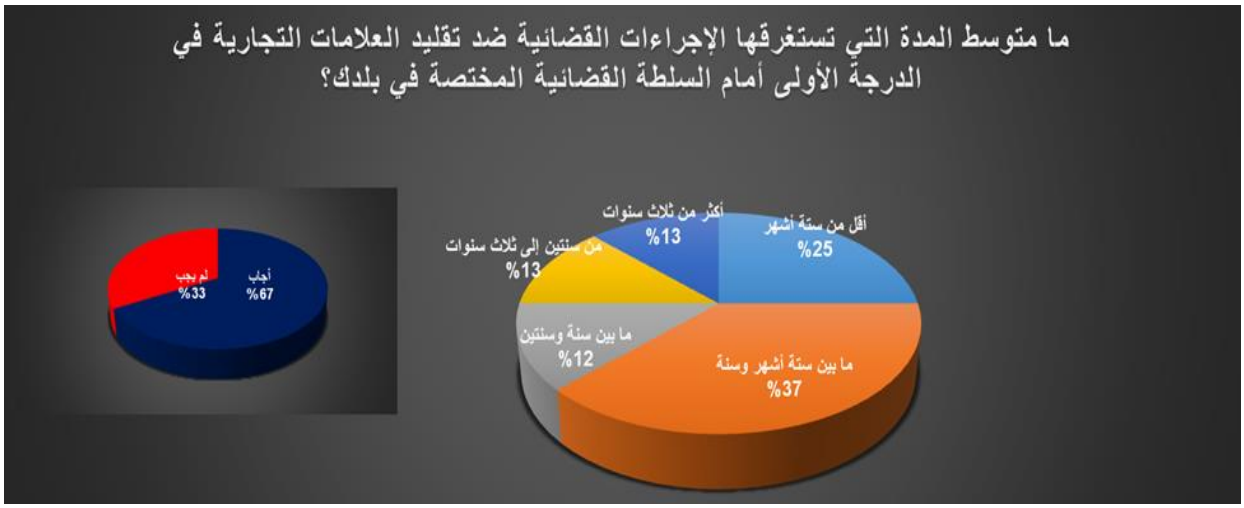

50. وكما يتضح، أفاد 25 في المائة فقط من البلدان المجيبة بأن الإجراءات القضائية المتعلقة بتقليد العلامات التجارية (في الدرجة الأولى) تجري تسويتها في أقل من ستة أشهر، في حين أنه يمكن تسوية 40 في المائة من الإجراءات الإدارية بشأن هذا الموضوع في أقل من ستة أشهر.

دال. التدابير القانونية

أ) التدابير المؤقتة

51. بحث الاستقصاء نطاق عمل سلطات الإنفاذ في البلدان المشاركة في البرنامج. أولاً، تبين أن 86 في المائة من البلدان التي شملها الاستقصاء لديها سلطة الأمر باتخاذ تدابير احترازية.

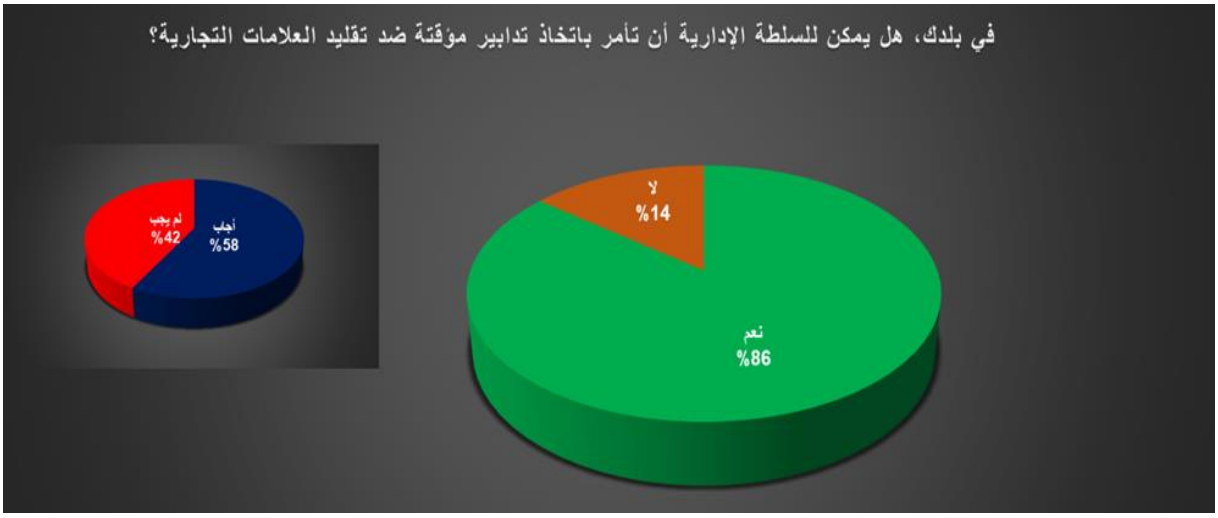

52. وثانياً ، تبين أن سلطات الإنفاذ في جميع بلدان البرنامج المجيبة تتمتع بصلاحية طلب مصادرة السلع المزعوم تعديها، في حين أن 37.5 في المائة فقط لديها مجموعة واسعة من التدابير المؤقتة مثل المصادرة وتقييد الحركة والمنع من الاستخدام ووقف الواردات ووقف الصادرات وسحب البضائع من السوق وإزالة الإعلانات.

في بلدك، أي التدابير المؤقتة يمكن أن تأمر به السلطة الإدارية؟						
جميع ما سبق	أخرى: لا تحل هذه المسألة إلا من خلال القضاء ، وقد تتخذ تدابير احترازية	مصادرة السلع تقييد حركة البضائع وقف الواردات وقف الصادرات أخرى: جميع الإجراءات التي تتخذها إدارة الجمارك	مصادرة السلع المنع من الاستخدام وقف الواردات وقف الصادرات سحب المنتجات من السوق إزالة الإعلانات فقط	مصادرة السلع التحفظ على السلع	مصادرة السلع المنع من الاستخدام وقف الواردات وقف الصادرات سحب السلع من السوق أخرى	مصادرة السلع
12.5%	12.5%	12.5%	25%	12.5%	12.5%	12.5%

53. ثالثا، تكشفت سمة هامة للغاية، وهي اشتراط البلدان المشاركة في البرنامج وضع صاحب الحق وديعة ضمان لطلب أمر التدابير المؤقتة. ويجب استيفاء هذا الشرط في 57 في المائة من البلدان التي أجابت على هذا السؤال.

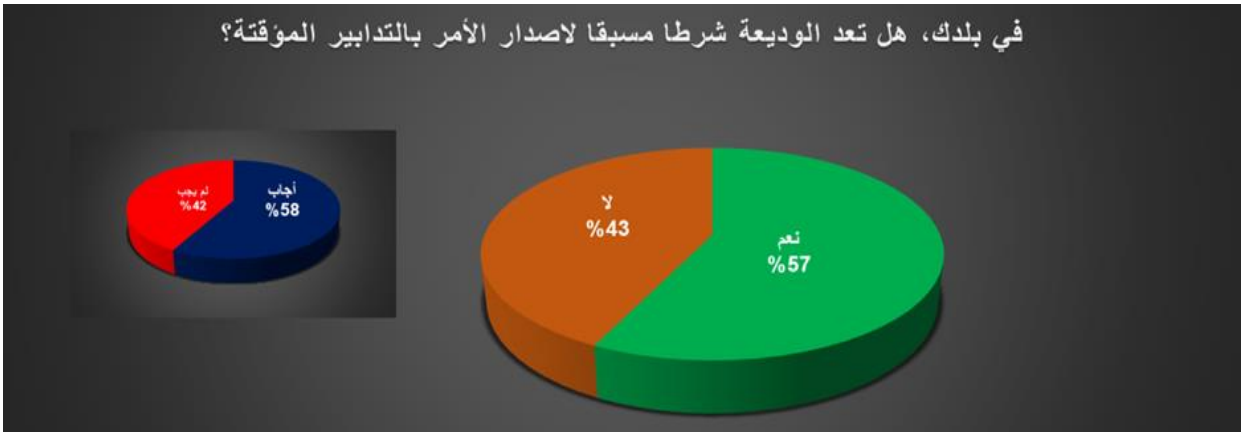

54. تسلط هذه المعلومات الضوء على الصعوبات المحتملة التي يواجهها مالك العلامة التجارية عندما يطلب إلى السلطة المختصة الأمر باتخاذ تدابير احتياطية حيث أن الضمان المطلوب قد يكون مكلفاً للغاية (الوقت والتكاليف المالية).

ب) تدابير حدودية

55. وقد تبين، كما هو الحال في بيرو، أن معظم البلدان المجيبة (70 في المائة) تشترط إيداع وديعة عند طلب تدابير الحدود.

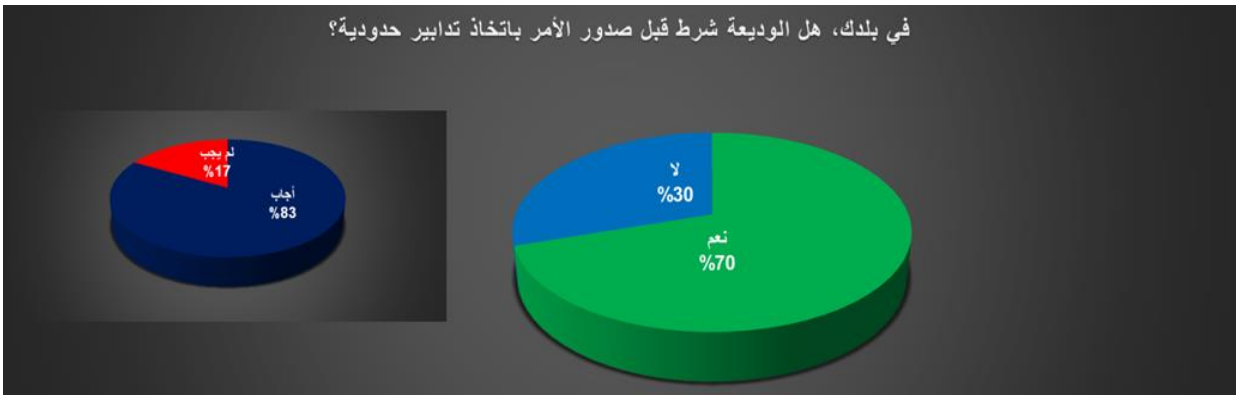

56. ويعد هذا الشرط سببا في عدم طلب أي طرف في بيرو تدابير حدودية، وينطبق ذلك على كل بلد من البلدان المشاركة في البرنامج .

ج) التدابير الختامية

57. ومن بين التدابير التي يمكن اتخاذها في البلدان المشاركة في البرنامج، لوحظ أن الغرامات هي العقوبات الوحيدة المفروضة في 50 في المائة من البلدان المجيبة، وقد تفرض 16 المائة من البلدان المجيبة تكاليف ونفقات. ويجوز فرض غرامات ومصاريف وتكاليف في 17 في المائة من البلدان المجيبة، وفي 17 في المائة الأخرى قد تُفرض تكاليف ونفقات وغرامات وتعويضات.

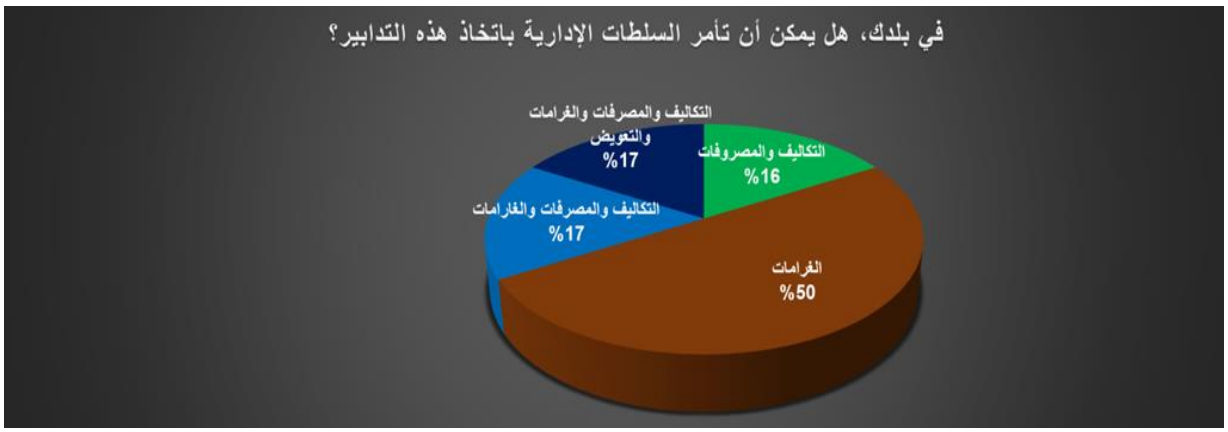

هاء. التخلص من البضائع المُصادرة بصورة نهائية

58. ومن المشاكل التي تم تعريفها في حلقة عمل البرنامج التكاليف التي تتحملها السلطات لتخزين البضائع المصادرة والتخلص منها. وخلال المناقشة، تأكد أن هذه التكاليف تتحملها السلطات بصورة رئيسية ولا يتحملها، كما هو الحال في بيرو، أصحاب المطالبات أو أصحاب حقوق الملكية الفكرية. وتتفاقم المشكلة لأن الإتلاف هو الخيار الوحيد المتاح قانوناً في 37 في المائة من البلدان المجيبة للتخلص من السلع المُصادرة.

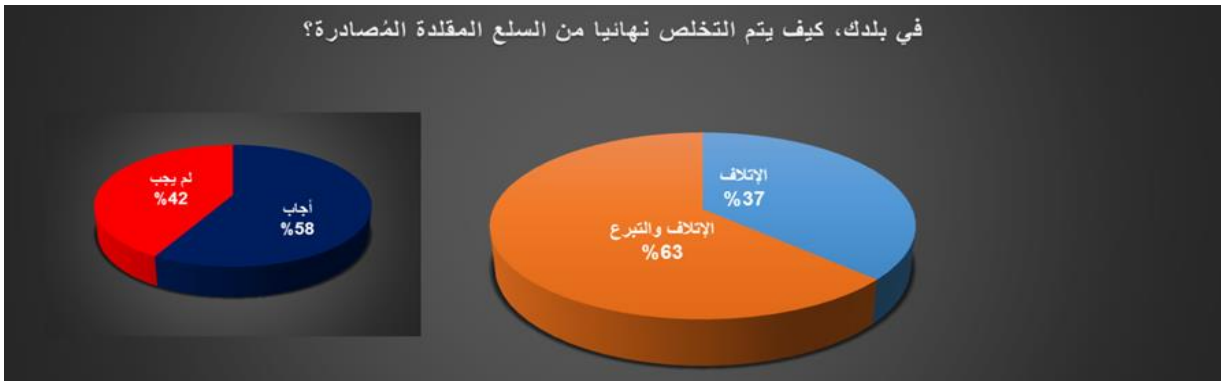

واو. قابلية إنفاذ القرارات الإدارية

59. تُعد الصلاحيات المخولة لسلطات إنفاذ الملكية الفكرية الإدارية في البلدان المشاركة في البرنامج من أجل إنفاذ قراراتها مسألة بالغة الأهمية. وكشف الاستقصاء والمناقشات عن أنه في 25 في المائة من هذه البلدان المجيبة لا تملك سلطات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الإدارية سلطة تنفيذ قراراتها الخاصة، ويتعين عليها اللجوء إلى القضاء لإنفاذها.

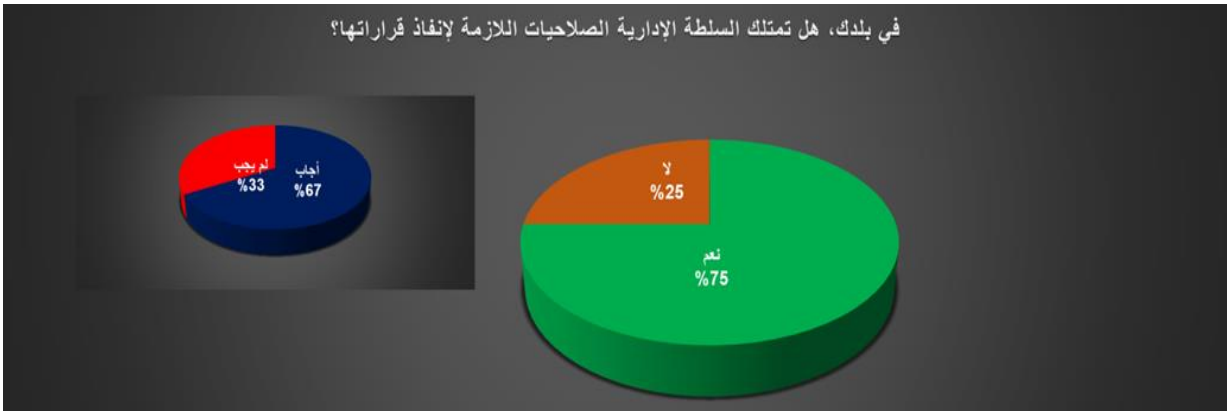

زاي. التعاون

60. وختاما، يجب إلقاء الضوء على سمة رئيسية لإجراءات الإنفاذ، وهي مستوى التنسيق بين السلطات الجمركية ومكاتب الملكية الصناعية. وقد تبين أن 25 في المائة من البلدان المستجيبة أفاد بعدم وجود تنسيق بين تلك السلطات وهو ما يدق ناقوس الخطر.

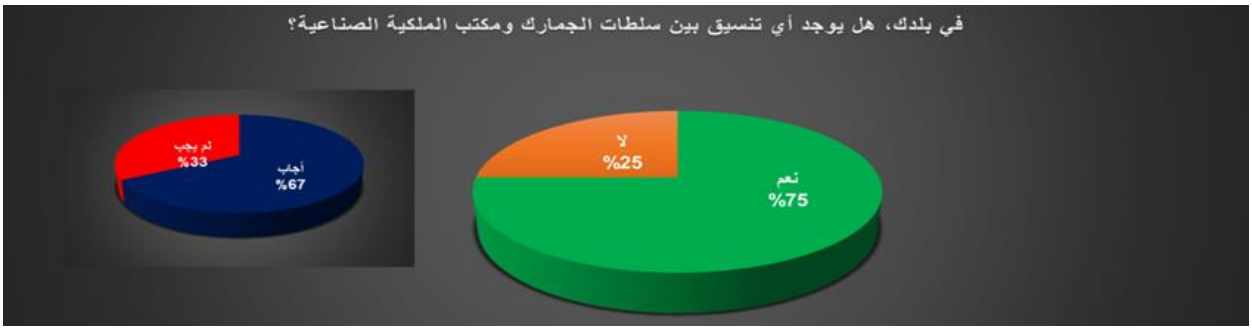

[نهاية الوثيقة]

التدابير الإدارية التي يتخذها مكتب الملكية الفكرية الكوري بموجب قانون حظر المنافسة غير العادلة وحماية الأسرار التجارية

مساهمة من إعداد السيد تيونغ لي، المدير المساعد لشعبة الشؤون المتعددة الأطراف في المكتب الكوري للملكية الفكرية، مدينة دايجون، جمهورية كوريا *

ملخص

يضطلع المكتب الكوري للملكية الفكرية بتدابير إدارية على نحو متزايد بغية الاستجابة إلى ممارسات المنافسة غير العادلة بهدف النهوض بحقوق ملكية المستهلك ومصالحه. وإذ تبذل جمهورية كوريا جهدا في حظر المنافسة غير العادلة فقد عدلت قانون حظر المنافسة غير العادلة وحماية المعلومات التجارية السرية في يناير2017 وأبريل 2018. ووسع التعديلان كل من نطاق ما يمكن اعتباره فعلا من أفعال المنافسة غير العادلة فضلا على نطاق السلطة الممنوحة للمكتب الكوري للملكية الفكرية للتحقيق في القضايا التي يشتبه في ممارسات المنافسة غير العادلة فيها وإصدار توصيات تصحيحية بشأنها. وتصف هذه المساهمة أحدث التعديلات فضلا عن اختصاصات المكتب الكوري للملكية الفكرية وتبين الجهود المعززة التي يبذلها المكتب في الانتصاف لأفعال المنافسة غير العادلة من خلال استعراض دراستين إفراديتين.

أولا. الإطار القانوني: قانون حظر المنافسة غير العادلة

1. بموجب قانون حظر المنافسة غير العادلة وحماية الأسرار التجارية يتمتع المكتب الكوري للملكية الفكرية بسلطة التحقيق في بعض أنواع ممارسات المنافسة غير العادلة وتقديم التوصيات التصويبية إن اكتشف اضطراب نظام العمل في السوق. ومنذ تعديل قانون حظر المنافسة غير العادلة في يناير2017، تمتد هذه الاختصاصات أيضا إلى الأفعال التي يُقلد بموجبها شكل منتج موجود بالفعل طوره شخص آخر باستثمار وقته فيه. وتشير عبارة "شكل" إلى هيئة أحد المنتجات أو صورته أو لونه أو بريقه أو أي توليفة من هذه على النحو المبين في المادة 2 (1) "1".

2. وفي أبريل2018، حدث تعديل إضافي على قانون حظر المنافسة غير العادلة لمنع الاستخدام غير المصرح به للأفكار التي يُكشف عنها في العلاقات التجارية، مثلا خلال المشاورات بشأن الصفقات أو من خلال الاقتراحات أو المزايدات أو المسابقات. وبالإضافة إلى ذلك يحظر القانون أشكال تقليد المظهر العام (المظهر التجاري) لمكان النشاط التجاري من قبيل علاماته أو التصميمات الداخلية أو الخارجية لأحد المتاجر. ويقع هذان الصنفان من المنافسة غير العادلة في إطار اختصاصات المكتب الكوري للملكية الفكرية المعنية بالتحقيق وتقديم التوصيات.

ألف. أفعال المنافسة غير العادلة

3. تصف الفقرات المقبلة بقدر أكبر من التفصيل المواد المهمة من قانون حظر المنافسة غير العادلة في ضوء دراستين إفراديتين توضحان مدى تأثير التعديلات على التدابير الإدارية.

* الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

(أ) التسبب في الالتباس فيما بين المنشآت التجارية

4. وفقا للمادة 2(1)(ب) من قانون حظر المنافسة غير العادلة، يعتبر الفعل فعلا من أفعال المنافسة غير العادلة إن تسبب في الالتباس مع المرافق التجارية لشخص آخر أو أنشطة أخرى باستخدام علامات مطابقة أو مشابهة لاسم شخص آخر أو اسمه التجاري أو شعاره أو أية علامة أخرى تشير إلى نشاط شخص آخر يشتهر على نطاق واسع في جمهورية كوريا. وأوضح تعديل أبريل 2018 أن "العلامات الأخرى التي تشير إلى نشاط تجاري لشخص آخر" تشمل أساليب بيع المنتجات أو توفير الخدمات، فضلا عن المظهر العام لمكان النشاط التجاري مثل علاماته وتصميماته الداخلية أو الخارجية.

(ب) تقليد شكل المنتج

5. بموجب المادة 2(1)(ط) من قانون حظر المنافسة غير العادلة يعد فعلا من أفعال المنافسة غير العادلة بيع سلع أو إقراضها أو عرضها لغرض بيعها أو إقراضها أو تصديرها أو استيرادها تُقلد شكل سلع صنعها شخص آخر. وقد يرتبط تقليد الشكل بهيئة السلعة أو صورتها أو لونها أو بريقها أو أي توليفة من هذه العناصر. ولا يعتبر هذا الفعل فعلا من أفعال المنافسة غير العادلة إن وقع عقب مرور أكثر من ثلاث سنوات عقب تطوير المنتج الأصلي للمرة الأولى أو إن كان هذا المظهر يشيع استخدامه فيما بين نوعية من السلع بعينها.

(ج) الاستخدام غير المصرح به للأفكار ذات القيمة الاقتصادية الصادرة عن شخص آخر

6. وفقا للمادة 2(1)(ك) من قانون حظر المنافسة غير العادلة من الأفعال التي ترقى إلى مستوى المنافسة غير العادلة أي فعل احتيالي يستخدم أفكارا فنية أو تجارية أتى بها شخص آخر بقيمة اقتصادية، أو حصل عليها أثناء مفاوضات تجارية (بما في ذلك الاقتراحات أو المزايدات أو المشاورات الخاصة بالصفقات)، لتحقيق مكاسب شخصية تجارية أو مكاسب تجارية للغير، أو تقديمها إلى أطراف أخرى لاستخدامها. ومع ذلك لا يرقى استخدام أفكار شخص آخر إلى كونه فعل من أفعال المنافسة غير العادلة إن كان الطرف الذي يحصل عليها يعرفها بالفعل أو في حالة انتشار معرفة هذه الأفكار في الصناعة.

باء. التدابير الإدارية

(أ) مادة 7 من قانون حظر المنافسة غير العادلة:

التحقيق في الأفعال التي يشتبه أنها أفعال منافسة غير عادلة

7. في الحالات التي تستلزم التأكد من وقوع فعل المنافسة غير العادلة المنصوص عليه في المادة 2(1) من قانون حظر المنافسة غير العادلة (باستثناء البندين (ح) و(ك))، أو من حدوث مخالفة بموجب المادة 3 أو البندين 3-2 (1) أو (2) من قانون حظر المنافسة غير العادلة، والحالات التي يتعذر فيها خلاف ذلك التأكد من صحة هذا الأمر، يجوز لرئيس المكتب الكوري للملكية الفكرية إصدار أمرا رسميا بدخول المرافق التجارية أو الخاصة بالتصنيع لفحص الوثائق أو الدفاتر أو المنتجات أو لجمع أقل كمية ممكنة من المنتجات اللازمة لأغراض اختبارها أو تفتيشها.

(ب) مادة 8 من قانون حظر المنافسة غير العادلة:
التوصيات بتصويب المخالفات

8. إن ثبُت وقوع الفعل الذي يشتبه أنه منافسة غير عادلة، يجوز أن يصدر رئيس المكتب الكوري للملكية الفكرية توصية تصويبية للجاني بالتوقف عن إتيان التعدي أو بإزالة أو تدمير العلامة المتعدية في غضون فترة زمنية محددة لا تتجاوز30 يوما.

9. ومن خلال شعبة التحقيق في الملكية الفكرية التابعة إلى مكتب التعاون الدولي وحماية الملكية الفكرية، يجوز للمكتب الكوري للملكية الفكرية التحقيق في الممارسات التي يُزعم أنها ممارسات منافسة غير عادلة، والإبلاغ عنها والتشاور بشأنها، والسماح بالاستماع إلى الآراء وإصدار التوصيات التصويبية، وفرض الغرامات الإدارية وإبلاغ الشرطة أو مكتب النيابة العامة عنها. وفي حالة إثبات الشرطة أو النيابة العامة وقوع فعل المنافسة غير العادلة، يجوز معاقبة الجاني بالسجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو فرض غرامة عليه لا تتجاوز 30 مليون ون كوري جنوبي.

ثانيا. دراسات إفرادية بالتدابير الإدارية التي اتخذها المكتب الكوري للملكية الفكرية

ألف. قضية *لابنوش*(تقليد مظهر المنتج)

أ) بيانات أساسية

10. في شهر أغسطس عام2017، نما إلى علم المكتب الكوري للملكية الفكرية أن إحدى الشركات الناشئة "ألف" التي تنتج منتج باسم *Labnosh* وهو عبارة عن مسحوق يستخدم بديلا عن الوجبات، تعاني من ضرر نتيجة لتقليد مباشر للمنتج أقدم عليه الصانع "باء" وتاجر التجزئة "جيم".

المنتج الأصلي	المنتج المقلد
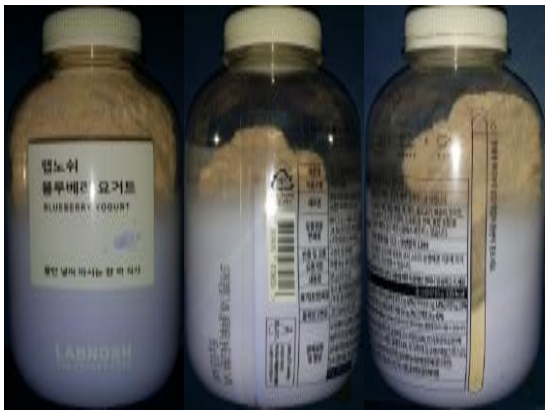	

11. وفي هذه القضية أجرى المكتب الكوري للملكية الفكرية مقابلة مع الجانبين وحقق مع الصانع منتج العبوة/ الحاوية التي يوضع المنتج فيها. وجمع المكتب الكوري للملكية الفكرية آراء خبراء متعددين بما في ذلك أساتذة جامعيين ومحامين وممثلي التصميم الصناعي وفاحصين عاملين في المكتب الكوري للملكية الفكرية وقضاة إداريين.

(ب) الاستنتاجات والنتائج

نطاق شكل المنتج: النظرة الشاملة المزمع اتخاذها

12. وفقا للسوابق القضائية التي أسستها المحكمة العليا لجمهورية كوريا، يمكن اعتبار حاوية المنتج وتغليفه جزء من شكل المنتج. وعند تقليد الحاوية أو التغليف اللذان يعتبران جزء لا يتجزأ من المنتج، يمكن النظر إلى الناتج جوهريا على أنه تقليدا للمنتج.

13. وكان بديل الوجبات المسحوق واسمه *لابنوش* في عبوة تحمل بطاقة لا يمكن اعتبارها منفصلة. ولذا فإن العبوة والبطاقة الملصقة ومحتويات المنتج كانت موضع فحص مجتمعة عند اتخاذ قرار إداري يحدد مدى وجود تقليد لشكل المنتج.

استخدام المنتج: الاستخدام

14. يعتبر قانون حظر المنافسة غير العادلة السلع التي تقلد مظهر السلع التي يصنعها شخص آخر فعلا من أفعال المنافسة غير العادلة إذا بيعت السلع المقلِدة أو أُقرضت أو عُرضت للبيع أو الإقراض أو استوردت أو صُدرت. وفي هذه الحالة أثبت المكتب الكوري للملكية الفكرية أن تاجر التجزئة "جيم" اشترى السلع المزعوم تعديها من الصانع "باء" وباعها في متاجر مادية وعلى مواقع تجارة إلكترونية.

استثناء الأفعال التي تتم عقب مرور أكثر من ثلاث سنوات على تطوير المنتج الأصلي: لا ينطبق

15. طُرح أول تصميم لعبوة *لابنوش* في 8 سبتمبر 2016، وبدأ بيع المنتج النهائي للمسحوق بديل الوجبات في 12 سبتمبر 2016. وبذلك لم تمر ثلاث سنوات اعتبارا من دخول المنتج النهائي السوق. ولذا لا ينطبق الاستثناء على هذه الحالة.

الشكل العادي للمنتجات المماثلة: لا ينطبق

16. قبل إطلاق المنتج *لابنوش* كانت مساحيق بدائل الوجبات موجودة على هيئات أخرى مثلا على هيئة أكياس منفصلة وحاويات للبيع بالجملة. ولذا لم يعتبر الشكل العام لمنتج *لابنوش* عبوة تقليدية للمنتجات المماثلة، ولم يعتبر كذلك الشكل الأوحد المتاح للتعبير عن وظيفة المنتج.

شكل المنتج: التقليد

17. لم يقتصر التماثل الجوهري مع منتج *لابنوش* على عناصر فردية مثل الحاوية والبطاقة اللاصقة والمحتويات بل امتد ليشمل شكل المنتج بشكل عام من إنتاج الصانع "باء". فبدون المنتج الرئيسي *لابنوش* لم يكن من الجائز تطوير شكل المنتج المتعدي. وعلى الرغم من اختلافات طفيفة، تشابه المنتجان على مستوى الخصائص الأساسية لتصميم المنتج. وفضلا عن ذلك ووفقا للسوابق القضائية الراسخة حينما يثبُت التشابه الجوهري بين مظاهر السلع موضع التحليل، فإن نية التقليد تُفترض بشكل عام في القرار النهائي.

التوصية التصويبية

18. أوصى المكتب الكوري للملكية الفكرية بأن يقلع الصانع "باء" وتاجر التجزئة "جيم" عن إنتاج المنتج المقلِد وأن يمتنعا عن بيعه في غضون 30 يوما بغية حماية أرباح الشركة "ألف" الناشئة من التقليد لأنها صانع المنتج الأصلي.

باء. حالة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ (التسبب في الالتباس بين المنشآت التجارية)

(أ) بيانات أساسية

19. عرضت قضية على المكتب الكوري للملكية الفكرية تتعلق بالالتباس الذي تسببت فيه علامات استخدمتها الشركة "دال" لاتصالات المحمول فيما يتعلق بالألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ عام 2018. وكانت ثلاث شركات كبرى للبث تحت رعاية الشركة "دال" قد بثت حملات تستخدم نفس العلامات أو علامات مشابهة أو كليها مقارنة بالعلامات التي تستخدمها اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغ تشانغ لعام 2018 والألعاب البارالمبية (التي يشار إليها لاحقا باسم اللجنة).

20. والتمست اللجنة من المكتب الكوري للملكية الفكرية التحقيق فيما إذا كانت إعلانات الشركة "دال" شكلت ممارسة منافسة غير عادلة أدت إلى التباس بشأن أصل أنشطة الأعمال.

العلامات التجارية الخاصة باللجنة	العلامات التجارية الخاصة بالشركة "دال"
بيونغ تشانغ 2018	- "يونا كيم"، "بيونغ تشانغ 2018"، "فاعليات للألعاب الرياضية الأوليمبية"، "ميداليات بيونغ تشانغ"، "الأربع سنوات..."، "فريق وطني"، "الألعاب الشتوية"، إلخ... - "دال" - بعض النصوص والصور المتصلة بالقضية: "مرحبا بكم في كوريا على شبكة5G" الخ...

(ب) النتائج والنواتج

العلامة تشير إلى نشاط تجاري آخر

21. وفقا للسوابق القضائية لا يلزم أن تقتصر العلامة على العلامات التجارية أو الشعارات. ولذا فإن العلامة التي تشير إلى أنشطة اللجنة قد تشتمل على حقوق للملكية الفكرية إما مسجلة أو مشهورة تتصل بتمائم الألعاب الأولمبية في بيونغ تشانغ وشعاراتها وشاراتها، فضلا عن عناصر تستلهم التظاهرات الأولمبية، من سبيل الألعاب الأولمبية الشتوية السابقة والرسائل الأولمبية.

استخدام عناصر مماثلة أو مشابهة

22. بُثت إعلانات الشركة "دال" من ديسمبر 2017 وحتى يناير 2018 واشتملت على رسائل أولمبية تستند إلى الألعاب الرياضية الأولمبية الكبرى مثل التزحلق بألواح الثلج والتزلج. واستضافت الإعلانات السفيرة الشرفية للألعاب الأولمبية يونا كيم، فضلا عن أحد أعضاء الفريق الكوري الأولمبي وهو سونغبين يون. واستخدمت الشركة "دال" أيضا عبارات أعادت

إلى الأذهان الألعاب الأولمبية. وبالإضافة إلى ذلك صعب تمييز أصالة الرعاية عند مقارنة محتوى الإعلانات التي أعدتها شركة KT وهي أكبر راعي للجنة بمحتوى إعلانات الشركة المنافسة "دال".

فعل التسبب في إحداث التباس

23. وفقا للسوابق القضائية التي أرستها المحكمة العليا لجمهورية كوريا يمكن تفسير الالتباس من منظور ضيق أو منظور واسع. فيجوز أن يقع الالتباس عندما يظن الشخص أن منشأة تجارية إنما هي منشأة تجارية أخرى وأيضا عندما يكتنف الغموض وجود علاقة فيما بين منشآت تجارية، سواء أكانت هذه العلاقة إدارية أو تنظيمية أو مالية أو تعاقدية. ولذا قوضت الشركة "دال" أنشطة المبيعات الخاصة باللجنة بالاستفادة على حساب جهود اللجنة.

القرار النهائي بشأن المنافسة غير العادلة

24. كان من الممكن أن يفترض المستهلكون الذين شاهدوا إعلانات الشركة "دال" وجود علاقة تنظيمية أو مالية أو تعاقدية فيما بين الشركة "دال" واللجنة. وإذ أحدثت الشركة "دال" التباسا في أذهان المستهلكين بهذا الشكل فإنها تحقق الاستفادة على حساب المصداقية ومصالح المستهلكين المرتبطة باللجنة وكانت الشركة "دال" تضلل الجمهور من خلال الإيحاء بتقديم الدعم المالي للجنة والتلميح بأن لها حقوق في الإعلان عن التظاهرة باستخدام الشعار الأولمبي وعناصر أخرى تستلهم الألعاب الأولمبية. وعلى ذلك فإن عبارة "ندعم ألعاب بيونغ تشانغ 2018 مع يونا كيم" واستضافة فاعليات رياضية رسمية خاصة بالألعاب الأولمبية الشتوية تعتبر فعلا من أفعال المنافسة غير العادلة عند ارتباطها بالإعلانات. ولذا قوضت الشركة "دال" أنشطة المبيعات الخاصة باللجنة بالاستفادة على حساب جهود اللجنة.

التوصيات التصويبية

25. ارتكبت الشركة "دال" فعلا من أفعال المنافسة غير العادلة ما تسبب في الالتباس المتعلق بالأنشطة التنظيمية الخاصة باللجنة. ولذا أصدر المكتب الكوري للملكية الفكرية توصيات تصويبية للشركة "دال" بإيقاف إعلانها عن "رعايتها" الألعاب الأولمبية أو تعديل علامات الإعلان المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الشركة "دال" أو حذفها. وينص قانون حظر المنافسة غير العادلة على فترة مدتها 30 يوما أو أقل لتصويب الوضع. ومع ذلك وإذ يراعي المكتب الكوري للملكية الفكرية اقتراب موعد افتتاح الألعاب الأولمبية فقد أمر بضرورة تنفيذ التصويب في غضون ثلاثة أيام اعتبارا من تاريخ التوصية.

ثالثا. الخطط المقبلة

26. يخطط المكتب الكوري للملكية الفكرية فرض أوامر قانونية بالتصويب وعقوبات على عدم الامتثال بغية اتخاذ إجراءات فعالة بقدر أكبر لمنع المنافسة غير العادلة. وسوف يستضيف جلسات إعلامية موجهة للشركات الكبرى والمسؤولين الحكوميين المعنيين لتقديم القوانين وقضايا الإنفاذ وإذكاء الوعي بقانون حظر المنافسة غير العادلة. وسوف تُنشر المواد الترويجية للمساعدة على التمييز بين المنتجات الأصلية والمنتجات المقلدة، وسوف تُنشر هذه المواد للجمهور العام بغية تيسير قدرة المواطنين على الإبلاغ عن الحالات التي يشتبه في أنها منافسة غير عادلة

التحري الجنائي والملاحقة القضائية للتعدي على الملكية الفكرية في جمهورية كوريا

مساهمة من إعداد السيد دونغوان شن، مدّعٍ عام ومستشار قانوني أول، شعبة الشؤون القانونية الدولية، وزارة العدل، سول، جمهورية كوريا[*]

ملخص

تنسق وزارة العدل وهيئة الادعاء العام بكوريا التحريات في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها قضائياً. ويتولى المدَّعون العامون في كوريا إجراء التحريات الجنائية، فضلاً عن قضايا التعدي على الملكية الفكرية التي تحيلها عليهم الشرطة وشرطة التحريات الخاصة. وفي سياق الإجراءات الجنائية، يتعاون المدَّعون العامون مع وكالات أخرى ويوجهونها ويزودونها بالاستشارات القانونية، كما يلتمسون من المحكمة، بناءً على سلطتهم التقديرية المطلقة، إصدار مذكرات. وبما أن جمع الأدلة يمثل جزءاً جوهرياً من أي تحريات، فكثيراً ما تُستخدم مذكرات التفتيش والضبط ومهارات الاستدلال الجنائي الرقمي في قضايا التعدي على الملكية الفكرية لتحديد هوية المتعدي والأضرار ذات الصلة. وتضم جميع مكاتب الادعاء العام التسعة والخمسين المحلية في كوريا مدَّعين لقضايا الملكية الفكرية، كما يضم مكتبان منها إدارات مستقلة مكرسة حصراً للتحري في قضايا الملكية الفكرية. ومن أجل مواكبة التزايد في جرائم الملكية الفكرية الرقمية والسيبرانية، تجتهد وزارة العدل وهيئة الادعاء العام في التركيز على التطورات والتكتيكات التكنولوجية. ومن النماذج الجيدة لذلك المركز الوطني للاستدلال الجنائي الرقمي وإدارة تحريات الاستدلال الجنائي التابعة لمكتب المدعي العام الأعلى.

أولاً. الإطار القانوني

1. تُنتهج في الإطار القانوني الكوري ثلاثة نُهج مختلفة للتعامل مع التعدي على الملكية الفكرية. فعلى المستوى الفردي، يتاح لصاحب الحق رفع قضية مدنية ضد المتعدي مطالباً بتعويضات، وعلى المستوى الإداري، تتولى وكالات ذات صلة، مثل مكتب الملكية الفكرية الكوري أو وزارة الثقافة والرياضة والسياحة أو هيئة الجمارك الكورية، استكشاف القضايا وفرض عقوبات إدارية. وقد تخضع بعض التعديات الجسيمة لإجراءات جنائية، مما قد يفضي إلى معاقبة المتعدين بالسجن أو الغرامات الجنائية.

2. وتضم عدة تشريعات كورية أحكاماً بشأن التعدي على الملكية الفكرية، ومن ذلك على سبيل المثال قانون البراءات وقانون العلامات التجارية وقانون حماية براءات التصميم وقانون حق المؤلف وقانون منع المنافسة غير المشروعة وقانون حماية الأسرار التجارية وقانون نماذج المنفعة. وتتعاون الإدارات والوكالات المتخصصة في المجال ذي الصلة ضمن الاختصاصات المنوطة بها بمقتضى القوانين سالفة الذكر لمنع التعدي على الملكية الفكرية.

[*] الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

ثانياً. التحري والتنسيق في مجال جرائم الملكية الفكرية

3. يناط بالمدَّعين العامين في الإجراءات الجنائية مباشرة التحريات التي تُجرى وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية. ويتولى المدَّعون العامون إجراء جميع التحريات الجنائية والملاحقات القضائية بالتعاون مع الشرطة وشرطة التحريات الخاصة.[1] وتكون غالبية قضايا التعدي على الملكية الفكرية محالةً على الادعاء العام من الشرطة أو شرطة التحريات الخاصة، ومن ثم ينسق المدَّعون العامون الإنفاذ المتسق، مع محاولة تجنب أي تداخلات في التحريات في نفس الوقت، وذلك عن طريق إسداء ما يلزم من الاستشارات القانونية أو التوجيهات.[2]

4. ويمكن في كوريا تحريك إجراءات التحري الجنائي من خلال قنوات متعددة: (أ) يجوز للضحايا أو الأطراف الأخرى التقدم باتهامات بالتعديات على الملكية الفكرية التي يعاقب عليها جنائياً؛ (ب) وللشرطة وشرطة التحريات الخاصة بدء تحريات لكن يلزم في هذه الحالة إحالة القضية على المدَّعين العامين؛ (ج) وأحياناً ما يبدأ المدَّعون العامون تحريات خاصة بهم بمعلومات محددة. ويبين الجدول التالي عدد قضايا التعدي على الملكية الفكرية المحالة على هيئة الادعاء العام سنوياً وعدد القضايا التي حققت فيها شرطة التحريات الخاصة المعنية.

	2013	2014	2015	2016	2017
مكتب المدعي العام	53,641	56,901	66,973	49,010	39,827
مكتب الملكية الفكرية الكوري	376	430	378	351	362
وزارة الثقافة والرياضة والسياحة	1,192	2,136	1,091	447	495
هيئة الجمارك الكورية	373	262	192	178	155

[1] شرطة التحريات الخاصة عبارة عن وحدات ملحقة بمكتب الملكية الفكرية الكوري أو وزارة الثقافة والرياضة والسياحة أو هيئة الجمارك الكورية أو ما شابه من الجهات. ويتولى رئيس الادعاء العام (يناظر النائب العام) تعيين شرطة التحريات الخاصة للمنطقة المعنية لإجراء التحريات الجنائية في مجال صناعي أو قانوني محدد، ويكون لها نفس صلاحيات التحري المنوطة بضباط الشرطة في الجرائم ذات الصلة.

[2] تنص المواد 195 و196 و197 من قانون الإجراءات الجنائية على أدوار محددة وتوجيهات وتعاون بين الادعاء العام والشرطة وشرطة التحريات الخاصة. فبمقتضى قانون الإجراءات الجنائية، ('1') يجوز للمدَّعي العام إعطاء توجيهات خلال التحريات الجنائية التي تجريها الشرطة أو شرطة التحريات الخاصة، ('2') ويلزم الشرطة وشرطة التحريات الخاصة إرسال جميع الوثائق والأدلة إلى المدَّعي العام بعد الانتهاء من تحرياتها الجنائية الخاصة، ('3') ويتولى المدَّعي العام استعراض جميع القضايا المحالة أو المقدمة والتحري فيها للبت في مباشرة الملاحقة من عدمها. وفي الواقع العملي، كثيراً ما يمد المدِّعي العام شرطة التحريات الخاصة بمشورة أو توجيهات بشأن سبل جمع الأدلة (خاصة في التحريات الإلزامية) أو إثبات القضية دون حد الشك المعقول.

5. والإجراء المتبع في القضايا الجنائية هو التركيز على جمع الأدلة. ودائماً ما يكون جمع الأدلة المادية في قضايا جرائم الملكية الفكرية أمراً عاجلاً وضرورياً. وبالنسبة إلى الجرائم التي تنطوي على استخدام منصات خدمة شبكات التواصل الاجتماعي، التي تتزايد هذه الأيام بسرعة، أصبح الاستدلال الجنائي الرقمي يمثل جزءاً مهماً من التحريات. ونظراً لصعوبة تحدي هوية المتعدي وتتبعه، كثيراً ما يستخدم المدَّعون العامون مذكرات التفتيش والضبط. ويلتمس المدَّعون العامون، بناء على سلطتهم التقديرية المطلقة، إصدار مذكرات.

6. ومن الأركان الضرورية الأخرى في التحريات الجنائية، فضلاً عن الأدلة المادية، استجواب المشتبه فيهم أو الشهود والتحقيق معهم. وبشكل عام، تستجوب الشرطة أو شرطة التحريات الخاصة المشتبه فيهم مبدئياً ومن ثم يتولى المدَّعون العام التحقيق معهم ويقررون إذا ما كان ينبغي ملاحقة المشتبه فيهم قضائياً أو لا. وقد أصبح عدد متزايد من المدِّعين العامين مؤخراً يعتمدون على مهارات الاستدلال الجنائي الرقمي قبل اتخاذ قراراتهم النهائية.

ثالثاً. هيئة الادعاء العام والتنسيق

7. تضم جميع مكاتب وفروع الادعاء العام التسعة والخمسين المحلية في كوريا مدَّعين عامين لتناول قضايا الملكية الفكرية. وعلى وجه التخصيص، أنشأ كلٌ من مكتب الادعاء العام المركزي في سول ومكتب الادعاء العام المحلي في ديجون إدارة خاصة للتحري في التعديات على الملكية الفكرية، وتتعامل هاتان الإدارتان أساساً مع القضايا الكبرى والواسعة النطاق من قضايا التعدي على الملكية الفكرية. كما طبق هذان المكتبان سنة 2016 نظاماً للتصفية بهدف مستوىً أعلى من الدقة والكفاءة في تبيُّن مدى تمثيل تصرفٍ ما انتهاكاً جنائياً لحق براة لطرف آخر من عدمه، ويسمى هذا النظام مستشارو تحريات التعدي على البراءات، حيث يقدم هؤلاء المستشارون مشورة فنية متعلقة بالبراءات تحديداً إلى المدِّعين العامين. وقد زاد عدد قضايا التعدي على حقوق الملكية الفكرية المعروضة على هؤلاء المستشارين قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن الادعاء على 800 قضية حتى سنة 2017.

8. وفي حالة جرائم الملكية الفكرية، يمثل التعويض للضحايا قضية أخرى مهمة. وفي هذا الصدد، يقرر المدَّعون العامون أحياناً إرسال قضايا إلى لجنة وساطة جنائية مستقلة بناءً على رضا الطرفين. وفي حالة توصل الطرفين إلى تسوية من خلال هذه الوساطة، يأخذ المدَّعون العامون نتيجة التسوية في الاعتبار عاملاً مخففاً للعقوبة. وعلى الرغم من تنسيق المدَّعين العامين عملية التقديم للجنة الوساطة، تبقى اللجنة هيئة مستقلة وتتعامل مع قضايا متنوعة تنشئها وكالات مختلفة.

9. وتطبق كوريا سياسات صارمة على التعديات على حقوق الملكية الفكرية. وقد بلغ عدد المتعدين الذين وجهت إليهم اتهامات جنائية حتى سنة 2017 إجمالاً 54,156 منهم 17,322 أحيلوا إلى المحاكمة. وحسب المبادئ التوجيهية للعقوبات في كوريا، يعاقَب أي شخص ينتهك حقوق الملكية الفكرية بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات (حق المؤلف) أو سبع سنوات (براءات وعلامات تجارية). ومع ذلك، ففي التطبيق العملي يُحكم على الجناة للمرة الأولى في الغالب بعقوبة مع إيقاف التنفيذ أو غرامة جنائية.

رابعاً. التحديات ومستقبل إنفاذ الملكية الفكرية

10. لا تدخر كوريا جهداً لمنع تعديات الملكية الفكرية عبر الشبكات. ويزداد انتشار الجرائم السيبرانية في كل مكان بخطط أو تكتيكات أكثر تطوراً. وفي هذا الصدد، يجتهد المدَّعون العامون الكوريون في مواكبة التطور التكنولوجي لمكافحة التعديات

على الملكية الفكرية عبر الشبكات. وقد أنشئ المركز الوطني للاستدلال الجنائي الرقمي في هيئة الادعاء العام سنة 2008 للمساعدة في التحريات الجنائية. ويجري المركز أكثر من 9,700 تحليل استدلال جنائي سنوياً، مستخدماً في ذلك خبراته في مجالات الاستدلال الجنائي وعلم الوراثة والبريد الإلكتروني وتكنولوجيات الحاسب.

11. ومع التطور التكنولوجي في الفترة الأخيرة، بدأت في الظهور جرائم جديدة ضد الملكية الفكرية باستخدام الحوسبة السحابية والطباعة المجسمة، وزاد مع ذلك عدد المتعدين الذين يتعذر تتبعهم. وقد دشَّن مكتب المدعي العام الأعلى إدارة تحريات الاستدلال الجنائي التي تضم خمس شعب مختلفة: التحريات العلمية، وعلم الاستدلال الجنائي، وتحليل الحمض النووي، والتحريات الرقمية، وتحريات الجرائم السيبرانية. ويعمل في هذه الإدارة الجديدة أكثر من 200 شخص، بمن فيهم مدَّعون عامون ومتحرون وخبراء في الاستدلال الجنائي ومحللون رقميون.

12. ويمثل التعدي عبر الحدود سمة مشتركة في جرائم الملكية الفكرية. ومن الأهمية القصوى التعاون مع النظراء الدوليين فضلاً عن مشاركة المعلومات. والجهة المختصة بالمساعدة القانونية المبادلة ومعاهدات تسليم المطلوبين هي وزارة العدل، التي تنسق كلاً من الطلبات الصادرة والواردة من جميع وكالات إنفاذ القانون وتسعى لتعزيز التعاون المتبادل مع النظراء الأجانب.

تطوير آليات لضمان الامتثال لحق المؤلف والحقوق المجاورة في الاتحاد الروسي

مساهمة من إعداد السيدة نتاليا راماشوفا، المديرة، إدارة القانون، وزارة الثقافة، موسكو، الاتحاد الروسي[*]

موجز

اتخذ الاتحاد الروسي عدداً من التدابير لتعزيز حق المؤلف والحقوق المجاورة وإنفاذها، وكذلك زيادة شفافية منظمات إدارة الحقوق الجماعية ومساءلتها لضمان أن هذه الكيانات تدير بفعالية القيمة التي يحققها استغلال الأعمال المحمية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتشمل التغييرات التشريعية زيادة حماية مديري الأعمال المسرحية وإدخال تشريعات مكافحة القرصنة. وفي السياق الأخير، توجد آلية غير قضائية للتصدي لانتهاكات حقوق المؤلف على الإنترنت، تمكن أصحاب الحق من تقديم دعوى ضد مالك موقع إنترنت يتضمن محتوى ينتهك حق المؤلف وطلب حجب هذا الموقع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تفرض المحاكم الآن أيضاً قيوداً على النفاذ إلى موقع يعكس موقعاً آخر تم حجبه في السابق. وفيما أن لهذه التدابير آثار إيجابية على الحد من انتهاكات الملكية الفكرية، يجري بذل المزيد من الجهود، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتبسيط إجراءات حجب مواقع الإنترنت المنتهكة.

مقدمة

1. تعد ثقافة الابتكار والإبداع أهم أداة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن. وفي هذا السياق، يعتبر تطوير نظام فعال لحماية الملكية الفكرية عنصراً حاسماً. ويولي القانون المدني الروسي اهتماماً كبيراً لتحسين حماية الملكية الفكرية، ويحاول في الآن ذاته ضمان أكبر توازن ممكن بين مصالح المستخدمين ومصالح أصحاب الحقوق.

2. ووزارة الثقافة للاتحاد الروسي، هي هيئة تنفيذية اتحادية ومن بين أنشطتها الرئيسية وضع لوائح قانونية في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وتعرض هذه الوثيقة التغييرات في التشريع الروسي التي تهدف بالتحديد إلى ضمان الامتثال إلى التشريعات الوطنية بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة.

أولاً. تنظيم منظمات إدارة الحقوق الجماعية

3. تولي الوزارة اهتماماً كبيراً لرصد أداء منظمات إدارة الحقوق الجماعية. وفي هذا الصدد، تم إدخال عدد من التغييرات على القانون المدني لزيادة شفافية أنشطة هذه المنظمات وتعزيز مراقبة عملياتها. وتتمثل أهم التغييرات في ما يلي:

- التزام منظمة إدارة حقوق جماعية مرخص لها بإجراء عمليات تدقيق سنوية لبياناتها المالية بشأن نتائج العام المالي، وبعد ذلك نشر هذه البيانات وتقرير تدقيق على موقعها الرئيسي على الإنترنت. وتخضع التقارير المالية بشأن الصناديق الخاصة التي أنشأتها منظمة إدارة حقوق جماعية مرخص لها، بطريقة مماثلة، لعمليات تدقيق سنوية إلزامية؛

[*] الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

- الالتزام بوصول صاحب الحق على الإنترنت للتقارير بشأن مبالغ الإتاوات الموزعة عليه والمبالغ المقتطعة (عند فتح حساب خاص لصاحب الحق)؛

- الالتزام بإنشاء مجلس إشراف في منظمة إدارة الحقوق الجماعية يضم ممثلين عن الوكالات التنفيذية الاتحادية وأصحاب الحقوق ونقابات المبدعين ومستخدمي الموضوعات المحمية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتشمل السلطة التنفيذية لمجلس الإشراف رصد الأداء المالي والاقتصادي لمنظمة إدارة الحقوق الجماعية.

ثانياً. تعزيز الحماية القانونية

ألف. حق التتبع

4. بالإضافة إلى ذلك، وجهت جهود لوضع آليات تستهدف ضمان دفع إتاوات للمؤلفين المستحقين بموجب حق التتبع (حق المتابعة). ولسوء الحظ، تحتاج آلية من هذا القبيل في يومنا هذا إلى مزيد من التطوير في الاتحاد الروسي وتبذل وزارة الثقافة قصارى جهودها لضمان، على المستوى القانوني، إمكانية جمع الإتاوات للمؤلفين ولكن لمنظمات إدارة الحقوق الجماعية المرخص لها أيضاً إمكانية جمع الإتاوات بالنيابة عن المؤلف وتوزيعها ودفعها .

5. وتم تعديل المادة من القانون المدني المخصصة لحق التتبع وتشمل الآن ضرورة أن تقدم بيوت المزادات وقاعات العرض والمتاجر معلومات للمؤلفين أو المنظمات المرخص لها بشأن إعادة بيع الأعمال الأصلية.

6. وترد بالتفصيل إجراءات دفع الإتاوات ومبالغ الإتاوات الواجب دفعها (محسوبة كنسبة من سعر إعادة البيع) في مرسوم حكومي. والنسب هي كالاتي:

سعر إعادة بيع الأعمال الخاضعة لحق المتابعة، بما فيها الأعمال الفنية الأصلية والمخطوطات الأدبية للمؤلفين والأعمال الموسيقية	**الإتاوات الواجبة الدفع**
حتى 100000 روبل	5 في المائة
ما يزيد على 100000 روبل وحتى1,7 مليون روبل	5000 روبل + 4 في المائة من المبلغ الذي يفوق 100000 روبل
ما يزيد على 1,7 مليون روبل وحتى 7 ملايين روبل	69000 روبل + 3 في المائة من المبلغ الذي يفوق 1,7 مليون روبل
ما يزيد على 7 ملايين روبل وحتى 12 مليون روبل	228000 روبل +1 في المائة من المبلغ الذي يفوق 7 ملايين روبل
ما يزيد على 12 مليون روبل وحتى 17,5 مليون روبل	278000 روبل + 0,5 في المائة من المبلغ الذي يفوق 12 مليون روبل
ما يزيد على 17,5 مليون روبل	305500 روبل + 0,25 في المائة من المبلغ الذي يفوق 17,5 مليون روبل

باء. حماية المخرجين

7. في مجال الحقوق المجاورة، تم تعديل التشريعات بهدف تعزيز حماية حقوق مديري الأعمال المسرحية من أفعال الطرف الآخر غير القانونية. وعملياً، غالباً ما يمكن أن تستخدم إنتاجات المخرجين دون موافقتهم أو مع إدخال تغييرات مهمة عليها تنتهك سلامة الإنتاج. وفي هذا الصدد، تم تعديل القانون المدني الجديد، مما يمنح المخرج المسرحي حق حرمة انتهاك الإنتاج المسرحي، أي الحق في حماية إنتاجه من أي تشويه أو تغيير يؤدي إلى إفساد معناه أو انتهاك سلامة منظور الإنتاج أثناء أدائه العلني (صيغة حية) وأثناء استنساخه في صيغة مسجلة. وسترحب وزارة الثقافة إذا ما نظرت الدول الأعضاء في الويبو في وضع حماية مماثلة لمديري الإنتاج على المستوى الدولي.

ثالثاً. تعزيز تدابير الإنفاذ ضد انتهاكات حقوق المؤلف على الإنترنت

8. وجهت جهود أيضاً لتحسين التشريع الحالي في سياق الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي. وتساهم وزارة الثقافة ولا تزال تشارك بنشاط في تحسين التشريعات المضادة للقرصنة، التي تنص على تدابير تستهدف وقف انتهاك حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت.

9. وفي الوقت الراهن، تنطبق تشريعات مكافحة القرصنة[1] على جميع الأعمال المحمية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تقريباً، باستثناء وحيد يتمثل في المصنفات الفوتوغرافية.

10. وتضم تشريعات مكافحة القرصنة آلية غير قضائية للتصدي للانتهاكات على الإنترنت لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مما يمكن من تطبيق حق المؤلف على صاحب موقع الإنترنت من أجل إعاقة الوصول إلى المحتوى المنشور بطريقة غير مشروعة وحجب هذا المحتوى غير القانوني على وجه الاستعجال دون تحمل تكاليف قانونية.[2]

11. ويراعي التشريع أيضاً، بسبب الطبيعة الخاصة للإنترنت، أنه يمكن بسهولة التحايل على التدابير المتخذة ضد الانتهاكات على الإنترنت. ومن أجل التصدي لهذا النوع من التحايل، وضعت آلية تسمح للمحكمة بتقييد الوصول إلى موقع مشابه بطريقة مغلطة إلى موقع سبق تقييد النفاذ إليه (يطلق عليها اسم "مواقع مرآة").

---

[1] القانون الاتحادي رقم FZ-187 الصادر في 2 يوليه 2013 ، بشأن تعديلات بعض قوانين الاتحاد الروسي المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في شبكات المعلومات والاتصالات (المتاح على الرابط http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=17108) والقانون الاتحادي رقم FZ-364 الصادر في 24نوفمبر 2014 بشأن تعديلات على القانون الاتحادي المتعلق بالمعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات وقانون الإجراءات المدنية (المتاح على الرابط http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=15580) وإصدار إجراء قضائي لحجب الوصول إلى المحتوى غير المشروع وكذلك إجراء غير قضائي يمكن أصحاب الحق من التماس ان يتخذ مالك الموقع إجراءات مباشرة .

[2] يجب أن يقدم صاحب الحق طلباً خطياً لمالك موقع الإنترنت المعني مطالباً بحجب النفاذ إلى المحتوى الذي يزعم أنه ينتهك حق المؤلف .ويجب أن يتضمن الطلب معلومات شخصية ومعلومات اتصال لصاحب الحق، ووصف للمحتوى الذي يزعم أنه ينتهك الحق، وإشارة إلى اسم الحقل أو عنوان الموقع الذي وضع فيه هذا المحتوى .وكذلك الأدلة على أن مقدم الطلب هو بالفعل صاحب الحق في المحتوى الخاص به وأن هذا المحتوى وضع على الإنترنت دون موافقة صاحب الحق . ويمنح مالك الموقع مهلة مدتها 24 ساعة انطلاقاً من استلام الطلب لسحب المحتوى الذي يزعم أنه ينتهك الحق .غير أنه لمالك الموقع الحق في الامتناع عن اتخاذ إجراءات إذا كانت لديه أدلة على أن المحتوى المعني وضع على الموقع بطريقة قانونية .وفي حالة عدم اتخاذ مالك الموقع لإجراءات عقب استلامه طلب صاحب الحق، يمكن أن يلتمس هذا الأخير إنفاذ حقوقه قضائياً .انظر أيضاً نتاليا روماشوفا (2014)، إنفاذ حقوق الأعمال السمعية والبصرية بموجب القانون FZ-187 الصادر في 2 يوليه 2013 ، بشأن تعديلات بعض قوانين الاتحاد الروسي المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في شبكات المعلومات والاتصالات وتدابير أخرى متخذة لمكافحة القرصنة والتقليد على الإنترنت (الوثيقة WIPO/ACE/9/23) المتاحة على الرابط http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=262758

12. وفرض أيضاً حظر على استخدام شبكات المعلومات والاتصالات وأنظمة المعلومات والبرامج الحاسوبية في روسيا من أجل الوصول إلى موارد المعلومات غير القانونية. ولضمان امتثال أصحاب هذه الشبكات والأنظمة والبرامج للحظر، يمنحون إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات الدائرة الاتحادية المعنية بالإشراف في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإعلام الجماهيري ووسائط الإعلام (Roskomnadzor)، التي تضم معلومات بشأن موارد المعلومات غير القانونية. وفي حالة عدم الامتثال لضرورة إنفاذ الحظر يمكن أن تتخذ الدائرة الاتحادية المعنية بالإشراف في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإعلام الجماهيري ووسائط الإعلام المزيد من التدابير لضمان الامتثال.

13. وفي الوقت ذاته، يرغم مشغلو محركات البحث على وقف نشر روابط إلى موارد المعلومات التي تم حجبها في الاتحاد الروسي.

14. ورغم الأثر الإيجابي للتدابير المتخذة في الأعوام الأخيرة، تواصل وزارة الثقافة عملها التشريعي في مجال إنفاذ الملكية الفكرية لأنه ثمة حاجة إلى تبسط الإجراءات من أجل حجب مواقع الإنترنت التي تنتهك حق المؤلف والحقوق المجاورة. وهناك حاجة أيضاً إلى تقليص طول إجراءات حجب هذه المواقع.

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في أوغندا

مساهمة من إعداد السيد بيانيا توبيازي، أمين عام التسجيل، مكتب خدمات التسجيل في أوغندا، كامبالا، أوغندا[*]

ملخص

مكتب خدمات التسجيل في أوغندا هو مكتب الملكية الفكرية الوطني في أوغندا الذي تأسس بموجب قانون مكتب خدمات التسجيل في أوغندا وكُلف بإدارة قوانين الملكية الفكرية من بين مهام أخرى. وللتغلب على قيود التي يفرضها إنفاذ الحقوق الخاصة للملكية الفكرية، أسس مكتب خدمات التسجيل في أوغندا وحدة متخصصة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية بالتعاون مع قوة الشرطة في أوغندا في عام2016. ودور الوحدة هو إنفاذ القانون في حالات تقليد العلامات التجارية وقرصنة حق المؤلف. ومنذ إنشاء وحدة إنفاذ الملكية الفكرية، اضطلع مكتب خدمات التسجيل في أوغندا بمختلف أنشطة إنفاذ الملكية الفكرية. وعلى الرغم من أن الوحدة واجهت عددا من التحديات باعتبارها كيانا حديث الإنشاء فإنها تواصل استطلاع الفرص المتاحة أمام التعاون مع أصحاب المصلحة والشركاء الآخرين بغية النهوض باحترام الملكية الفكرية في أوغندا.

أولا. بيانات أساسية

1. تأسس مكتب خدمات التسجيل في أوغندا بموجب قانون مكتب خدمات التسجيل في أوغندا. والمكتب مسؤول عن تسجيل الأنشطة التجارية والزواج ومسائل التصفية والأهم من ذلك تسجيل حقوق الملكية الفكرية. وبناء على ذلك يشرف مكتب خدمات التسجيل في أوغندا على إدارة مختلف قوانين الملكية الفكرية.[1] ومن أهم القوانين في إطار السياق الحالي قانون العلامات التجارية وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة اللذان يتناولان فعلي التقليد والقرصنة بوصفهما جريمتين.

2. وأصبحت قرصنة حق المؤلف جريمة في أوغندا اعتبارا من سن قانون الملكية الفكرية والحقوق المجاورة لسنة2006. ونص هذا القانون على أحكام بشأن تعيين مفتشي حق المؤلف لإنفاذ القانون في حالات القرصنة.[2] وبالمثل ينص قانون العلامات التجارية على تعيين مفتشي علامات تجارية معنيين بإنفاذ قانون العلامات التجارية[3] على الرغم من وجود أحكام قائمة لمكافحة التقليد بموجب قانون العقوبات قبل سن قانون العلامات التجارية لسنة2010.

---

[*] الآراء المعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء مؤلفها ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

[1] هذه القوانين هي قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة (2006)، واللائحة المنظمة لحق المؤلف والحقوق المجاورة (2010)، وقانون العلامات التجارية (2020)، واللائحة المنظمة للعلامات التجارية (2012)، وقانون البيانات الجغرافية (2013)، وقانون الملكية الصناعية (2014)، واللائحة المنظمة للملكية الصناعية (2017) المصحوبة اللائحة المنظمة لرسوم الملكية الصناعية (2017).

[2] تنص المادة 41 (2) من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة على ما يلي: "يجوز لمجلس إجارة مكتب خدمات التسجيل في أوغندا تعيين عدد من .... مفتشي حق المؤلف ومسؤولين آخرين على النحو الضروري بما يتيح لأمين تسجيل حقوق المؤلف إنجاز واجباته ومهامه بموجب هذا القانون."

[3] تنص المادة82 (1) من قانون العلامات التجارية على ما يلي: "يعين المجلس بالتشاور مع أمين التسجيل العدد الذي يرتأيه ضروريا من المفتشين لأغراض إنفاذ هذا القانون، ويصدر باسم كل واحد منهم شهادات كتابية أو بالشكل الذي ينص عليه القانون تفيد سلطتهم بصفتهم مفتشين."

3. لدى مكتب خدمات التسجيل في أوغندا حاليا خمسة مفتشين معينين حسب الأصول وهم بين ضباط الشرطة من قوات شرطة أوغندا. وجاء تعيينهم في أعقاب اتفاق رسمي أبرم في نوفمبر2016 بين مكتب خدمات التسجيل في أوغندا وقوات شرطة أوغندا على هيئة مذكرة تفاهم. ونتج عن مذكرة التفاهم أيضا إنشاء وحدة متخصصة لإنفاذ الملكية الفكرية تحت إدارة الأمين العام للتسجيل. وبدأت الوحدة عملها في مايو2017 ومنذ ذلك التاريخ نفذت عددا من الأنشطة.

ثانيا. تأسيس وحدة إنفاذ الملكية الفكرية

4. بموجب مذكرة التفاهم المبرمة بين مكتب خدمات التسجيل في أوغندا وقوات شرطة أوغندا أعير ضباط للشرطة من مختلف الرتب والمهارات والخبرة في مجال التحقيق والاستخبارات والجريمة الإلكترونية والعمليات القانونية والعامة إلى مكتب خدمات التسجيل في أوغندا بغية إنشاء وحدة إنفاذ الملكية الفكرية، وهي أول وحدة متخصصة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أوغندا. ووفقا لاشتراطات القانون عُين مسؤولو الوحدة بصفة مفتشين على العلامات التجارية وحق المؤلف. وصقلت هذه التعيينات من خبرات ومهارات الضباط فيما يتعلق بإنفاذ القانون بشكل عام.

5. وفيما يلي الدور المنوط بوحدة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية:

- تنسيق أنشطة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على المستوى الوطني؛
- تنفيذ استراتيجيات اكتشاف جرائم الملكية الفكرية ومنعها؛
- التنسيق مع أصحاب المصلحة بغية إنفاذ قوانين الملكية الفكرية؛
- إسداء المشورة الفنية إلى أصحاب المصلحة بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات العامة وإنفاذ الملكية الفكرية؛
- تقديم الدعم في ملاحقة الجناة أو تيسيرها أو كليهما.

ثالثاً. أنشطة وحدة إنفاذ الملكية الفكرية

ألف. تكوين الكفاءات

6. على الرغم من خبرة مسؤولي وحدة إنفاذ الملكية الفكرية كل في مجاله، فإن تسميتهم باسم مفتشي العلامات التجارية وحق المؤلف تطلب تكوين إضافي للكفاءات في مجال قانون الملكية الفكرية وممارسته. وعلى ذلك حصلوا على تدريب داخلي. وتعاون مكتب خدمات التسجيل في أوغندا إقليميا مع مجلس كينيا لحق المؤلف لتدريب موظفي الوحدة على المسائل العملية التنفيذية المتعلقة بإجراءا الإنفاذ في مواجهة قرصنة حق المؤلف. وختاما أكمل الموظفون أيضا دورة للتعلم عن بعد (DL101) تتيحها أكاديمية المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بغية الحصول على مقدمة في المفاهيم الأساسية للملكية الفكرية.

باء: إجراءات الإنفاذ

7. جميع أنشطة الإنفاذ يتم الشروع فيها من خلال شكوى كتابية موجهة إلى الأمين العام للتسجيل. ولا يوجد نموذجا موحدا للشكاوى بل ينبغي أن تحتوي الوثيقة على تفاصيل عن صاحب الحق وحق الملكية الفكرية الذي يمتلكه هذا الشخص، وطبيعة حق الملكية الفكرية الذي يزعم التعدي عليه والمنتجات المتضررة من التعدي، وتفاصل عن المتعدي المزعوم وأسلوب الانتصاف.

8. وتسجل وحدة إنفاذ الملكية الفكرية الشكوى وتحدد رقما مرجعيا لها. ويبدأ المحققون عملهم على الفور من خلال جمع المعلومات والأدلة: وأخذ الأقوال وجمع عينات من الأدلة وتحديد المتعديين المشتبه فيهم وتحديد أماكن مراكز التعدي وحشد الموارد التنفيذية حسب الضرورة.

9. وعندما يتأكد المحققون عقب إجراء التحقيق من وجود انتهاك لحقوق العلامة التجارية أو حق المؤلف والحقوق المجاورة أو كليهما، يُمنح المفتشون سلطة دول أي مباني أو مركبة أو طائرة لضبط وإحضار أي بند يشتبه في كونه مقلدا أو خضع للقرصنة. ومن ثم يتم الاحتفاظ بالعناصر المضبوطة لتكون أدلة تستخدم لأغراض الادعاء.

جيم. الملاحقة القضائية للجرائم

10. يتحمل مكتب مدير النيابات العامة مسؤولية تحريك الدعوى القضائية وملاحقة الجرائم قضائيا، بما في ذلك التقليد والقرصنة.

11. وعند استلام ملف القضية من وحدة إنفاذ الملكية الفكرية، يحرك مكتب مدير النيابات العامة الدعوى القضائية أو يعتذر عن الملاحقة. وتُحرك الدعوى القضائية عندما تكون الأدلة المتوفرة كافية وتشكل احتمالا معقولا للملاحقة القضائية الناجحة. وتدعم وحدة إنفاذ الملكية الفكرية مكتب مدير النيابات العامة طوال العملية.

رابعاً: ترتيبات التنسيق

12. يتشارك مكتب خدمات التسجيل في أوغندا والجهات التنظيمية الأخرى في مصالح مشتركة، وهو بصدد إنفاذ القانون المعني بمكافحة التقليد والقرصنة. وأدى هذا إلى ضرورة إنشاء أطر تنسيق دائمة أو لغرض معين.

ألف. قوة الشرطة في أوغندا

13. ولاية قوة الشرطة في أوغندا بموجب الدستور هي حماية الحياة والملكية وحفظ القانون والنظام العام ومنع الجريمة واكتشافها والتعاون مع السلطات المدنية والأجهزة الأمنية الأخرى ومع السكان بشكل عام.[4]

14. وعلى الرغم من أن موظفي وحدة إنفاذ الملكية الفكرية من ضباط الشرطة فإن قوة شرطة أوغندا تحافظ على ولايتها الدستورية العامة بإنفاذ القانون. وتمتلك قوة الشرطة بدورها بنية تحتية وموارد أخرى على مستوى البلد. وتكتسي قوة الشرطة في أوغندا بسلطة مؤكدة للحفاظ على القانون والنظام العام وتنسق مع الأجهزة الأمنية الأخرى بغية اكتشاف الجرائم بسهولة ومنعها. وعلى ذلك ينسق مكتب خدمات التسجيل في أوغندا من خلال وحدة إنفاذ الملكية الفكرية مع ما يلي من جهات:

- قوات الشرطة في أوغندا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للتعامل مع حالات التقليد عبر الحدود؛
- القادة الإقليميين في الشرطة بغية حشد الموارد الضرورية لبعض العمليات المحددة واستغلالها؛
- الإدارات الشرطية بغية الإشراف على ضباط وحدة إنفاذ الملكية الفكرية وانضباطهم والنهوض بهم وتجهيزهم وتمكينهم بصفتهم ضباط شرطة.

[4] المادة211من دستور أوغندا.

15. ومن خلال هذا الترتيب تمكنت الوحدة من تنفيذ أنشطة الإنفاذ التي كانت أكبر من كفاءاتها الداخلية من حيث الانتشار الجغرافي وأعداد الموارد البشرية.

باء. المكتب الوطني للمعايير في أوغندا

16. المكتب الوطني للمعايير في أوغندا جهة قانونية تابعة لوزارة التجارة والصناعة والتعاونيات تأسست بموجب قانون المكتب الوطني للمعايير. وتشتمل ولايته على ما يلي:

- صياغة المعايير والنهوض باستخدامها؛
- إنفاذ المعايير لحماية الصحة العامة والسلامة فضلا عن البيئة من المنتجات الخطيرة ومتدنية المستوى؛
- كفالة العدالة في التجارة والدقة في الصناعة من خلال نظم قياس جديرة بالثقة؛
- تقوية ضمان جودة المنتجات التي تُصنع محليا.

17. يشترك مكتب خدمات التسجيل في أوغندا والمكتب الوطني للمعايير في أوغندا في الاهتمام بضمان ألا تكون المنتجات الحاصلة على شهادة استيفاء المعايير المطبقة مقلدة أو مقرصنة. وفي مارس2018، وقع مكتب خدمات التسجيل في أوغندا مذكرة تفاهم مع المكتب الوطني للمعايير في أوغندا كان من بين أهدافها النهوض بجودة المنتجات من خلال إنفاذ المعايير وحقوق الملكية الفكرية. وسوف تؤدي هذه المذكرة إلى الاستثمار في الموارد وتوفير الوقت اللازم للأنشطة المشتركة بين المنظمتين ما يؤدي بالتالي إلى نتائج محسنة.

جيم. هيئة الإيرادات الأوغندية

18. هيئة الإيرادات الأوغندية هيئة قانونية أنشئت بموجب قانون هيئة الإيرادات الأوغندية. وهذه الهيئة مُكلفة بتحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية للحكومة ورفع تقارير بها وبإدارة القوانين المتعلقة بهذه الإيرادات وإنفاذها. وتنفذ هيئة الإيرادات الأوغندية من خلال دائرة المارك التابعة لها الإجراءات على الحدود المنصوص عليها في مختلف قوانين الملكية الفكرية.[5] وسوف يقوي مكتب خدمات التسجيل في أوغندا من شراكته مع هيئة الإيرادات الأوغندية بغية تحسين الإجراءات في هذا المجال.

دال. الهيئة الأوغندية للاتصالات

19. تأسست الهيئة الأوغندية للاتصالات بموجب قانون الهيئة الأوغندية للاتصالات وولايتها هي تنظيم قطاع الاتصالات بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث والاتصالات اللاسلكية والاتصالات البريدية والاتصالات الرقمية والبنية التحتية الخاصة بها. وتصدر الهيئة الأوغندية للاتصالات تراخيصا لهيئات بث المحتوى وتوزيعه. ويستكشف مكتب خدمات

[5] تنص المادة 86 من قانون العلامات التجارية والمادة 56 من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة على تولي السلطات الجمركية وقف تغذية القنوات التجارية بالسلع المستوردة التي تحمل علامات متعدية أو تعتبر سلع تعرضت لقرصنة حق المؤلف.

التسجيل في أوغندا بالتعاون مع الهيئة الفرص المتاحة أمام ضمان امتثال المحتوى الي تبثه أو توزعه الكيانات الحاصلة على ترخيص من الهيئة للقانون، ولا سيما قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة[6].

هاء. السلطة الوطنية لتنظيم العقاقير

20. تأسست السلطة الوطنية لتنظيم العقاقير بموجب قانون السلطة الوطنية لتنظيم العقاقير. وتنظم السلطة تصنيع العقاقير البشرية والبيطرية واستيرادها وتوزيعها واستخدامها على مستوى الدولة. وبناء على ولايتها تسجل السلطة الوطنية لتنظيم العقاقير الأدوية وأسماءها التجارية، على الرغم من أن الشخص المسجل باسمه الاسم التجاري لا يحصل على حقوق العلامة التجارية بموجب قانون العلامات التجارية. وعلى ذلك يوجد اهتمام مشترك بكفالة تحصين الأسماء التجارية التي تسجلها هذه السلطة بحقوق الملكية الفكرية واجبة النفاذ. ولتحقيق هذه الغاية نفذ مكتب خدمات التسجيل في أوغندا بالتعاون مع السلطة الوطنية لتنظيم العقاقير أنشطة مشتركة لإذكاء الوعي وأخرى خاصة بالإنفاذ.

واو. منظمات الإدارة الجماعية

21. يشرف مكتب خدمات التسجيل في أوغندا على منظمات الإدارة الجماعية في أوغندا. وقبل عام2015 عُين عشرون موظفا من الموظفين في منظمات الإدارة الجماعية الحاصلة على ترخيص منه ومن بينها منظمة حقوق الاستنساخ الأوغندية، وجمعية حقوق الأداء الأوغندية والاتحاد الأوغندي لصناعة الأفلام للعمل في تفتيش حق المؤلف على النحو الذي ينص عليه القانون بغية إنفاذ حق المؤلف في القضايا الخاصة بالقرصنة.[7]

22. ونفذ هؤلاء المفتشون عددا من عمليات الإنفاذ ما أدى إلى رفع وعي الجمهور بحق المؤلف وإلى تحسين تصور الجمهور عن دور منظمات الإدارة الجماعية في إدارة حق المؤلف. وعقب عام2015، لم يتم تجديد تعيين موظفي منظمات الإدارة الجماعية للعمل مفتشي حق مؤلف حيث كانت وحدة إنفاذ الملكية الفكرية قيد الإنشاء.

خامساً: التحديات والفرص

23. تتألف وحدة إنفاذ الملكية الفكرية وحدها من خمس مسؤولين لديهم المعرفة والخبرة الأساسية للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها جنائيا. وعليهم مهمة الاضطلاع بإجراءات الإنفاذ في مواجهة التعديات على حقوق الملكية الفكرية وتنسيقها على المستوى الوطني. وتلقت الوحدة إلى الآن 29 بلاغا انتهت خمسة منها بالتسوية اللاحقة فيما بين الأطراف المعنية. ولكن الملاحقة القضائية في البلاغات الأخرى لم تستكمل بعد بسبب عوامل متباينة. وسيكون من المفيد أن يعمل مسؤولو الوحدة من خلال مكتب دائم لهم في مكتب خدمات التسجيل في أوغندا، حيث يحد ذلك من مخاطر الإجراءات الإدارية التي قد تنجم عن بعدهم عن أماكن تكليفهم. وسوف يتيح هذا تكوين الكفاءات بشكل أكثر عمقا والتنسيق الفعال مع

[6] يسري نص المادة 28 من قانون الهيئة الأوغندية للاتصالات في هذا الشأن أيضا. وتنص المادة على ما يلي: "يمتنع أي شخص عن اتخاذ أي إجراء غير مصرح به بموجب هذا القانون أو ما سواه من قوانين، فيما يتعلق بمحتوى أحد البرامج، بغية الحيلولة دون بث هذا البرنامج."

[7] تنص المادة 52 من قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة على ما يلي: "علاوة على المفتشين الذين يعينوا بموجب المادة 41 يجوز لأمين التسجيل أن يخول السلطة لأي موظف من موظفي المنظمات الجماعية لأداء مهام المفتش وفقا لهذا القانون."

الجهات الأخرى فضلا عن وضع موازنات مناسبة لأنشطة الوحدة،[8] ما يعود بأثر إيجابي شامل على نتائج وحدة إنفاذ الملكية الفكرية.

24. وبالإضافة إلى ما سبق كانت الكفاءة المحدودة لمكتب مدير النيابات العامة من بين العوامل التي أدت إلى عدم استكمال الملاحقة القضائية. وعلى الرغم من أن مكتب مدير النيابات العامة يمتلك الكفاءة الضرورية لملاحقة الجرائم بشكل عام فإن طبيعة جرائم الملكية الفكرية التقنية وعدم كفاية تعرض أعضاء النيابة لهذه النوعية من القضايا شكل عائقا أمام الجهود المبذولة لملاحقتها. ولذا من الضروري تجهيز أعضاء النيابة العامة والقضاة وقضاة التحقيق بالمهارات اللازمة لتحقيق الملاحقة القضائية والفصل في جرائم الملكية الفكرية بكفاءة.

25. وعلاوة على ذلك لا يزال وعي الجمهور بأخطار التقليد والقرصنة متدنيا. وينفذ مكتب خدمات التسجيل في أوغندا حاليا عددا من أنشطة إذكاء الوعي وسوف يكثف هذه الجهود بغية بناء ثقافة احترام الملكية الفكرية في أوغندا.

26. ويوجد أيضا نقص في البيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها بشأن انتشار التقليد والقرصنة. فعلى الرغم من معرفة الجميع بالأثر السلبي المترتب على هذه الأفعال،[9] فإن نقص البيانات الكافية يحد من تدخلات الشرطة التي يمكن أن تتخذها في حالات أخرى للتغلب على المشكلة، ويعوق هذا الأمر آليات التنسيق على وجه الخصوص.

27. وختاما توجد نقائص تتعلق بالترتيبات المؤسسية الخاصة بالتنسيق. فالتقصير في التنسيق بكفاءة فيما بين المؤسسات يؤدي إلى ثغرات في الإنفاذ يسهل على من يقلدون السلع ومن يروجون المصنفات المقرصنة استغلالها. وسوف يُشرع في وضع آليات رسمية للتعاون بغرض الإنفاذ بالتعاون مع جميع المؤسسات المعنية بما في ذلك الهيئة الأوغندية للاتصالات (لحالة هيئات البث)، وهيئة الإيرادات الأوغندية (لاتخاذ التدابير على الحدود)، ووزارة الزراعة والصناعات الحيوانية ومصايد الأسماك (للمدخلات الزراعية) والهيئة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات (للتعديات الإليكترونية).

[نهاية الوثيقة]

[8] خصص مكتب خدمات التسجيل في أوغندا للسنة المالية التي تبدأ في يوليه 2018 تسعة بالمائة من موازنة الملكية الفكرية لوحدة إنفاذ الملكية الفكرية.

[9] توضح البيانات من مسوح مناخ الأعمال الذي أجراه مركز بحوث السياسات الاقتصادية أن قرابة 40 في المائة من الأعمال في أوغندا تشعر أنها تعاني - وإن كان بدرجات متفاوته - من المنافسة غير المشروعة بسبب تقليد المنتجات والمنتجات الرخيصة والمتدنية النوعية.